وزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمـي- الجزائر

جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –

كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر

قســم:العلوم الاقتصادية

المـــوضـــوع

أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي في الدول العربية
+
دراسة حالة الجزائر

مذكـرة مقدمـة كجـزء مـن متطلبات نيل شهـادة المـاستر في المسار العلوم الاقتصادية

تخـــصص: اقتصاد دولـي

إعداد الطـالـبة:

- لينا صولي

الأستاذ المشرف:

- علي بلحسن

رقـم التسجيل:	.
تـاريخ الإيداع	

السنة الجـامعية:2014-2015

الإهـــــــــــــداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

والدي العزيز إلى القلب الكبير

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى رفيق دربي و مساندي في الحياة زوجي العزيز

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

إلى الأرواح التي سكنت تحت تراب الوطن الحبيب الشهداء العظام

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام ولا سيما الأستاذ الفاضل علي بلحسن

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

شكر و تقدير

.

الشكر الله من قبل و من بعد على توفيقه في إنجاز هذا العمل و الصلاة و السلام على نبينا محمد

أما بعد : يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ

"بلحسن علي " أطال الله عمره ، و بارك الله فيه ، و الذي كانت لتوجيهاته القيمة الأثر الأكبر . في إنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة على مناقشتهم لهذه الرسالة.

و إلى كل من أعانني و لو بإبتسامة .

شكرا لكم

الملخص :

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والدول النامية كونه يساهم في تشغيل نسبة كبيرة من العاملين وخاصة في الدول النامية ، حيث تعتبر الزراعة فيها ليست مجرد قطاع إنتاجي بل هي نمط متكامل ينبغي الحفاظ عليه ، لأن الغداء ليس مجرد سلعة قابلة للتجارة فيها مثل السيارات والحواسب الشخصية حيث ينتجون كيفما يرغبون بدون أن يحدث ذلك فرقا ، بل أن الزراعة نشاط متعدد الوظائف ، ومصدر احتياج حيوي اساسي ، حيث لايمكن أن تتأسس الأحكام حول التجارة في الزراعة على إطار تحرير التجارة إذا ماكان وجبا حماية سبل الرزق في الريف . ولذلك فإن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية من بين الموضوعات المهمة على رأس قائمة جدول أعمال أصلاح التجارة المتعددة الأطراف ، نظرا لم لحق به من تشوه كبير بسبب حشد أنواع من إجراءات الدعم السارية في البلدان المتقدمة من الواضح أن إلغاء هذه الإجراءات سيجعل نظام التجارة العالمي أكثر كفاءة ،ويفيد كثيراً من البلدان وبالمقابل يضر بعض البلدان منتجة لتحرير التجارة خاصة تلك التي تعتمد بدرجة كبيرةعلى الواردات من المنتجات الزراعية ، لقد اصبح واضح أن النتائج السلبية لتحرير الزراعة على الدول النامية الناتجة عن المنظمة العالمية للتجارة واقعة لامحال ، حيث آثار التحرير الزراعة على الدول النامية ، فيها السلبي وفيها الإيجابي . لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع بينما غالبية الاثار الإيجابية احتمالية وأقرب الفرص التي يتسنى للدول النامية الانتفاع بها أولايتسنى لها ذلك بحسب ظروفها ، وسوف تختلف من دولة إلى أخرى ، ولكن إذا نظرنا ذا بحثنا عن السياسات والأدوات القادرة على حسن استغلال تلك الإمكانيات وتعظيم الاستفادة من عوائدها فإننا نستطيع تدنية الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية ...

RESUME :

L'agriculture occupe une place importante dans l'économie des pays Développés et surtout les pays envoi de développement car le pourcentage des Travailleurs est très élevé dans ce domaine.
L'agriculture représente non seulement la production mais tout un ensemble complémentaire que nous devons le préserver, vue que l'alimentation n'est pas une produit de vente comme les voitures et les ordinateur qui, quel que soit leurs types ne font aucun changement au Contraire, l'agriculture est une Activité polyvalentes et une source importante de vie, il est difficile de construire
des règlements sur le commerce agricole s'il n'y a pas de moyens de Préservation des ressources de vie à la compagne, pour cela, il faut que la Libération du commerce de Produits agricoles soit à la tête de la liste des Travaux de reconstruction du commerce multi divisionnaire, puisque le domaine a subit plusieurs malformation à cause des décision de soutien appliqués dans les pays développés. Alors, annulés, ces décisions, donnent plus de valeurs au Domaine du commerce national et fait bénéficier de nombreux pays, Contrairement à ceux qui se basent surtout sur les produits agricoles importés Donc, il est clair que les résultats de la libération de l'agriculture influent négativement sur les pays développées, mais, si on prend les moyens qui Existent et ceux qu'on peut offrir et on les exploite bien on peut minimiser les effets négatifs faisant apparaître les avantages.

MOTS CLEFS*: *L'agriculture.OMC. effets négatifs. les avantages

قائمة الجداول

الجدول رقم 2-1: الموارد المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها خلال عام 2012	33
الجدول 2-2: القوى العاملة النشطة اقتصاديا في الزراعة لعام 2012	34
الجدول2-3: نسب تغير في الإنتاج الزراعي (2010-2013)	39
الجدول 2-4: تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية في الوطن العربي (2002-2011)	41
جدول 2-5:متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2010- 2012)	52
جدول 2-6: قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي(2011-2013)	53
جدول 2-7: كميات وقيم الصادرات العربية من السلع الزراعية خلال الفترة (2002-2013)	54
جدول2-8: صادرات الدول العربية من بعض السلع الزراعية في عام 2013	55
جدول2-9: كميات وقيم الصادرات العربية من المنتجات الحيوانية(2002-2013)	56
جدول2-10: تطور كميات وقيم الواردات العربية من السلع الزراعية(2002-2013)	57
الجدول رقم 3-1: يوضح تقديرات ارتفاع أسعار بعض السلع	76
الجدول رقم 3-2 : تطور صادرات أهم السلع الزراعية في الجزائر (2001-2012)	82
جدول 3-3: آثار على الواردات الزراعية في الجزائر (2001-2012)	88
جدول3-4 يوضح تطور الصادرات والواردات الزراعية الكلية للجزائر(2001-2013)	89

قائمة الاشكال

الشكل 2-1: تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية (2010-2013)	38
الجدول2-2 :مساهمة بعض الدول العربية في إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي من عام 2013	42

تميزت نهاية القرن العشرين بانفتاح تجاري كبير و اتجاه نحو المزيد من ازالة الحواجز والعوائق التي تعيق حركة التجارة العالمية ، و التي فرضت نمطا جديدا للعلاقات التجارية العالمية ، في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية العالمية عبر العالم و التقييم الدولي للعمل ، و قد أرست دعائم هذا النظام و أسسه قيام المنظمة العالمية للتجارة كهيئة أوكلت اليها قيادة تحرير التجارة العالمية التي ورثتها عن اتفاقية الجات عام 1947 ، التي عقدت جولات عديدة و طويلة لتحرير التجارة العالمية ، اقتصرت معظمها على تحرير تجارة السلع المصنعة فقط ، و التي كانت الدول المتقدمة تتمتع فيها بميزة نسبية عالية الأمر الذي يعكس المصالح التجارية للدول المتقدمة من وراء تحرير التجارة العالمية و قد ظلت التجارة للمنتجات الزراعية بعيدة عن مفاوضات " الجات " بسبب معارضة الدول المتقدمة التفاوض بشأنها و أولهم المجموعة الاوروبية أنذلك ، الى أن جاءت جولة الاورجواي ، التي تعتبر الجولة الاولى التي يتم فيها تناول تحرير التجارة في المنتجات الزراعية ، و محاولة تطبيق المبادئ التي تحكم حركة التجارة في السلع الصناعية على تجارة المنتجات الزراعية ، التي تعتبر ذا حساسية كبيرة بالنسبة لمعظم الدول النامية و خاصة العربية منها ، ذلك أن القطاع الزراعي في الدول العربية لا يزال عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية و الغذائية للدول العربية و يرجع ذلك الى الاختلالات الهيكلية والبنيوية التي يعاني منها القطاع الزراعي في معظم الدول العربية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

- **ما هي الأثارالمترتبة عن تحرير التجارة العالمية بالنسبة للقطاع الزراعي في الدول العربية ؟**

هذا السؤال يقودنا الى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- فيما تتمثل السياسات التجارية للدول العربية؟
- ما هو واقع القطاع الزراعي في الدول العربية ؟
- ما هي أثار اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على القطاع الزراعي العربي ؟

أ. فرضيـــــات الدراسة : من أجل اللإحاطة بجوانب الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:أن السياسة التجارية التى تطبقها الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية ، ماهي الا مزيج من الحرية و الحماية .

الفرضية الثانية:ان ضعف تجارة المنتجات الزراعية للدول العربية هو ناتج عن الضعف في بنية و مردودية القطاع الزراعي العربي ، مما يقلل استفادة الدول العربية من تحرير التجارة العالمية.

الفرضية الثالثة:ان تحرير تجارة المنتجات الزراعية ستكون له أثار سلبية على القطاع الزراعي العربي

ب . اسباب اختيار الموضوع:

- دخول هذا النوع من الدراسة في مجال تخصص الطالبة.
- محاولة اظهار الآثار التي قد تترتب على تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية ، و التي تعتبر الدول العربية من أول الدول النامية التي قد تتضرر كثيرا من جراء هذا التحرير.

ان مجال التجارة العالمية مجال واسع و متجدد في نفس الوقت ، لذلك وجب اجراء هذه الدراسات من أجل متابعة التطورات التي تحصل في مجالها و التي من ضمنها التجارة العالمية للمنتجات الزراعية.

ت. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع من خلال النقاط التالية :

- ان الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد لم يعد خيارا أمام الدول العربية بل أصبح ضرورة تمليها المتغيرات الاقتصادية و الاقليمية و العالمية .
- ضعف القطاع الزراعي العربي و تدني انتاجيته و ازدياد الفجوة الغذائية تجعل القطاع الزراعي العربي أمام تحديات كبيرة من جراء تحرير التارة العالمية.

- ابراز أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية ، و الذي يمكن أن يشكل المدخل الاساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ت. أهـــــداف الدراسة:

من بين الأهداف التي يراد تحقيقها من هذه الدراسة:

- معرفة التطورات التي عرفها النظام التجاري العالمي الجديد ، و استخلاص أهم الاسس و المبادئ التي قام عليها و يسعى الى تحقيقها.
- التعريف باتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية و ما جاء فيها ، و محاولة الوقوف على الاسباب التي أدت الى ادراج تجارة المنتجات الزراعية ضمن مفاوضات التجارة العالمية.
- الوقوف على واقع القطاع الزراعي العربي و معرفة وضعيته الحالية.
- ابراز أن التكامل الزراعي بين الدول العربية سيؤدي الى الاستغلال الامثل للموارد الزراعية و الى الرفع من مردودية و كفاءة القطاع الزراعي لمواجهة أثار التحرير التجاري و تقليل التبعية الغذائية.

ث. حدود الـــــدراســـــــة :

من خلال هذه الدراسة و بغية الوصول للهدف المنشود ستكون الدراسة ما بين(**2012/2001**)

أما الحدالمكان سيتمثل في دراسة حالة الجزائر.

ج.منـــــــهج الـــدراســـة :

نستند في هذه الدراسة الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لتطور النظام التجاري العالمي الجديد بتطور الاتفاقيات المنظمة لتحرير التجارة العالمية و كذا تطور اتفاقيات الشراكة العربية الاوروبية.

ح.الـــدراســـات الســـابـــقـــة :

- التكامل الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من اعداد الطالب مقدم عبيرات ، بتاريخ 2002 جامعة الجزائر ، و تناولت هذه الاطروحة استراتيجية التكامل الزراعي العربي كمدخل من مداخل التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة أثار و تحديات المنظمة العالمية للتجارة.
- أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية،أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية بن مسعود عطا لله ، بتاريخ 2009 ، و تناولت هذه الدراسة مسار الاثار الايجابية و السلبية لتحرير التجارة الخارجية علي الدول النامية.

أما دراستنا هذه فسيتم التركيز على أهم الآثار السلبية و الايجابية المحتملة لانضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق اتفاقية صتحرير المنتجات الزراعية ، و كذا التركيز على أثار اتفاقيات الشراكة الموقعة بين بعض الدول العربية و الاتحاد الاوروبي على القطاع العربي.
كما سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة واقع القطاع الزراعي في الدول العربية ، كما سيتم أيضا استخدام المنهج الاستنتاجي الاستنباطي ، من خلال استخلاص أهم الأثار المحتملة

لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على القطاع الزراعي العربي .

خ . تـــــقسيـــمات الدراسة :

من أجل الوصول الى تحقيق الاهداف المسطرة و الاجابة على الاشكالية و اختبار مدى صحة الفرضيات ، تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول :

- ✓ **الفصل الاول :** مدخل عام للتجارة الخارجية و الذي تناولنا فيه ما هية التجارة الخارجية ثم السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية و أخيرا المنظمة العالمية للتجارة OMC

- ✓ **الفصل الثاني :** واقع القطاع الزراعي في الدول العربية و الذي تم التطرق فيه الى الامكانيات الزراعية في الدول العربية ، ثم الانتاج الزراعي في الدول العربية و مشاكله و أخيرا واقع التجارة الزراعية العربية.
- ✓ **الفصل الثالث :** أثار التجارة الخارجية على القطاع الزراعي و الذي تناولنا فيه أثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي ، ثم أثار اتفاقيات الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي و أخيرا إستراتيجية تعامل الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة.

تمهيد:

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن و ذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثارالسلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية والتي تتمثل في العوائق التجارية و الركود الإقتصادي مما أدى إلى ظهورإتفاقية بريتون وودز التي دعت إلى ضرورة بلورة الإطار الجماعي للدول المشتركة في التجارة من خلال الإتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع نطاقا لتبادل السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج.

ونتيجة لتطور نظم المعلومات و الإتصالات الدولية، فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره من أهم محددات النموالإقتصادي و تحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الإقتصادية.

وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية بسبب ارتفاع ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، وكما هو معروف فإن هذه العلاقات تنطوي علىالعديد من المعاملات الإقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات و الواردات السلعية والخدماتية و حركة رؤوسالأموال بأصنافها المختلفة، ومن هذا المنطلق تطرقنا إلى هذا الفصل الذي تناولنا في:

المبحث الأول: منه التجارة الخارجية التي بينا فيها تعريف وأهمية التجارة الخارجية و اهدافها.

المبحث الثاني :السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية ، أهداف وأدوات السياسات التجارية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية:[1]

تعتبر التجارة الخارجي من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الاقتصادي وهو المبادلة، فالتجارة الخارجية هي الوسيلة التي يستخدمها الفرد لتحقيق هذا النشاط وبطبيعة الحال فإن التجارة تطورت مع تطور المبادلة واتساع رقعتها بسبب توفر وسائل الاتصال والمواصلات، فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية، فالتجارة هي عماد العلاقات الاقتصادية الدولية لما لها من مزايا.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

مهما تعددت السياسات في دول العالم فإنها لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة لفترة طويلة من الزمن ذلك لأن إتباعها يحتم الدولة ما لا تطيق نظرا لظروفها الاقتصادية والجغرافية، ومهما يكون ميل أي دولة أن تعيش في هذه السياسة إلا أنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، أي أن الدولة لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية بأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة ويصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا[2]، ومن هذا يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها: «عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل »[3]

[1] موسى سعيد وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 13

[2] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص 33

[3] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص 40

وقد أتى العديد من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا للفوارق التالية:[1]

– التجارة الخارجية تكون على مستوى العالم في حين أن الداخلية لا تتعدى حدود الدولة.

– اختلاف العملة المحلية عن الأجنبية، فالتجارة الخارجية تتم بعملات متعددة على خلاف الداخلية محصورة في عملة واحدة.

– اختلاف العقبات والقوانين التي تنظم التجارة الخارجية والداخلية.

– اختلاف طرق النقل بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية حيث أن 90% من الخارجية تتم عن طريق النقل البحري على عكس الداخلية.

– اختلاف طرق وأساليب التمويل وصعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.

بعد التطرق لأهم الفوارق بين كل من التجارة الخارجية والداخلية، يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

* المعنى الضيق: ويشمل:

– الصادرات والواردات المنظورة (السلع).

– الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

* المعنى الواسع: ويشمل:

– الصادرات والواردات المنظورة.

– الصادرات والواردات غير المنظورة.

– الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 14

– الهجرة الدولية للأفراد.

كما نعرف التجارة الخارجية على أنها: «عملية تبادل للسلع في الحدود السياسية للدولة، إما الداخلية إليها وهي الواردات أو الخارجية ومنها الصادرات، كما تكون أيضا في شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، والتي تسمى بالصادرات غير المنظورة والتي تتلقى من الغير تسمى بالواردات غير المنظورة.»[1]

المطلب الثاني: أهداف التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

أولا: المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

– تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج المحلي للدول والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

– تساعد في التحصل على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.[2]

– تشجيع الصادرات يساهم في مكاسب رأسمالية أجنبية والذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات وإنشاء قاعدة خاصة بالدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

– التجارة الخارجية هي مؤشر لتنافسية الدولة وقدرتها الإنتاجية وإمكاناتها المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وإمكانياتها على الاستيراد والذي يتضح ذلك في رصيد الدولة للمعاملات الأجنبية.[3]

[1] مجدي محمود أبو شهاب وآخرون، **أساسيات اقتصاديات الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 19

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والشر، مصر، 2000، ص 373

[3] رشاد العطار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 16

– تبادل التكنولوجيا والمعلومات بين الدول بناء اقتصاديات نامية وتعزيزها.

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب.[1]

ثانيا: المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:[2]

– زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك.

– تحقيق التغييرات الضرورية في البيئة الاجتماعية الناتجة عن التغييرات في البيئة الاقتصادية.

– رفع مستوى الأذواق وتحقيق أحسن مستوى معيشي.

– الارتقاء إلى أحسن مستوى في العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.

– التأشير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

ثالثا: المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

– تعزيز البنية الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

– بناء علاقات ودية بين الدول المتعامل معها.

– تحقيق العولمة السياسية والتي تعمل على تصغير العالم كقرية كونية.

– الاستفادة من التكنولوجيا ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

[1] رعد حسن الصرن، أساسيات **التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص 67

[2] رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، ص 13

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل في:

– ربط المجتمعات باعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

– اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وفق قدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.[1]

– حصولها على مبلغ تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

– زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

– نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية.

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة لتحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

– الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

– إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

– العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[2]

[1] رشاد العطار، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 17

[2] بوكرنة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غيرة منشورة، الجزائر، 2012، ص 34

المبحث الثاني: السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية:

يرجع تدخل الدولة في حركة تجارتها الخارجية إلى زمن بعيد وهو تدخل كان ولا يزال شائعا في كل دولة من الدول بلا استثناء، ويتمثل هذا التدخل في حماية المنتج المحلي من جهة وزيادة الإيرادات الحكومية من جهة أخرى وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والاعتماد على السلع المحلية من جهة ثالثة.[1]

ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة.

المطلب الأول: أهداف السياسات التجارية:

للسياسات التجارية أهداف عديدة لعل أكثرها هي تحقيق موارد للخزانة العامة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق وحماية الصناعة الناشئة وإعادة الدخل القومي، وحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية، بالإضافة إلى أهداف إستراتيجية ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، إستراتيجية.

أولا: الأهداف الاقتصادية:

قد يكون الحصول على موارد الخزينة العامة للتمويل، الإنفاق العام وبكل أنواعه المختلفة أحد الأهداف السياسية والتجارية، وهذه الطريقة تعتبر أكثر فعالية وأكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، وتهدف السياسات التجارية الاقتصادية إلى:[2]

1- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات:

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 61

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 234

إن نظرية ميزان المدفوعات القائلة أن القوى التلقائية قد لا تكفي في ظروف تاريخية معينة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما أن اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة كوسيلة لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

فقد تكون المرونة السعرية للصادرات والواردات ضعيفة وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة لتخفيض قيمة العملة قد يؤدي هذا إلى التخفيض إلى زيادة عدد الديون الخارجية إذا كانت نسبة الديون المعلنة بعملة أجنبية نسبة كبيرة وهو الوضع الغالب، وبالإضافة إلى ذلك فإنه بالنسبة للدولة النامية لن تجد تخفيض قيمة

العملة أية نتيجة، وذلك بالنظر لتواضع المرونة الداخلية للطلب الخارجي على صادراتها وارتفاع المرونة الداخلية للطلب الداخلي على وارداتها لكل هذه الأسباب قد لا تجد الكثير من الدول وعلى الأخص الدول النامية منها، قد لا تجد مفرا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

2- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

تركز السياسة الاقتصادية لحماية الإنتاج المحلي على المنافسة المحلية، لذلك يعتبر هذا أيضا هدف من أهداف السياسة التجارية وذلك بعزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، وتكون ضرورة الحماية في النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومتى رئي لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري ومن أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية، ومن أمثلته ما تطلقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات، كذلك ما تتبعه الدول النامية من إجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها.

3- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق:

هو تطبيق التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، ويقصد به بيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية وطالما أن الإغراق بين نوع من التمييز، السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية، فلابد أن يكون هناك فارق كبير في المرونة السعرية للطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين.

4- حماية الصناعة الوليدة:

تعتبر حجة حماية الصناعة، لوليدة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في عمل التجار، والمقصود بالصناعة الوليدة أو الصناعة الناشئة كما تسمى أحيانا، تلك الصناعة التي يتوقع منها التطور والنضج والتي تتوفر فيها الظروف

والإمكانيات الملائمة غير تلك التي لا يتوقع منها أي ازدهار ويجب توفر تلك الظروف والإمكانيات في تلك البلد لجواز تسميتها بالصناعة الوليدة.

5- حماية الاقتصاد الوطني

قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد ولا شك أن مثل هذه التقلبات أيا كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها ولذلك فإن حماية الاقتصاد الوطني منها أمر مسلم به وذلك طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد القومي منها.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

وتشمل هذه الأهداف في الآتي:[2]

1- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة:

كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمال المشتغلين في صناعة معينة، وهنا تتقلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع، القوى السياسية في المجتمع فهي مجموعة.

2- إعادة توزيع الدخل القومي:

قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات أو الطبقات المختلفة، وتلجأ في كثير من الأحيان إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى تقلل من التدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجها في التداخل، ونادرا ما يعلن عن إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية، ولكن هذه السياسة

[1] أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 238، 239

بالتضافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية وبالذات مع السياسة المالية وتعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية:وتتمثل في:[1]

المقصود بالأهداف الإستراتيجية توفير مقادير كافية كل ما يحتاج إليه المجتمع سواء من بعد اقتصادي أو غذائي أو عسكري، فقد يتطلب المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما تكلف الأمر وفي هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض رسوم جمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كله، وبنفس الطريقة عند توفير حدا أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة كبيرة من الأمن

يمكن الاطمئنان إليها، كما تقتضي هذه الأهداف إلى توفيرها مقاييس كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا وهنا يكون على السياسة التجارية إتباع وسائل تكفل هذا الهدف.

المطلب الثاني: أدوات السياسات التجارية:

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في كل مرحلة التشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة ومع زيادة الحاجة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي اتجهت السياسة التجارية حسب واقعها الاقتصادي والظروف المحيطة إلى اتجاهات واقعية دون التقيد بنظريات مسبقة، واستنادا إلى ما سبق فقد يكون أمام الدولة النامية اتجاهين هما:

أولا: السياسة الحمائية للتجارة الخارجية:

تتمثل السياسة الحمائية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض أساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من

[1] مجدي محمود أبو شهاب، مرجع سابق، ص 123

الحماية للأنشطة الوطنية من المنافسة للمنتجات الأجنبية، ويمكن التفرقة بين أربعة أساليب للحماية والتي يمكن أن تتبعها دولة ما أو مجموعة من الدول لتقييد التجارة مع دول العالم الخارجي وهي كالآتي:[1]

1- الرسوم الجمركية:

وهي ضريبة تفوض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات، وتباين المهمة النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من دولة إلى أخرى.

2- نظام الحصص:

ويتمثل في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، وتعد الحصص قيدا كميا على انتساب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة.

3- نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:

تعتبر العملات الأجنبية الوسيلة التي تمكن الأفراد والمؤسسات من أداء عمليات الاستيراد كما أن الحكومة تستطيع تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على المداخيل من العملة الأجنبية وعلى استعمالاتها.

4- الخطر والمنع:

الدولة تحظر التعامل التجاري الخارجي من هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات السلعية أو على الصادرات السلعية أو كليهما، واعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي، أو قد يكون جزئيا على بعض السلع أو في الدول، وفي جميع الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي ولهذا فهو يعتبر حظرا على التجارة الدولية.

5- نظام تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

6- الأدوات التجارية (الاتفاقات): ونلخصها كالآتي:

[2] السيد أحمد السريني، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 124، 147

أ- **الاتفاقات الدولية التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول الأجنبية من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى.

ب- الاتفاقات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار معاهدات تضع المبادئ العامة.

ج- اتفاقيات الدفع: تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل وغيرها.

ثانيا: سياسة الحرية التجارية:

تتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيم والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي تجارية أو غير تجارية.[1]

1- الأدوات المستعملة لسياسة الحرية التجارية:

[1] بوكرنة نورة، مرجع سابق، ص 44

معظم دول العالم اليوم تسعى إلى إزالة جميع القيود والعواقب التي تمنع حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فإن الأدوات المستخدمة في هذا الوضع تنحصر أساسا في:[2]

أ- التكامل الاقتصادي:

والذي يأخذ أشكالا عدة منها:

- **منطقة التجارة الحرة:** وهو اتفاق مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

- **الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأعضاء أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث أنه يجب توحد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، وعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياستها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية.

ب- الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد مختلف الأساسيات الاقتصادية والمالية، حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم مختلف الأقاليم.

ج- السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام 1958.

د- نظام التخفيض للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة للتجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم

[2] بوكرنة نورة، مرجع سابق، ص ص 46، 47

الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة لأخرى.

هـ- تفاعل العرض والطلب في الصرف الأجنبي: أي ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبية لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة

أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1995. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)والتي أنشئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية،و من خلال المبحث الاتي سيتم التعريف بها أكثر .

المطلب الأول: فوائد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها: "منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية"[1]

كما تعرف المنظمة العالمية للتجارة على أنها: "ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة أوروغواي، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وعلى إدارة وإقامة دعائم وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتشمل المنظمة وقت إنشائها في 1995/01/01 حوالي 110 دولة منها 85 دولة نامية[2]

وفيما يخص فوائد الانضمام للمنظمة فهي كالتالي:[3]

[1] حسين الفتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص 46

[2] دادي عدون ناصر ومستاوي محمد، **انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2005، جامعة ورقلة، ص 65

[3] المعهد العربي للتخطيط، **تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية**، الكويت، 2007/01/23

أ- زيادة رفاة المستهلك من خلال زيادة فائض المستهلك التي تأتي من خلال انخفاض الأسعار بسبب المنافسة.

ب- زيادة الجودة في الإنتاج المحلي وذلك نتيجة للمنافسة من خلال التجارة الدولية.

ج- التقليل من القوى الاحتكارية في الأسواق المحلية.

د- الصناعات المحلية التي تتمتع بوفرة الحجم يمكن أن تستفيد من الأسواق العالمية الواسعة مما يقلل من تكاليف الإنتاج وزيادة الفعالية.

هـ- القواعد التي تتضمنها، تفترض زيادة درجة العقلانية في الإنتاجية وهذا يساعد على تخصيص الموارد بصورة أكثر فعالية في الاقتصاد.

و- الاقتصادات الضعيفة في العالم منها العربية يمكن ان تستخدم الموثوقية الخارجية المتأتية من الانضمام إلى WTO بسبب الالتزامات التي تقدمها هذه الاقتصادات وبالتالي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحسن من سمعة هذه الاقتصادات عالميا، ويجعل من البنية المؤسسية في هذه الاقتصادات أكثر موثوقية.

ر- عملية الانضمام إلى WTO التي تتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي يمكن أن تساعد على استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر أي الاقتصادات العربية وما يترتب على هذا من نقل للتكنولوجيا وغيره من الفوائد كتسهيل المبادلات التجارية التي كانت هدف هذه المنظمة من خلال تطبيق التسهيلات وإزالة القيود.

المطلب الثاني: مكاسب الدول المتقدمة من تحرير المنتجات الزراعية

لقد عمدت الدول المتقدمة وأولها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى إقصاء تجارة المنتجات الزراعية عن مبادئ الجات واتفاقية جولة أوروغواي والذي كانت تهدف إلى إلغاء التعريفات الجمركية وإزالة

القيود غير التعريفية عن السلع واستثناء أدوات السياسات المالية من اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية وقد أدى هذا إلى إلحاق الضرر بالمنتجات الزراعية للدول العربية النامية وذلك من خلال ثلاثة جوانب:[1]

1- عدم قدرة المنتجات الزراعية للدول النامية على النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إذ أن المنتجين الزراعيين في هذه الدول حققوا الاكتفاء الذاتي.

2- تضييع نصيب الدول النامية من الأسواق العالمية، إذ تعمدت الدول المتقدمة إلى تصدير الفوائض الزراعية بأسعار زهيدة تقل عن التكلفة التي تتحملها الدول النامية رغم ما يتوافر لها من كفاءة.

3- غزو أسواق الدول العربية (النامية) ذاتها التي فضلت الاستيراد بعد أن نجحت الدول المتقدمة في إرباك الأسواق العالمية.

ومن الواضح أن المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تحققها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية أفقدت القطاع الزراعي للدول النامية قدراته التنموية تفوق كافة التكاليف التي تتحملها حكومات تلك الدول اعتمادا على

سياستها الاتفاقية وتفوق أيضا النقص في رفاهية مستهلكي تلك الدول، ولعل أهم هذه المكاسب:[1]

أ- إن افتقاد الدول النامية لما كانت تحققه من فوائض تصديرية وتحولها إلى دول مستوردة للمنتجات الزراعية ومتلقية للمعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية يعني:

- تبعية اقتصادية للدول المانحة.

- مزيد من طلب الدول النامية لعملات تلك الدول لدرجة دخول حلقة الديون ذات الفوائد المتغيرة في ظل تدهور القيمة الخارجية لعملات الدول النامية. الأمر الذي عمق حدة التبعية السياسية والاقتصادية وإتباع ما تراه هذه الدول من سياسات.

[1] عمر حماد أبو دوح محمد، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 48

[1] بن عمر لخضر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، 2007، ص 28

ب- إن تحول الطلب العالمي من السوق المحلي للدول النامية إلى السوق المحلي للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية يزيد من حدة الركود الذي تعانيه الدول النامية في ظل انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية مع عدم كفاية السياسة الاتفاقية في الدول النامية.

ج- تحول الطلب يعني مزيد من دخول المنتجين الزراعيين بما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القطاعات الأخرى، في حين يؤدي تحول الطلب إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى مزيد من النمو في كافة القطاعات الاقتصادية لتلك الدول.

د- إن انخفاض مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية قد مكن هذه الدول في ظل استمرار تزايد دخلها القومي من الاحتفاظ بقدرتها على الاستمرار في تقديم المعونات الغ[1]ذائية للدول النامية، وهو ما يعني استمرار قدرتها على استقطاب المزيد من الدول النامية إلى أحلافها السياسية بما يدعم رغبتها في الهيمنة العالمية.

المطلب الثالث: اتفاقية التجارة الخارجية للزراعة:

يعتبر اتفاق التجارة في المنتجات الزراعية خطوة كبيرة على طريقة تحرير القطاع الزراعي من الدعم والحماية وخصوصا في الدول الصناعية الأوروبية، ويأتي كخطوة لتقاسم المصالح بين الدول المتقدمة بعد احتدام الصراع بينها، ويمكن عرض العناصر الأساسية لاتفاق الزراعة على النحو التالي:[1]

أولا- تسهيل النفاذ إلى الأسواق:

يقصد به تيسير فرص الزيادة في صادرات كل دول إلى دول أخرى من خلال آليات تتمثل في: تحويل كافة القيود الكمية وغير التعريفية إلى تعريفات جمركية، جميع التعريفات الجديدة تحدد وتثبت في الجداول ولا يمكن زيادتها (إلا بعد مفاوضات مع كافة الأطراف) ، إضافة إلى خفض معدلات التعريفية حيث ينص الاتفاق على ما يلي:

1- تحويل كافة القيود الكمية أي غير التعويضية على الواردات من المنتجات الزراعية إلى قيود تعريفية، مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل، ويشمل ذلك قوائم حضر الاستيراد والحصص الكمية المقيدة للواردات والرسوم المتغيرة وتحديد حد أدنى لسعر الاستيراد وهي الإجراءات التي يتم إلغاؤها بكافة صورها على أن تحل محلها رسوم جمركية مرتفعة في هذه الحالة يتم تخفيضها تدريجيا فيما بعد،

ويسمى هذا التعريف بالتعريفة Tarification مع المبدأ الرئيسي للجات والذي يقضي بقصد الحماية للسوق الوطني على التعريفة الجمركية فقط.

2- تخفيض كافة الرسوم الجمركية السارية على المنتجات الزراعية بما في ذلك التعريفة الناجمة عن إزالة القيود غير التعريفية، وذلك وفقا لنسب متفق عليها وإطار زمني محدد تراعى فيه الظروف الاقتصادية للدول النامية، ومن هذا المنطلق نصت الاتفاقية على التزام الدولة المتقدمة بخفض تعريفاتها الجمركية على السلع الزراعية بمتوسط إجمالي 36% على مدى فترة لا تتجاوز 6 سنوات وبالنسبة للدول النامية يكون الخفض بنسبة 24% على مدى 10 سنوات أي معدل خفض سنوي 6% و2,4% للدول النامية، وفيما يتعلق بالدول الأقل نمو فإن الاتفاق لا يلزمها بإجراء أي تخفيض في التعريفات الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية.

3- **آلية الوقاية الخاصة:** في إطار تحفيز وتشجيع الدول للتحول من القيود عير تعريفية إلى قيود تعريفية تم السماح للدول التي قامت بعملية التعريفة باستخدام آلية خاصة للوقاية، وتم النص عليها في المادة (5) من الاتفاقية، حيث تجيز هذه المادة للدول القيام بفرض رسوم وقائية في حالتين:

أ: الزيادة المفاجئة من الواردات لبعض المنتجات الزراعية (تم تحديدها في جداول الالتزامات لكل دولة).

ب: انخفاض مستوى أسعار من منتج معين بشكل يهدد السوق المحلية، ولتقدير هذا الانخفاض يتم الاسترشاد بالسعر المرجعي للمنتج المعني خلال الفترة التي استند إليها الاتفاق (1986-1988).

وقد تم النص على استثناء الدول التي لم تكن تطبق قيودا غير تعريفية من الاستفادة من الآلية.

4- **المعاملة الخاصة:** حيث يمكن للدول فرض قيود غير تعريفية على بعض المنتجات الزراعية لاعتبارات الأمن الغذائي بشرط الالتزام بفتح حصص تعريفية بالنسبة لتلك المنتجات.

– إن تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية مكافئة، أي توفر درجة الحماية نفسها، سوف يؤدي إلى تعريفات من 200% إلى 500% من قيمة المنتجات المستوردة وفي الغالب فإن هذه التعريفات أعلى مما تبرره الفروق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية الرئيسية، ولهذا أطلق بعضهم على هذه العملية اسم "التحويل القذر للقيود غير التعريفية" بمعنى أن عملية التحويل قد تؤدي في الواقع إلى مستوى حماية أعلى مما كان قائما قبل التحويل، وبطبيعة الحال فإن خفض مثل هذه التعريفات بنسبة 36% خلال 6 سنوات كما في حالة الدول المتقدمة قد لا يكون له أثر ملموس في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية في الدول النامية أو حتى من الدول المتقدمة الأخرى.

– يمكن للدول المتقدمة الاحتفاظ بمعدلات تعريفية بالغة الارتفاع على الكثير من المنتجات عند انتهاء مهلة 6 سنوات، إذ يمكنها الوصول إلى خفض متوسط في التعريفات بمقدار 36% في نهاية هذه المهلة من خلال تطبيق الحد الأدنى للخفض السنوي (15%) على الواردات ذات الرسوم بالغة الارتفاع، مع إلغاء الرسوم المنخفضة على الواردات الأخرى ومن ثم فقد لا يتحقق تحسن ملموس في فرص النفاذ إلى الأسواق بالنسبة إلى الكثير من المنتجات العربية الزراعية.

– وهناك عامل آخر يمكنه أن يؤدي إلى التقليل من شأن الأثر التحريري لاتفاق الزراعة، فالمادة (5) من الاتفاق تجير للدول اتخاذ إجراء وقائي يتمثل في فرض رسم إضافي على الواردات من المنتجات الخاضعة لعملية تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، وذلك إذا زاد حجم الواردات من هذا المنتج على مستوى معين، أو إذا هبطت أسعار المنتج المستورد على مستوى معين.

ثانيا: الدعم المحلي للمنتجات الزراعية

إن السعي لخفض دعم الإنتاج المحلي للمنتجات الزراعية يعد من أهم ما أتت به اتفاقية المنتجات الزراعية، وترجع أهمية هذا الخفض إلى أمرين أولهما أن خفض دعم الإنتاج المحلي من شأنه، إذ التزمت أطراف التفاوض بجوهر هذا الاتجاه. إنشاء تجارة عالمية للمنتجات الزراعية قائمة على اعتبارات الكفاءة أما الثاني فيتمثل في الاتفاق حول تغيير دعم الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية بصفة أساسية إلى الحد من سياسات الدعم التي تقدمها الدول وخاصة المجموعة الأوروبية.

فقد نصت اتفاقية الزراعية على تخفيض الدعم المحلي المقدم للمنتجين الزراعيين مع استثناء عدة أشكال من الدعم من التزامات التخفيض، من أجل تنفيذ هذا التخفيض فرقت الزراعية بين عدة أشكال من الدعم مستندة إلى معيار الآثار المشوهة للتجارة، أو بمعنى آخر الوقوف على العلاقة بين تقديم هذا الدعم وتأثيره على الأسعار والعمليات وبناءا على هذا المعيار يقسم الدعم إلى:

1- الدعم المشوه للتجارة الذي يسري عليه التخفيض (الصندوق الأصفر):

يخضع هذا النوع من الدعم إلى التزامات التخفيض ويتضمن هذا الصندوق أكثر أنواع الدعم تشويها للتجارة، ويتضمن الدعم السعري والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج وقيم التخفيض على أساس مقياس الدعم الكلي ويشتمل هذا المقياس على نوعين من الدعم:

- الدعم الكلي المقدم للمنتجين الزراعيين بصفة عامة.

- الدعم الكلي المقدم إلى المنتجات المحددة.

حيث تم تحديد قيمة التخفيض لتكون 20% للدول المتقدمة و19% للدول النامية أما بالنسبة للدول التي أخطرت بأن مقياس الدعم الكلي الخاص بها يساوي الصفر أصبح غير مسموح لها تقديم أي من أشكال الدعم المقدم في الصندوق الأصفر.

2- الدعم المشوه للتجارة المستثني من التزامات التخفيض:

وينقسم إلى:

أ- **دعم الحد الأدنى:** أتاحت اتفاقية الزراعة إعفاء جزء من الدعم المقدم في إطار (الصندوق الأصفر) وما يطلق عليه الدعم الأدنى وينقسم إلى:

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين والذي لا يزيد عن 5% من القيمة الكلية لإنتاج الدولة من المنتج المعين.

- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين حيث لا يزيد على 5% من قيمة الإنتاج الزراعي وكنوع من المعاملة الخاصة التمييزية تم تقدير هذه النسبة للدول النامية ب 10%.

ب- الصندوق الأزرق: ويتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برامج الحد من الإنتاج حيث أقرت اتفاقية الزراعة في الفقرة (5) عدم جواز إخضاع المدفوعات المقدمة في هذا البرنامج:

- إذا كانت هذه المدفوعات مرتبطة بمساحة مزروعة ثابتة.

- إذا دفعت على أساس 85% أو أقل من حجم الإنتاج.

- إذا كانت هذه المدفوعات تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.

الدعم غير المشوه للتجارة:

أ- الصندوق الأخضر: استثنت الاتفاقية الزراعية في الملحق رقم (2) برامج الدعم الموجهة في إطار هذا الصندوق من التزامات التخفيض، بشرط أن تستوفي شرطا أساسيا وهو ألا يكون لها آثار مشوهة للتجارة أو أن تكون هذه الآثار ضئيلة جدا أي أن برامج هذا الصندوق لا ترتبط بالإنتاج والأسعار وطبقا لذلك الاتفاقية تحقيق

معيارين أساسيين وهما:

1- أن يكون الدعم ممنوحا في إطار برنامج حكومي ممول من الميزانية العامة، وغير منطوي على تحويلات المستهلكين، وتشمل ما يلي:[1]

- الخدمات العامة: بما في ذلك البحث والإرشاد ومكافحة الأمراض والأوبئة، والتدريب والتفتيش وخدمات التسويق والترويج وخدمات البنية التحتية.

- التخزين الحكومي للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي.

- المعونات الغذائية المحلية.

- بعض برامج الدفعات المباشرة للمنتجين، بما في ذلك دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج.

- برامج مستوى الدخل وشبكات الضمان الاجتماعي.

[1] www.uaewto.org/ar/general/asp?id:4,le28/02/2015

- المساعدات في حالات الكوارث، وخطط التأمين على المحاصيل الزراعية.

- المساعدات المرتبطة بالتكييف الهيكلي من خلال برامج التقاعد أو فقدان الموارد ومساعدات الاستثمار.

- المدفوعات التي تقدم في إطار برامج البيئة.

- المدفوعات التي تقدم في إطار برامج المساعدات الإقليمية.

2- أن لا يكون للدعم أثر يسفر عن تقديم مساندة سعرية للمنتجين

ب- الإعفاءات الخاصة بالدول النامية: يعفى من التزامات التخفيض بموجب الاتفاقية الزراعية برامج الدعم الحكومي الخاصة بتشجيع التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية مثل الدعم المالي للاستثمارات والدعم المالي للمستلزمات الزراعية المتاحة للمنتجين محدودي الدخل، والمنتجين الذين يفتقرون إلى الموارد والإعانة المقدمة بهدف تنويع الإنتاج الزراعي بما يحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة كالحشيش.

ثالثا : دعم الصادرات الزراعية:

يتمثل العنصر الثالث من عناصر اتفاقية الزراعة في العمل على خفض الدعم المقدم للصادرات والذي استمت به السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية، وكذلك السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية وقد تضمنت اتفاقية خفض دعم الصادرات ثلاث اتجاهات:

1- الدعم التصديري: حددت الاتفاقية الزراعية الأسباب التي تسمح بتقديم دعم الصادرات ونصت الاتفاقية على التزام الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير، وقد التزمت الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية على تخفيض الكميات المستفيدة من دعم التصدير والمبالغ المالية المخصصة للدعم، وتم إدراج هذه التعهدات في جداول الالتزامات الخاصة بالدول الأعضاء، وتم تحديد هذه الالتزامات على أساس متوسط سنوي لكمية قيمة الدعم التصديري خلال فترة الأساس (1986-1988).

وقد تم الاتفاق على تخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة 36% من متوسط قيمة الدعم خلال الفترة 1991-1992 وذلك على أقساط سنوية خلال 6 سنوات، وتخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة 21% من متوسط

كميات الصادرات المدعمة لفترة 1991-1992 على مدى 6 سنوات، بينما منحت الدول النامية معدلات تخفيض أقل وفترات تنفيذ أطول.[1]

وحددت الاتفاقية في المادة (9) أشكال الدعم التصدير الخاضعة لالتزامات التخفيض كالآتي:

أ- الدعم المالي المباشر المقدم من المصادر الحكومية أو هيئاتها، بما في ذلك الدعم العيني لشركة أو صناعة أو منتج فردي أو تعاونية أو جمعية من جمعيات المنتجين أو هيئة تسويق، طالما أن هذا الدعم يرتبط بالأداء التصديري.

ب- قيام الحكومات أو الهيئات التابعة لها ببيع أو التخلص من المخزون غير التجاري بغرض التصدير بسعر يقل عن السعر المماثل للذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسواق المحلية.

ج- المدفوعات لتصدير أي منتجات زراعية ممولة بمقتضى تدابير حكومية، سواء اتبع ذلك خصم القيمة من الحساب العام أم لا، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعنى أو على منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر.

د- الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية (ماعدا خدمات ترويج الصادرات والخدمات الاستشارية المتاحة على نطاق واسع) بما في ذلك تكاليف المناولة والتحسين وتكاليف التجهيز الأخرى وتكاليف النقل والشحن الدوليين.

هـ- الدعم المالي للمنتجات الزراعية التي تعتبر مدخلات في منتجات مصدرة.

وبحكم الاتفاقية أصبح محضورا على الدول التي لم تتقدم بإخطار عن الدعم الذي تقدمه لصادراتها تقديم أي نوع من الأنواع السابق الإشارة لها باستثناء الدعم المسموح به للدول النامية فقط وذلك خلال فترة التنفيذ (1995-2004).

[1] www.hrinfo.net/egypt/lehn/2006/pro9006.sntml,le28/02/2015

2- إئتمانات التصدير: في إطار منع التحايل على الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات نصت الاتفاقية في المادة (10) على تعهد الدول الأعضاء بالعمل لوضع ضوابط دولية متفق عليها لتنظيم عملية تقديم ائتمانات التصدير.

3- المعونات الغذائية: نصت الاتفاقية على التزام الدول المانحة للمعونات الغذائية بعدم ربط تقديم المعونات الغذائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصادرات التجارية من المنتجات الزراعية الموجهة من الدول المانحة إلى الدول المتلقية لتلك المعونات، على ألا يتم تقديم هذه المعونات لغرض التخلص من الفائض بل يتم تقديمها قدر الإمكان على هيئة منح كاملة.[1]

رابعا: الإجراءات الصحية:

ترتبط المنتجات الزراعية بوجه عام والغذائية على وجه الخصوص ارتباطا مباشرا بصحة كل الكائنات الحية، ولذلك اهتمت الجهات المعنية بالتوصل لإطار متعدد الأطراف من القواعد والنظم والإجراءات لحماية صحة

الإنسان والحيوان والنبات، فقد جاء هذا الاتفاق مكملا لاتفاقية الزراعة، حيث أمر على أحقية الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات وتدابير ضرورية لحماية صحة الإنسان والحيوان وسلامة الغذاء في حدود الإجراءات الضرورية علميا لهذا الغرض، وألا تتعدى هذه الإجراءات لأن تصبح وسيلة تعسف تجاه الدول الأخرى أو كأسلوب للحماية، وينص هذا الاتفاق على ضرورة توخي الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات والقواعد التي تتخذها كل دولة في هذا الميدان.[2]

خامسا: الوضع الخاص للدول النامية التي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء

تضمن اتفاقية الزراعة مادة خاصة بالدول النامية المستوردة للغذاء التي قد تعاني من الصعوبات في تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة المنتجات الزراعية 6 سنوات وفقا لقرار اتخذه الوزراء في نهاية الجولة تضمن كيفية مساعدة تلك الدول في مواجهة أية آثار سلبية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص ص 8، 9

[2] شريفي محمد، الجزائر **ورهانات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص 30

للدعم الممنوح لصادراتها من المنتجات الزراعية، وتضمن القرار الوزاري الذي تم التوصل إليه من قبل الدول النامية:

– مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة) وإجراء مفاوضات لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح 6 سنوات.

– إقرار توجيهات لضمان توفير المواد الغذائية الأساسية بنسبة كبيرة في صورة منح لا ترد أو في شكل مبيعات بشروط ميسرة.

– توجه اهتمام كامل لطلبات الدول النامية للحصول على مساعدات مالية فنية لتحسين إنتاجيتها الزراعية والبنية الأساسية للزراعة.

– بالنسبة للواردات الغذائية بالشروط العادية، فقد نص الاتفاق على عدم الربط بينها وبين المساعدات الغذائية، كما يتضمن القرار أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء في الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية سواء

في إطار التسهيلات التي تمنحها ماليا أو تسهيلات قد تنشأ مستقبلا في إطار برامج المواءمة وذلك لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية.

– أن يتضمن أي اتفاق يتعلق بائتمان تصدير المنتجات الزراعية –من جانب الدول المتقدمة– أحكاما مناسبة للمعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية (فترات سداد– فترات السماح– سعر الفائدة).

الخلاصة:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع و ذلك في ربط المجتمعات مع بعضهاالبعض و منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، أي فدرتها على التصدير و كذلك قدرتها على الاستيراد و للحفاظ على قطاع التجارة و خاصة التجارة الخارجية تعمل بعض الدول على إدخال سياسات و ذلك بإتباع قوانين و تشريعات لحمايتها و البعض تعمل على عدم التدخل في التجارة بين الدول من خلالالتعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى.

كما تعمل الدول على متابعة انتقال مختلف السلع و الخدمات بين الدول و لكن تكون قانونية و ذات مصدقية يجب إن ترفق بوثائق بوثائقي قانونية كذلك يمكن استخلاص أن وصفة صندوق النقد الدول يو سياسات البنك الدولي، و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، و ممارسات و أملاءات الدول الصناعيةالكبرى، يعبر ذلك كله عن ملامح التحولات و التغيرات،و عن ما هو مطلوب من البلدان النامية،أن تقوم به من أجل الالتحاق بقطار الاقتصاد

الرأسمالي. و تنطلق فكرة حرية التجارة من مقولة الليبرالية التي تقول بأن حرية التجارة و وإزالة الحدود بين الدول تؤدي إلى ازدهار التبادل التجاري،الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و يقودإلى تحقيق التنمية، و تحقيق درجات عالية من النمو الاقتصادي. لهذا أردت أعطاء نظرة عن التجارة الخارجية و أهميتها بالنسبة للدول المتقدمة و الدول الناميةحيث زادت أهميتها في السنوات الأخيرة سواء اقتصاديا أو سياسيا و اجتماعيا كذلك مدى إمكانيةالاهتمام بالتجارة المحلية لتطوير التجارة الخارجية كما اهتمت كل الدول بالمشاكل الاقتصادية أي منحيث النقدية المصرفية التي تعتبر المؤثر الأول على التجارة الخارجية و مشاكل التفرقة في الأجور وعملية تداول المنتجات داخليا و خارجيا لهذا نرى بأن المعاملات الخارجية تحيط بها مخاطر ما لانظير لها في المعاملات الداخلية حيث تقوم بتكوين رأس المال المستثمر و تراكم رأس المال المستثمر.

لذا بقيت الدول المتقدم و الدول المتخلفة تعمل على اتخاذ أساليب لتوسيع التجارة الخارجية منحيث التخصص في المنتجات المصدرة و التفاوت في تحديد تكلفة المنتجات المحلية و محاولة الاكتفاء الذاتي لرفع المستوى المعيشي عن طريق زيادة الدخل القومي و ذلك بتطوير مختلف وسائل تسهيل عمليات التجارة الخارجية و محاولة الحد من المشاكل و العراقيل في تسيير عمليات الإنتاج المحلي من حيث التمويل و القيود الجمركي التي قد يتلقاها المصدرون و المستوردون من خلال التعامل مع الخارج.

تمهيد:

يعد القطاع الزراعي في معظم الدول العربية ذو أهمية بالغة نظرا لحجم مساهمته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واستيعابه لنسبة كبيرة من إجمالي القوى العاملة، مما يجعله مصدرا رئيسيا لمعيشة شريحة كبيرة من السكان، كما يعد هذا القطاع المصدر الرئيسي لتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية.حيث تعتبر الموارد الزراعية زراعية ركيزة اساسية لعملية الانتاج الزراعي ، و بالتالي فان توفرها و تنوعها سيؤدي الى زيادة و تنوع الانتاج الزراعي ، وتعد الدول العربية ذات امكانيات زراعية هائلة لماتحتويه من مواردزراعية الهائلة ، اذ تتمتع الدول العربية بموارد زراعية هامة بما يؤهلها لان تكون دولا زراعية بامتياز ، والتي لو حسن استغلالها لسدت الفجوة الغذائية التي تعاني منها. و بالرغم من الامكانيات الزراعية العربية ، الا ان الانتاج الزراعي العربي ليس بحجم تلك الامكانيات و الموارد حيث ان الانتاج االزراعي العربي لا يسد كل الاحتياجات حيض تلجأ هذه الاخيرة الى الاستراد ، و ترجع اسباب ضعف الانتاج الزراعي الى المشاكل الكبيرة التى يعاني منها القطاع الزراعي العربي ، اضافة الى عدم اعطائه الاولوية من الاهتمام وإن دراسة الآثار المتوقعة من تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي تستوجب على واقع هذا القطاع ووضعيته الحالية وعليه سنتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: الإمكانيات الزراعية العربية

المبحث الثاني: الإنتاج الزراعي العربي ومشاكله.

المبحث الثالث: واقع التجارة الزراعية العربية.

المبحث الأول: الإمكانيات الزراعية في الدول العربية

يعتبر القطاع الزراعي في الدول العربية بصورة عامة من القطاعات الحيوية نظرا لاسهاماته في توفير المدخلات الإنتاجية الوفيرة للصناعات الغذائية والصناعات الأخرى ،و ذلك لغنائه بالموارد الطبيعية.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

تتمتع الدول العربية بموارد طبيعية زراعية هامة،بما يؤهلها بان تكون دولا زراعية بمتياز،لكنها تتباين بين دولة عربية واخرى.

اولا: الأراضي الزراعية

تتمتع الدول العربية بمؤهلات تمكنها من أن تكون دولا زراعية بامتياز، إذ بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية عام 2011 حوالي 140 مليون هكتار مقارنة مع 197 مليون هكتار خلال عام 2010، ويعود هذا الانخفاض إلى انفصال جنوب السودان، وتقدر مساحة الأراضي التي استغلت في الإنتاج الزراعي بنحو 68,8 مليون هكتار منها نحو 55 مليون هكتار تم زراعتها فعليا، و13,8 مليون هكتار تركت كأراضي بور دون استغلال أي بنسبة 20,1%، وتحتل الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية حوالي 86,8% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة وتعتبر الأراضي المطرية الأكثر انتشارا إذ تمثل حوالي 68,2% من المساحة المستغلة وتتفاوت المساحة التي تشغلها الأراضي الزراعية بين دولة وأخرى تبعا لعوامل مناخية وبيئية ومدى توفر المياه إضافة إلى سياسات استصلاح الأراضي الزراعية، والبنى التحتية الزراعية، وحجم الاستثمارات المخصصة لبرامج التنمية الزراعية.

وقد سجلت مساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين نموا متواضعا، بلغ حوالي 8 مليون هكتار وتتجاوز نسبة الأراضي الزراعية حوالي 25% من المساحة الإجمالية في ثلاث دول عربية هي تونس وسوريا ولبنان، بينما تتراوح تلك النسبة بين 3% و14% في المغرب وفلسطين والسودان والبحرين والعراق ومصر والجزائر والأردن واليمن والإمارات وقطر، وتنخفض إلى أقل من 3% في الدول العربية الأخرى، كما ارتفعت نسبتها من مساحة الدول العربية من حوالي 3% في بداية التسعينات إلى حوالي 5% في عام 2011، وبالمقابل استمر ثبات نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة منذ مطلع التسعينات في حدود

20%، وتتباين نسبة الزراعة المروية في الدول العربية، حيث تعتمد مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي كليا على الزراعة المروية بينما تتراوح تلك الزراعة بين 10% و94% في الدول الأخرى، وبلغ متوسط المعدل

السنوي لتزايد الرقعة المزروعة خلال الفترة المذكورة حوالي 5%، بينما بلغ معدل النمو السنوي للسكان حوالي 2,3% وقد نجم عن هذا التراجع تفوق عدد السكان بنسبة كبيرة قياسا بمساحة الأراضي المزروعة أصلا، ولم يعوض هذا التراجع أي تطور يذكر في مستوى الإنتاجية والتكثيف المحصولي بصورة جزئية ويتباين نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من دولة إلى أخرى.

وتتعرض مساحة الأراضي القابلة للاستغلال، بالرغم من محدوديتها إلى عوامل التدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي فيها، وزيادة تعرض التربة للانجراف بالماء والهواء والتملح وتلوث الأراضي المروية، بالإضافة إلى تعديات الزحف العمراني، والاستقلال الجائر مما يؤدي إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية.

ثانيا: المراعي

بلغ إجمالي مساحة المراعي في الدول العربية في عام 2011 حوالي 493,9 مليون هكتار، وتمثل هذه نحو 30% من المساحة الإجمالية للدول العربية، ونحو 13% من مساحة المراعي في العالم وتتراوح مساحة المراعي الطبيعية بين 44,5% و79,1% في كل من سوريا والسودان والصومال والعراق والسعودية، بينما ثلث المساحة تقريبا في موريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس، وتمثل مساحة المراعي في السعودية والسودان حوالي 60% من المساحة الإجمالية في الدول العربية.

وتتسم المراعي في الدول العربية بانخفاض الكثافة وقلة التغطية النباتية، وهشاشة التركيب النوعي، وانخفاض معدل الإنتاجية النباتية لوحدة المساحة ويبلغ متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي في الدول العربية 5كغ من اللحوم الحمراء، تمثل حوالي خمس إنتاجية الهكتار في الدول المتقدمة وحوالي ثلث إنتاجية المراعي في الدول النامية ويرجع انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف برامج التنمية الرعوية وسوء الإدارة والممارسات الخاطئة

الناجمة عن الرعي الجائر والمبكر، وقلع الشجيرات والأعشاب ، وحرث الأراضي الرعوية وإهمال التجديد والتسميد، وتكرار فترات الجفاف وسوء توزيع نقاط الماء، واستمرار الاحتطاب بطريقة خاطئة.[1]

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2013، الفصل الثالث، القطاع الزراعي، ص 4

ثالثا: الغابات

قدرت مساحة الغابات عام 2012 بنحو 48,4 مليون هكتار، حيث سجلت تراجعا كبيرا بلغ حوالي 48,9% بالمقارنة 2010 وذلك بسبب انفصال جنوب السودان حيث تتركز الغابات، وتمثل هذه المساحة حوالي 1,3% من مساحة الغابات في العالم، وتفتقر الدول العربية لوجود الغابات فيها نظرا لوقوع معظمها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وتتركز معظم الغابات في السودان والصومال والمغرب والجزائر والسعودية وتخضع الغابات في معظم الدول العربية لكثير من التعديات والانتهاكات كالإزالة سنويا بحوالي 13% من مساحة الغابات في الدول العربية، وهو ما يعد معدلا مرتفعا بالمقارنة مع معدل الإزالة على المستوى العالمي الذي لا يتجاوز 0,2%، وتراجعت إنتاجية الغابات في الدول العربية خلال العقد الحالي بشكل كبير من حوالي 100 طن/هكتار في السنة في بداية العقد، إلى حوالي طن واحد أو مادون ذلك الهكتار في السنة في عام 2012.

إن المحافظة على الغابات وتطويرها يتطلب حملات توعية في أوساط سكان الريف لوقف التعدي على المراعي والغابات، وتشجيع زراعة الأصناف البديلة التي تتكيف مع الظروف البيئية، وتطوير الغابات الطبيعية والتوسع في زراعة الأشجار ذات الأصناف التي تتكيف مع الظروف المناخية ذات الإنتاجية المرتفعة، ومنع الرحب في مراحل التشجير هذا إلى جانب التركيز على التكثيف المحصولي وزيادة إنتاجية الأرض المزروعة واستصلاح المزيد من الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات، والعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين التنمية الريفية بعناصرها وأنشطتها المختلفة وبرامج حماية وتطوير الغابات.[1]

رابعا:الموارد المائية

تتميز الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة من تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، ويتوفر في الدول العربية حوالي 0,7% من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، كما تتلقى حوالي 2,1% من إجمالي أمطار اليابسة، وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بنحو 338 مليار متر مكعب تمثل حوالي 2% من المياه المتجددة في العالم، ويتوفر في الدول العربية حوالي 0,7% من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، كما تتلقى حوالي 2,1% من إجمالي أمطار اليابسة وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بنحو 338 مليار متر مكعب حوالي

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 6

2% من المياه المتجددة في العالم، ولا يتعده متوسط نصيب الفرد من المياه في الدول العربية في عام 2010 حوالي 800 م² سنويا مقابل 7 آلاف م² على مستوى العالم، وهو دون مستوى الفقر المائي الذي يقدر بحالي

800 ألف م² سنويا، ويتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه في الدول العربية إلى حوالي 550 متر مربع في السنة عام 2030، وإلى أقل من 200 م² في عدد من الدول العربية، نظرا لتزايد عدد السكان وتطور المستوى المعيشي والمتطلبات التنموية المتزايدة، هذا بالإضافة إلى أن 16 دولة عربية تحت خط الفقر المائي في عام 2010 منها 12 دول عربية تحت خط الفقر المائي الحاد. [1] و تنقسم الموارد المائية الى:[2]

أ- المياه السطحية:

تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة عام 2010 بحوالي 232 م^3 سنويا، أي بأكثر من 60% من تلك الموارد من خارج الدول العربية، ولا يستغل حاليا منها سوى 204 مليار م^3 أي بنسبة 88% من الموارد المائية المستغلة، تليها الاستخدامات المنزلية التي تستغل حوالي 7% ثم الاستعمالات المناخية التي تستهلك حوالي 5%، ويلقى شح الموارد المائية السطحية من حيث الكميات المتوفرة، والظروف المناخية والبيئية، عبئا كبيرا على مصادر المياه الجوفية التي يستخدم جزء منها في تغطية العجز وتأمين الاحتياجات المائية اللازمة لأغراض الإنتاج الزراعي.

ب المياه الجوفية:

يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 773,4 مليار م^3 كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار م^3 وتبلغ الكميات المتاحة سنويا للاستخدام بنحو 83% في تلك التغذية، ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، كما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية في بعض الدول العربية، مما يساهم في انخفاض مستويات المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة، وتملح التربة، علاوة على ذلك الآثار السلبية البيئية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق،2010 ص54

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق،2013 ص 55

ومن خلال الجدول التالي يمكن توضيح تقسيم الموارد المائية حسب مصدرها:

الجدول رقم 2-1: الموارد المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها خلال عام 2012

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية			مجموع الواردات المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع المواد المائية المتاحة (مليار متر مكعب)
	المخزون	التغذية السنوية	المستغل		مياه التنقية	مياه التحلية	
232	7734	42	35	274	4,5	6,9	285,4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي عام 2012

المطلب الثاني: الموارد البشرية

إضافة إلى الموارد الطبيعية تزخر الدول العربية بطاقات بشرية، إذ أن غالبية الأيادي العاملة تعمل في القطاع الزراعي خاصة في الدول التي تتمتع بموارد طبيعية زراعية كبيرة.

يقدر عدد السكان الزراعيين عام 2012 حوالي 83,6 مليون نسمة أي حوالي 56% من سكان الريف بالمقارنة مع 61,4% عام 2005، ويعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة، وتقدر القوى العاملة في الزراعة عام 2012 بحوالي 27,4 مليون عامل أي بنسبة 21,7% من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، هذا ويتضح أن هذه النسبة في تراجع مستمر نظرا لهجرة العمالي من العمل بالنشاط الزراعي بسبب انخفاض مستوى الأجور فيه والتوجه إلى القطاعات الأخرى ذات الأجور المرتفعة.وتشكل القوى العاملة في الزراعة في الدول العربية حوالي 32,7% من إجمالي السكان الزراعيين، وبمقارنة الدول العربية من حيث القوى البشرية الزراعية مع الدول النامية والصناعية يتضح بأنها أقل، وقمة قوة بشرية زراعية عاملة ومنتجة اقتصاديا، وأخرى متعطلة أو غير مساهمة في العملية الاقتصادية الزراعية على الرغم من قدرتها على ذلك من حيث المبدأ، إذ نستنتج من الجدول الآتي أنه من أصل قوة بشرية زراعية عربية إجمالية قدرها حوالي

44,5 مليون نسمة عام 2012 (على أساس 53% من السكان الزراعيين) كان منهم حوالي 27 مليون نسمة فقط (نحو 61%) ناشطين اقتصاديا في القطاع الزراعي العربي، وهذه نسبة لافتة بضعفها وتقل كثيرا عن الدول النامية، أما العدد الباقي من القوة البشرية الزراعية البالغة 17 مليون نسمة في العالم المذكور كانوا عاطلين عن العمل وهذا بدوره يبرز مدى حجم الطاقة البشرية المهمشة والمهدورة، ويجسد خطورة البطالة ومضاعفاتها، وهي بطالة تزداد تفاقمها طالما أن فرص العمل الجديدة تقل أو تعجز عن استيعاب الأفواج الكبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل ويمثل التشغيل المنتج والمفيد لهذه الطاقة البشرية الزراعية المتعطلة أحد مفاتيح التنمية وأحد أهدافها في الوقت نفسه.[1]

الجدول 2-2 :القوى العاملة النشطة اقتصاديا في الزراعة لعام 2012 (مليون نسمة)

الدول	السكان الزراعيون	القوى العاملة في كافة القطاعات	القوى العاملة في الزراعة	نسبة 3 إلى 2 (%)	نسبة 3 إلى 1 (%)
الدول العربية	84	126	27	21,4	32,1
الدول الإفريقية	651	433	227	52,4	34,9
الدول الأوروبية	199	369	20	5,4	10
آسيا	2303	2091	1030	49,3	44,7
العالم	2619	3389	1325	39,1	50,6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، 2014

ويعتبر دخل العامل الزراعي في الدول العربية متدنيا مع مستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح بين (3-6) أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي، ويعود سبب ذلك إلى تذبذب الإنتاج الزراعي، الذي يعتمد على الأمطار ومدى وفرتها وتختلف الصورة بالنسبة لدخل المزارع من الزراعات المروية حيث يتسم الإنتاج بالاستقرار وتجاوز نظيره في الزراعات المطرية في حدود (3-9) أضعافه، وقد بلغ نصيب

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 9

العامل الزراعي من الناتج الزراعي في عام 2012 حوالي 5086 دولار أي بزيادة 71% بالمقارنة مع عام 2011.

وتتفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية إذ تنخفض في معظم الدول العربية الزراعية وهي السودان والمغرب وتونس والجزائر ومصر وسوريا، إذ يتراوح بين 3077 دولار و 7141 دولار، ويعود سبب ذلك إلى هيمنة الزراعة المصرية حيث تذبذبت كميات الإنتاج وانخفاض معدلاته نظرا لتحكم العوامل المناخية في ذلك، فضلا عن السياسات الزراعية الاستثمارية، ووفرة مدخلات الإنتاج الزراعية الحديثة بين أوساط المزارعين وهناك مجالات واسعة في الدول العربية لتحسين إنتاجية العامل الزراعي من خلال توفير حوافز عمل وإنتاج لصغار المزارعين وتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي والمزارعين وتوفير الأمن والاستقرار الاجتماعي وديمومة العمل للمزارع المنتج لفترات طويلة تتناسب مع طبيعة الإنتاج الزراعي، كما يشمل ذلك توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين بشروط وأسعار مقبولة تراعي إمكاناتهم المادية وتحفزهم على تكثيف الزراعة

وتطويرها وعلى استمرار العناية بالأرض والحرص عليها، وعلى خصائصها وبشكل يخفف من التكاليف البيئية إلى أدنى حد ممكن، ومن المفيد أن يقترن ذلك كله بتوفير علاقة سعرية معقولة بين أسعار المستلزمات

الخاصة بالإنتاج وأسعار المنتجات الزراعية، والقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وبشكل يضمن توازنا مقبولا لشروط التبادل التجاري، ويحد من استغلال المزارعين.[1]

المطلب الثالث: سياسات استغلال الموارد الزراعية العربية

مع إنشاء منظمة التجارة العالمية وما ترتب عليه من ضرورة رفع الدعم عن القطاع الزراعي ورفع القيود على حركة التجارة استيرادا وتصديرا، فقد أصبح من الضروري مواجهة السياسة الدولية الجديدة بسياسات قطرية تنسجم معها وتحمي الإنتاج المحلي وبهذا الصدد يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات الفاعلة لبناء منظومة اقتصادية اجتماعية تعالج قصور تنمية الإنتاج الزراعي وتتمثل في:[2]

1- اعتماد سياسات الاقتصاد وآلياتها لزيادة القدرة التنافسية في استخدام الموارد في إنتاج الغذاء، ولاسيما النادرة منها من خلال توسيع الأسواق في ظل أوضاع اقتصادية عربية تكاملية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 10

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 22

2- تطوير استخدام الموارد التكنولوجية، سواء الميكانيكية أو البيولوجية أو الكيميائية والتوسع في التكنولوجيات الوراثية، من أجل الارتقاء بإنتاجية الوحدات الأرضية إلى مستويات قريبة من نظيراتها الإقليمية أو العالمية.

3- تنمية مورد العمل الزراعي وتطويره من خلال تنمية القدرات البشرية الزراعية، واستصلاح الأراضي الزراعية، والعمل على مكافحة التصحر وانجراف التربة والحد من الزحف العمراني في العديد من المناطق العربية.

4- الاهتمام بالبنية المؤسسية الزراعية وتطويرها، وزيادة فاعليتها على الصعيد القطري، وتناسقها الإقليمي ولاسيما الجانب المرتبط بالتمويل والتسويق الزراعي.

5- وضع تشريعات زراعية ترتبط بتنظيم استخدام المياه محليا، وبنمط الملكية الزراعية واستخدامات الأراضي والاعتماد على التكنولوجيا كالري بالرش أو التقطير، مع توفير الاستثمارات الضرورية لذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص وحث البنوك لإقراض المزارعين.

6- تقليص ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال خلق بيئة الاستقرار في المجتمعات الريفية، وتوفير حوافز العمل الزراعي والاهتمام باتجاهات تطوير البنى المرتبطة بمستويات المعيشة في الريف الساعية إلى خفض حوافز الهجرة خارج النشاط الزراعي.

7- تفعيل استراتيجيات خفض الفقر في الريف من خلال الآليات الاقتصادية المؤدية إلى خفض الأهمية المسببة للفقر الريفي وشدته، ومعالجة الحالات المحتملة لظاهرة الجوع سواء من خلال شبكة الضمان الاجتماعي أو الاستفادة من المخزون الاستراتيجي لمساعدة الفقراء.[1]

8- إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كتكتل اقتصادي إقليمي عربي يواجه مخاطر النظام الجديد ويدفع بالتنمية الاقتصادية العربية للأمام ويزيد من حجم التبادل التجاري البيني، خاصة في مجال الزراعة.[2]

9- استخدام الزراعة العضوية كونها فرعا من الزراعة والتي تركز على التقليل من استخدام مدخلات الزراعة الخارجية وخاصة المصنعة، لأنها نظام إدارة إنتاج شامل يدعم صحة الأنظمة البيئية الزراعية، بما في ذلك التنوع الحيوي والدورات والنشاطات البيولوجية في التربة حيث أن صغار المزارعين الذين يعانون من ضعف

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 22

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دارسة إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الخرطوم، يونيو، 1999، ص 21

الموارد هم الفئة الأكثر استفادة من تعميم هذه الزراعة لأنها تعتبر عاملا أساسيا في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي وتحسين الموارد البيئية والحفاظ على الصحة العامة وزيادة الدخل.[1]

المبحث الثاني: الإنتاج الزراعي في الدول العربية ومشاكله

بالرغم من توفر الامكانيات الزراعية في الدول العربية،الا ان الانتاج الزراعي العربي ليس بحجم تلك الامكانيات و الموارد، حيث ان الانتاج الزراعي العربي لا يلبي الحاجيات الزراعية العربية ،وترجع اسباب ضعف الانتاج الزراعي العربي و تدني انتاجيته الى المشاكل الكثيرة التي يعاني منها القطاع الزراعي.

المطلب الأول: الإنتاج الزراعي في الدول العربية:

تنتج الدول العربية منتجات زراعية متعددة، تختلف أنواعها وكمياتها باختلاف الظروف المناخية والموارد الطبيعية والاقتصادية الموجودة في كل منها.

اولا: الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي عام 2013 زيادة بنسبة 2,9% بالمقارنة مع العام السابق نتيجة لتحسن مستوى الغلة بنسبة 2,7%، وحقق إنتاج الحبوب زيادة بنسبة 4,6% نظرا لتحسن مستوى الغلة بنسبة 6,7%، إذ اهتمت الدول العربية بزيادة إنتاج الحبوب من خلال التوسع في استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والتي تتلاءم مع الظروف البيئية والمناخية السائدة في الدول العربية ويجري تعميمها وانتشارها بين أواسط المزارعين بدعم من مراكز البحوث الزراعية الوطنية، وتشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2013 أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت زيادة بالمقارنة مع العام السابق، باستثناء الشعير والذرة الرفيعة والدخن حيث تراجع إنتاجهما بنسبة 8,4% و22,4% على التوالي نظرا لانخفاض الغلة لكليهما بنسبة 3,8% و 14,7% على التوالي بسبب زراعتهما في المناطق الهامشية ذات الأمطار المحدودة نسبيا، كما سجل إنتاج الخضراوات تراجعا طفيفا بنسبة 0,5%، بالرغم من تحسن مستوى الغلة بنسبة 1,2% وذلك لتراجع المساحة المزروعة بنسبة 1,7%، وسجل إنتاج القمح زيادة بنسبة 5% نظرا لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 4% وقد تركزت تلك الزيادة في مصر حيث يزرع القمح مرويا، وسجلت المحاصيل المروية تطورات متباينة خلال 2013 بالمقارنة

[1] بن عمر لخضر، مرجع سابق، ص 76

مع عام 2012، إذ سجل إنتاجها بنسبة 11,2% نظرا لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 11,4% والفاكهة زيادة في إنتاجها بنسبة 3,8% نظرا لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 16,6%.[1]

ومن خلال الشكل التالي يمكن توضيح الانتاج الزراعي و تطوره في الدول العربية:

الشكل2-1: تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي (2010-2013)

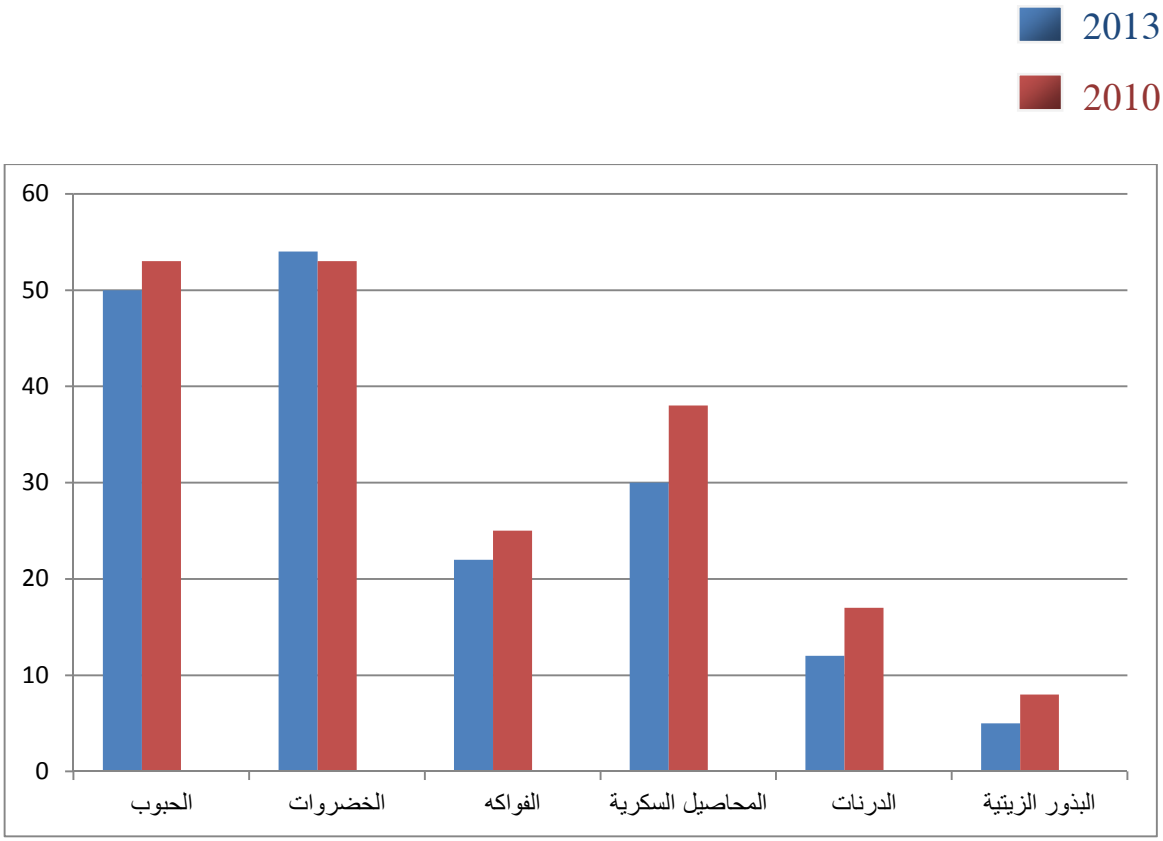

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 12

-من خلال شكل تطور اللإنتاج العربي نلاحظ تناقص واضح للإنتاج على مستوى المحاصيل الزراعية الرئيسية بين 2010-2013، رغم توفر الموارد الطبيعية و البشرية الا أنها لا تتفوق في الانتاج الزراعي ما عدا الحبوب و الخضروات و بنسب متفاوتة.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 11

الجدول2-3: نسب تغير في الإنتاج الزراعي (2010-2013)

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	4,6	1,9 -	6,7	البذور الزيتية	1,3	0,6 -	1,9
القمح	5,0	4,0	0,9	الخضروات	0,5 -	1,7 -	1,2
الشعير	8,4 -	4,8 -	3,8 -	الفاكهة	3,8	16,6	11,0 -
الذرة الرفيعة والدخن	22,4 -	9,0 -	14,7	الألياف	11,2	11,4	0,2 -
				المحاصيل السكرية	1,3	2,4	1,1 -
الدرنات	10,8	9,0	1,6				
البقوليات	5,0	6,4	1,3 -				

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 12

وما من شك فإن تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية يتطلب العمل على حماية الأرضية والموارد المائية وتنميتها وترشيد استخدامها وصيانتها، والتوسع في الري التكميلي الحديث واستخدام التقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وتعميم ونشر نتائجها بين أوساط المزارعين. كما يتطلب كذلك تنمية وتطوير المعارف الأساسية والزراعية والتقنية للمنتج الزراعي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية مع دعم الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة بإعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات البحوث الزراعية، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، وتحقيق التوازن في تخصيص الاستثمارات بين القطاعات.

إن تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي في الدول العربية من خلال توسع الأراضي المروية تبقى محدودة نظرا لشح المياه، إلا أن الخيار الواعد يتركز في استخدام المياه المتاحة بطريقة أكثر كفاءة في الإنتاجية، وذلك من خلال تحسين كفاءة الري بصياغة سياسات تعمل على تحسين وتطوير إدارة الطلب على المياه ووضع إجراءات واضحة لتسعير المياه تتيح توفير الحوافز اللازمة للمزارعين لتغيير أنماط الري المستخدمة والتركيبة

المحصولية، وتشير بعض الدراسات حول تأثير محدودية موارد المياه على إنتاج الحبوب، أنه في حالة تحسين كفاءة الري بحدود 75% فإن ذلك يعمل على توفير ما لا يقل عن 50 مليار م^3 من المياه، كما أن المياه التي يتم توفيرها

لإنتاج الحبوب بمعدل 1500 م^3 /ط، من شأنه أن يزيد من إنتاج الحبوب حوالي 20 مليون طن في عام 2030، و35 مليون طن سنة 2050، وذلك من خلال رفع الإنتاجية من نحو 1,6 طن/ هكتار إلى المعدل العالمي البالغ 3,7 طن للهكتار.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

تتميز أنظمة تربية الثروة الحيوانية في الدول العربية في الدول العربية بأنها ملائمة للبيئة، ولاستغلال موارد المراعي الطبيعية في المناطق الهامشية الجافة وشبه الجافة، وهي تنتشر على نطاق واسع في إطار الأسلوب الرعوي التقليدي المنتقل أو بالحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة، بينما تنتشر على نطاق ضيق نظم تربية المواشي الحديثة المكثفة ذات الطابع التجاري الصناعي، ويتضمن النظام التقليدي في تربية المواشي عدد من المعوقات التي تحد من تطورها وتتمثل في ضعف الرعاية الصحية والبيطرية مما يعرضها للإجهاد والمرض وانخفاض معدلات نموها في الظروف المناخية الصعبة، وتنتهج الدول العربية في مجال تطوير الثروة الحيوانية أسلوبين، الأول ويعتمد على التوسع الأفقي (زيادة العدد) أما الثاني فيركز على تطوير إنتاجية المواشي من اللحوم والألبان والصوف (زيادة الكمية).

وتنتشر تربية الدواجن في الدول العربية على نطاق واسع، وقد حقق هذا القطاع في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية أهمها مساهمته بشكل ملحوظ في تغطية الاستهلاك والحد من العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية، وتمتاز نظم تربية الدواجن بعدم تأثرها بالعوامل والتقلبات المناخية، وبمرونتها من حيث المكان، وبإمكاناتها التقنية المتطورة، واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، وقدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاجية وعلى تقديم منتجاتها بأسعار منخفضة نسبيا، إلا أن ما يؤخذ عليها اعتمادها الكبير على التقنيات والمدخلات

المستوردة من البلدان الأجنبية، فضلا عن أن تربية الدواجن الكثيفة، يتركز معظمه بالقرب من المدن، مما يشكل مصدرا لتلوث البيئة حولها.[1]

جدول 2-4: تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية في الوطن العربي2002-2013

المجموعة السلعية	متوسط الفترة 2002-2011	2012	2013	التغير بين متوسط الفترة (2002-2011) و 2013 %
جملة اللحوم	7405,2	8605,8	9014,1	21,7
لحوم حمراء	4447,6	4900,5	4983,4	12,0
لحوم الدواجن	2957,6	3705,3	4030,8	36,3
البيض	1440,7	1804,1	1908,0	32,4
الألبان ومنتجاتها	24427,5	26147,5	26647,1	9,1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 33، 2013

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 15،30

الشكل 2-1:مساهمة بعض الدول العربية في إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي من عام 2013

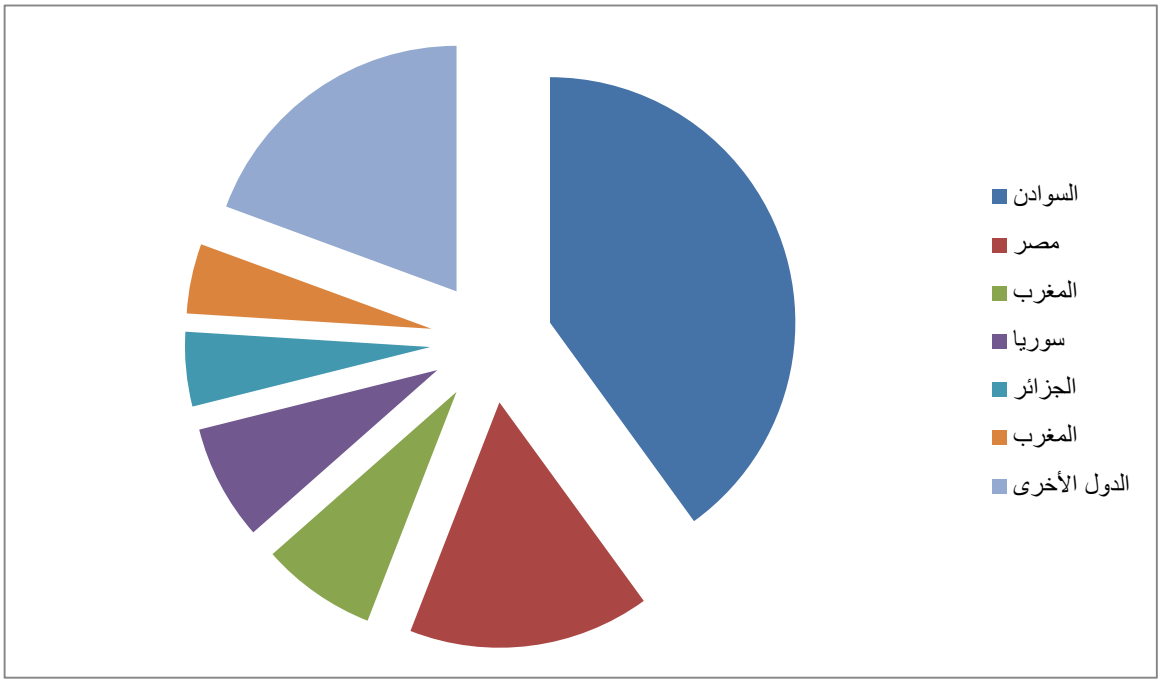

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2013، ص 12

بلغ عدد الوحدات الحيوانية عام 2013 حوالي 345,3 مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل بالمقارنة مع 340,6 مليون رأس عام 2012 أي بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 1,4% ويمتلك السودان حوالي 55% من عدد الأبقار والجاموس بحوالي 25% من الأغنام والماعز، وتعتبر إنتاجية الأبقار في الدول العربية من اللحوم والألبان منخفضة بالمقارنة مع المستويات المحققة في الدول الأخرى إذ تمثل حوالي 35% من مستوى الإنتاجية في أستراليا وحوالي 30 و 20% من مستوياتها في كل من أمريكا وأوروبا.

وثمة إمكانات كبيرة في الدول العربية لتطوير نوعية وأعداد المواشي ومواصفاتها وزيادة قدرتها على الإخصاب والتناسل وتحسين كفاءتها الإنتاجية في حال توفر متطلبات وشروط التربية الحديثة الملائمة وبهدف تحقيق ذلك لابد من توفير التغذية الكافة والمستديمة على مدار السنة والتربية على أسس علمية واقتصادية مدروسة، وتوفير الرعاية الصحية، وتأهيل الكوادر الفنية اللازمة.

المطلب الثاني: المشاكل الطبيعية والبشرية للقطاع الزراعي

بالرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لتحسين القطاع الزراعي إلا أن هذا القطاع بقي ضعيفا نظرا للمشاكل العديدة التي يعاني منها وتأتي في مقدمتها المشاكل الطبيعية والبشرية، والتي تعتبر من أهم المعوقات التي تؤثر على القطاع الزراعي.

أولا: المشاكل الطبيعية:

تعتبر المشاكل الطبيعية من أكثر المعوقات تأثيرا على الإنتاجية الزراعية، وعلى فعالية البرامج والجهود التي تبذل في سبيل تطوير الإنتاج الزراعي، وتضم هذه المجموعة كل من المشاكل الخاصة بالتربة الزراعية والمراعي والموارد المائية والغابات:

أولا- المشاكل الخاصة بالتربة الزراعية:

إن انخفاض مردود الأراضي الزراعية راجع إلى استغلال الأراضي بصورة غير كافية أو بسبب برامج الإدارة الضعيفة، إلا أن هناك أسبابا وعوامل أخرى طبيعية تتمثل فيما يلي[1]:

1- ملوحة التربة:

بالنسبة للتربة الزراعية في المناطق الزراعية المروية، يؤدي إسراف المزارعين في ري أراضيهم، مع عدم إتمام عملية الصرف في تملح التربة، وتشير الدراسات إلى أن هناك نسبة عالية من التربة الزراعية للأراضي المروية تعاني بشكل واضح مع ارتفاع نسب الملوحة مما يؤدي إلى نقص في الإنتاجية الهكتارية بما لا يقل عن 25% من مستواها الحقيقي وبصفة عامة تتسبب مشكلة التملح في ظهور مجموعة من الظواهر المثبطة للإنتاج

الزراعي والتي من أهمها انخفاض نسبة التكثيف الزراعي وانتشار نظام التبوير وتدني الإنتاجية وعدم القدرة على التوسع الأفقي في الزراعة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الصرف وتوفير أنظمة الري المتقدمة.

[1] بن عمار لخضر، مرجع سابق، ص 91

2- ظاهرة الانجراف والتعرية:

بالإضافة إلى ظاهرة الملوحة، تعاني الأراضي الزراعية المطرية من مشكلة الانجراف والتعرية سواء كان الانجراف مائي أو هوائي، إلى الدرجة التي تضطر المزارعين إلى الهجرة من هذه الأراضي كلية وخروجها من نطاق الاستثمار الزراعي.

إضافة إلى الانجراف، تعاني الأراضي الزراعية العربية من مشكل التعرية، ففي المناطق الجافة يقوم السكان قبل موسم الأمطار بتمهيد الأرض لزراعتها فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها مرات عديدة حرثا عميقا، مما يؤدي إلى تهيئة ظروف مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافا، أو بواسطة المياه الجارية عند سقوط الأمطار الغزيرة المفاجئة، فتتعرى الأرض وتتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية.

3- ظاهرة التصحر:

تعتبر ظاهرة التصحر من الظواهر الطبيعية الخطيرة التي تعاني منها الدول العربية لما لها من تأثيرات سلبية كبيرة على الأراضي الزراعية، وواقع الأمر أن ما تعاني منه المنطقة العربية في الوقت الحاضر من مشاكل بيئية متمثلة في التصحر والزحف الصحراوي والتغيرات المناخية والجفاف بسبب تدهور المراعي والقطع الجائر للغابات وتدني إنتاجية الأرض وزيادة سحب المياه الجوفية، وعدم ترشيد استخدامها، ما هي إلا انعكاس للاستغلال غير الراشد للموارد واستخدام تطبيقات زراعية غير مناسبة، إلى جانب عدم الوعي بالآثار الضارة للتلوث البيئي نتيجة استخدام الكيمياويات الزراعية (المبيدات والأسمدة)، وما تسبب من تلوث للتربة والمياه بل للنظام البيئي ككل، ويبدو ذلك جليا من خلال نسب المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية.

4- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي الزراعية:

تهدف سياسات استصلاح الأراضي إلى تهيئة الأرض وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار، وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف، ورغم الجهود التي بذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما

أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة للعوامل التالية:

أ- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.

ب- عدم تكامل مراحل الاستصلاح.

ج- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح.

د- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

ثانيا- المشاكل الخاصة بالمراعي:

على الرغم من وقوع ما يعادل نحو 19% من مراعي الدول النامية في الدول العربية أو ما يعادل 9% من المراعي الطبيعية في العالم، إلا أن معظم هذه المراعي يقع في مناطق صحراوية يقل بها معدل سقوط الأمطار عن 100 ملم سنويا، وتبلغ حمولتها الحيوانية نحو 100 إلى 200 هكتار لكل وحدة حيوانية.

بالإضافة إلى وقوع أغلب هذه المراعي في الجهات البعيدة والمعزولة والوعرة من الأراضي العربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدت زيادة عدد القطعان في بعض المناطق الرعوية العربية إلى القضاء على الغطاء النباتي وتعريض المراعي لخطر التصحر، كما هو الحال في الصومال حيث من المحتمل أن تتحول معظم الأراضي باستثناء أودية الأنهار إلى صحراء في الألفية الحالية.

ثانيا: المشاكل البشرية

1- اختلال التوازن بين السكان وموارد الأرضية الزراعية:

تعتبر معدلات النمو السكاني في الدول العربية واحدة من أهم التحديات التي تواجه التنمية والتي أسفرت عن اختلال متواصل في العلاقة بين السكان والموارد الزراعية الرئيسية، خاصة المياه والأراضي الزراعية، كما تسفر في العديد من الدول العربية عن تراجع معدلات الاعتماد الذاتي في ناتج السلع الغذائية الأساسية.[1]

[1] بن عمار لخضر، مرجع سابق، ص ص94 95

2- الهجرة من الريف:

تعتبر ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في الدول العربية متعددة الأبعاد، حيث لم تعد الزراعة والتي هي نشاط ريفي بالأساس قادرة على استيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة، إذ بلغت نسبة النمو السكاني في الدول العربية خلال (2005-2012) حوالي 2,2%، بينما ازداد نمو القوى العاملة بنسبة 2,1% سنويا في الفترة ذاتها، وتسبب انعدام التنويع في الاقتصاديات الريفية مع ضعف الروابط ما بين الزراعة والنشاطات الصناعية في إعاقة التوسع في فرص التوظيف التي يمكن أن تدعم سبل المعيشة في المناطق الريفية، ومما يزيد من تفاقم ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية في الدول العربية، ضعف مستويات الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية فضلا عن عدم كفاية البنى الأساسية من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية فضلا عن عدم كفاية البنى الأساسية للخدمات البيطرية والمخبرية وخدمات النقل والتخزين والتبريد والتعبئة وخدمات الإرشاد الزراعي، إلى جانب تدني مستوى الأجور وانخفاض مستوى المعيشة في الريف، ومن الأسباب الكامنة وراء الهجرة الداخلية في الدول العربية السعي وراء فرص عمل موجودة في أماكن بعيدة عن مواقع التواجد الأصلية، والفقر الريفي، مما يزيد من تفاقم هذه العوامل الاجتماعية[2]، تغير المناخ من حالات الجفاف المكثفة والقاسية إلى عدم انتظام تساقط الأمطار وبالتالي تعرض الزراعة وسبل المعيشة للمخاطر في كثر من المناطق الريفية.[1]

المطلب الثالث: المشاكل الاقتصادية للقطاع الزراعي:

يقصد بالمشاكل الاقتصادية تلك المشاكل المرتبطة بالسياسات الحكومية واتجاهات السياسات الزراعية المطبقة في هذا القطاع و مذكر منها:[2]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 10

[2] بن عمار لخضر، مرجع سابق، ص 99

أولا: المشاكل الاقتصادية للقطاع الزراعي:

1- ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي:

قدرت حصة الاستثمارات في القطاع الزراعي بنسبة ضئيلة، فالزراعة الحديثة ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة، إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها:

- سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي ونقص وفي اعتماد المصارف المختصة بالإقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة لسياسات الإقراض المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين، إضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة. وتشمل مشكلات الاستثمار الزراعي العربي بعدم كفاية مقاديرها أو بسوء توزيعها الجغرافي، وانخفاض معدل استغلال المناخ منها، إضافة إلى ذلك سوء ترتيب أولوياتها والتي لا يتم اختيارها وفقا لأسس اقتصادية واجتماعية سليمة، مثل: تفضيل محاصيل ثانوية على محاصيل إستراتيجية مهمة، التركيز على التنمية الميكانيكية أو الآلية في حين تتوفر كثافة عمالية عالية، تفضيل التنمية البيولوجية أو الكيماوية في مناطق تندر فيها الأراضي الزراعية.

2- تباين أنماط السياسة السعرية:

قد اتبعت العديد من الدول العربية سياسة التحديد الجبري للأسعار الغذائية خاصة الأساسية منها في محاولة للحد من آثار التضخم على القطاعات الاستهلاكية وحتى لا تؤدي هذه السياسة إلى الإضرار بالقطاعات الإنتاجية نظرا لإنصافها بالتحيز الواضع للقطاعات الاستهلاكية فقد قامت سياسة دعم الأسعار للمنتجين خاصة المنتجين للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقمح والشعير ... الخ، وهذا لخفض تكاليف الإنتاج، إلا أنه على الرغم من النجاح الذي حققته هذه السياسة في بعض الدول العربية، فإن تحديد الأسعار لبعض المنتجات الزراعية، قد يؤدي إلى الإضرار بها وبالتالي التخلي عن زراعتها.

3- تماثل الاقتصاديات العربية وتنافسها:

أي أن الاقتصاديات العربية متشابهة ومتماثلة في خصائصها واعتمادها على عدد قليل من المنتجات المتماثلة في معظمها والتي يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة وهي في الغالب مواد خام، وعليه لا تساعد هذه المنتجات على إقامة التكامل التجاري كونها متماثلة لأنها تمثل جانبا هاما من جوانب التكامل الاقتصادي، فمعظم العلاقات العربية الاقتصادية ترتكز أساسا على العلاقات التجارية ومن ثم كان من الطبيعي أن تؤدي هذه المشكلة إلى عدم تطوير المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية ولاسيما في مجال تبادل المنتجات الزراعية.

4- ضعف الهياكل القاعدية:

يتضح ضعف مقومات البنية الأساسية في العديد من الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بطرق المواصلات ووسائل الاتصالات وخدمات الإسكان وخدمات التسويق المختلفة، ويرجع السبب في ذلك إلى نقص التمويل والمخصصات المالية المطلوبة للقيام بمشاريع البنى التحتية، ومن ثم المشاريع التنموية والاستشارية، وكذا المخصصة للخدمات الائتمانية اللازمة لتمويل العمل الاستثماري الزراعي، ويقع جانب هذه المسؤولية على كل الدول العربية على حدة بينما يقع جانب آخر منها على الجهود المشتركة لبعض الدول العربية.

ثانيا: مشاكل التسويق:

لا يزال التسويق الزراعي العربي بدائيا في العديد من الدول العربية، خاصة إذا نظرنا لكل قطر عربي بمفرده، وهو مع ذلك يعاني من مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، من تدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوافدة في مجال البحوث التسويقية، ودراسات الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المؤهلة، مما يؤدي إلى عدم بناء قدرات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة لعدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين بالأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في المجال الزراعي.

إضافة إلى ما سبق يمكن النظر باختصار إلى ملامح النظام التسويقي الزراعي العربي على أنه يتصف بما يلي:

– عدم القدرة على شراء واستخدام ذلك القدر من التكنولوجيا الزراعية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسينها، ذلك أن قطر واحد لا يستطيع توفير كافة الأموال اللازمة لشراء وتبني التكنولوجيا الزراعية المناسبة.

– مازالت الخدمات المرافقة للتسويق الزراعي في عالمنا العربي غير مكتملة أو أنها حديثة بسبب تكاليف البشرية والمادية الكبيرة التي لا تستطيع المؤسسات الزراعية العربية أو حتى القطاع الخاص في كل دولة عربية بمفردها تحمل نتائجها وتكاليفها الاقتصادية والإدارية.

– كما أن حجم التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية منخفض الأمر الذي ينعكس سلبيا على حجم الاستثمارات الزراعية التي يمكن التفكير بتنفيذها من قبل المهتمين بالشأن الزراعي العربي.

ثالثا: مشاكل التمويل:

تعتبر المشاكل التمويلية والرأسمالية من أهم معوقات التنمية الزراعية في الدول العربية، إذ يعاني معظم المزارعين من مشاكل التمويل الزراعي، والتي تتباين من دولة إلى أخرى، فيلاحظ عدم توفر بنوك أو هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي في بعض الدول العربية، كما أنه لوحظ ضعف شبكة مؤسسات الإقراض من حيث كثافتها بالنسبة للمساحات المزروعة، أو عدد المزارعين المتعاملين معها مما يضفي بعض الصعوبات في سبيل الحصول على القروض الزراعية وتزيد من تكلفة هذه القروض في بعض الصعوبات في سبيل الحصول على القروض الزراعية وتزيد من تكلفة هذه القروض في بعض الأحيان، وبالتالي تزداد حدة هذه المشكلة عندما تكون القروض عينية وليست نقدية.كما يعاني المزارعون في كثير من الأحيان من تعقيد وصعوبة شروط الإقراض، حيث أن بعض الهيئات المقرضة تطلب ضمانات لمنحها القروض، الأمر الذي لا يتوافر للعديد من صغار الفلاحين، هذا بالإضافة إلى تعقيدات إجراءات الإقراض بالدرجة التي تؤخر الاستفادة من هذه القروض في الأغراض المقترض لها، إلى جانب ذلك تعاني الهيئات المقرضة ذاتها محدودية السيولة النقدية والإعتمادات المصرفية مما يؤثر بطبيعة الحال في قدرتها على الإقراض والتوسع فيه.

إن كل من هذه المشاكل هي انعكاس لضعف التكوين الرأسمالي في قطاع الزراعة[1]

المبحث الثالث: واقع التجاري الزراعية العربية

برغم من الامكانيات الزراعية العربية الكبيرة الا ان الانتاج الزراعي العربي ليس بحجم تلك الامكانيات و الموارد حيث ان الانتاج االزراعي العربي لا يسد كل الاحتياجات حيض تلجأ هذه الاخيرة الى الاسترداد ، و ترجع اسباب ضعف الانتاج الزراعي الى المشاكل الكبيرة التى يعاني منها القطاع الزراعي العربي ، اضافة الى عدم اعطائه الاولوية من الاهتمام وإن دراسة الآثار المتوقعة من تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي .

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الدول العربية

تشير التقاير و الاحصاءات الي توفر الامكانيات زراعية عربية ، و يعد من الأنشطة الاقتصادية المهمة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي،مما يجعله مصدرا رئيسيا لمعيشة نسبة كبيرة من السكان.

أولا– مساهمة القطاع الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغت قيمة الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية في عام 2013 حوالي 136,3 مليار دولار بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5,3% بالمقارنة مع العام السابق، وأصبح بمثل حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجل الناتج زيادة متوسط بنسبة قدرها 7,8% خلال الفترة 2000–2013.

وقد ساهمت الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار وعدم انتظامها خلال الموسم الزراعي وضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في تراجع نمو الناتج الزراعي عن معدلاته الطبيعية في بعض الدول العربية وبما أن معظم الدول العربية تقع في مناطق جافة وشبه جافة فإن إنتاجها الزراعي يبقى دائما معرضا للمحددات الجوية ولموجات الجفاف المتتالية، وتؤثر التباينات في الأراضي القابلة للزراعة وفي موارد المياه ما بين الدول العربية على مساهمة القطاع الزراعي في اقتصاد كل دولة إلى حد كبير.[1]

[1] بن عمار لخضر، مرجع سابق، ص ص 100 101

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 20

وتتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني بين دولة وأخرى وفقا لاعتبارات وعوامل متعددة من أهمها طبيعة الموارد المتوفرة في كل دولة من حيث تنوعها ووفرة عناصرها، ومع أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة تعتبر متواضعة، إلا أنها تبقى نشاطا اقتصاديا مهما أخذ في الاعتبار ما يوفره هذا القطاع من منتجات وفرص عمل.

ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات ففي المجموعة الأولى التي تضم مصر والمغرب والسودان وسوريا واليمن وموريتانيا، فإن مساهمة الزراعة فيها عالية نسبية إذ تتراوح نسبتها بين 13,9% في مصر 33,8% في السودان، أما المجموعة الثانية فتضم 6 دول، حيث الأراضي الزراعية المستغلة محدودة نسبيا، وهي الأردن وجيبوتي ولبنان والعراق وتونس والجزائر، حيث تتراوح مساهمة القطاع بين 3,0% في الأردن و9,3% في الجزائر، بينما المجموعة الثالثة تضم 7 دول تعتبر مساهمة في القطاع الزراعي في نواتجها المحلية الهامشية وهي السعودية وليبيا وعمان والإمارات والبحرين والكويت وقطر، إذ تتراوح تلك النسبة بين 1,8% في السعودية و0,1% في قطر.

ومن الأمثلة على التناقض بين مؤشري المساحة المزروعة والناتج الزراعي ما هو قائم في كل من مصر والسعودية، حيث تمثل المساحة المزروعة فيهما حوالي 7% و1,8% من إجمالي المساحة المزروعة في الدول العربية، بينما يمثل الناتج الزراعي فيهما حوالي 27,7% و10,1% من الناتج الزراعي للدول العربية على التوالي في حين تبدو الحالة معكوسة تماما في السودان حيث تمثل المساحة المزروعة فيها حوالي 35% من إجمالي المساحة المزروعة في الدول العربية بينما يمثل الناتج الزراعي حوالي 15,4% من الناتج الزراعي في الدول العربية لعام 2013.

وتشير التغيرات التي طرأت على الناتج الزراعي في الدول العربية خلال عام 2013 مقارنة مع 2012، إلى أن مجموعة من الدول العربية حققت زيادة في الناتج الزراعي، مثل ليبيا والمغرب والأردن والجزائر واليمن حيث بلغت 20,1% و20% و18,1% و14,7% و14,0% على التوالي، كما كانت متواضعة نوعا ما في

عدد من الدول العربية مثل العراق ومصر والسعودية ولبنان إذ تراوحت بين 3,3% و2,8% على التوالي بسبب الأحداث الداخلية في بعض هذه الدول.

ثانيا– متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2013 ليصل حوالي 389 دولار وقد تفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال العالم، إذ بلغ حوالي 580 دولار في السودان وتراوح بين 348 دولار و550 دولار في تونس ولبنان ومصر والسعودية والمغرب والجزائر، وتراوح بين 214 دولار و311 دولار في اليمن وعمان والعراق وسوريا والإمارات كما تراوح بين 48 دولار و162 دولار في جيبوتي والبحرين وليبيا وقطر والأردن والكويت وموريتانيا.[1]

الجدول2–5: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)

الدولة	2010	2011	2012
قطر	72773	90805	93825
الكويت	40091	51397	56374
الإمارات	34049	39058	41692
السعودية	19327	24116	25136
سلطنة عمان	20984	233133	23570
البحرين	20546	22667	23040
لبنان	8552	9148	9705
العراق	4613	6019	6625
الجزائر	4350	5272	5348
الأردن	4371	4666	4909
تونس	3238	3994	4044
مصر	2804	2973	3256
المغرب	2823	3044	2902
السودان	1422	1538	1580
موريتانيا	1017	1154	1106
جزر القمر	795	872	831

المصدر: بيانات البنك الدولي، موقع البنك على الشبكة الدولية

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 3

المطلب الثاني: التجارة الخارجية العربية للمنتجات الزراعية:

شكلت الصادرات الزراعية نسبة 2% من إجمالي الصادرات في الوطن العربي في 2013 بينما كانت نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات الزراعية حوالي 79,2% وأما الواردات الزراعية في العام نفسه فكانت نسبتها 8,25% من إجمالي الواردات وشكلت الواردات الغذائية نسبة 83,25% من الواردات الزراعية.

جدول 2-6:قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي (مليار دولار)

البيان		2011	2012	2013
الصادرات	الكلية	965,681	963,305	969,266
الصادرات	الزراعية	26,405	24,495	24,513
الصادرات	الغذائية	20,828	19,492	19,411
الواردات	الكلية	699,103	833,038	961,402
الواردات	الزراعية	82,833	92,025	96,627
الواردات الكلية		68,133	76,700	80,441

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 33، 2013

أولا- تطور الصادرات من السلع الغذائية:

توضح بيانات الجدول التالي انخفاض كمية الصادرات العربية من محصول الأرز وكذلك القمح والدقيق بشكل معنوي في عام 2013 مقارنة بمتوسط الفترة (2012-2011) وزادت كميات الصادرات من الخضر والفواكه والبطاطس والزيوت النباتية والسكر بشكل معنوي ملحوظ.[1]

[1] جامعة الدول العربية، **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2013، ص 16

جدول 2-7: كميات وقيم الصادرات العربية من السلع الزراعية خلال الفترة (2002-2013) (الكمية ألف طن، القيمة مليون دولار)

المجموعة السلعية	متوسط الفترة 2002-2011		2012		2013	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
القمح والدقيق	1231,9	274,8	670,0	304,6	691,6	320,3
الذرة الشامية	65,7	17,7	107,2	44,3	123,1	53,1
الأرز	852,7	373,1	583,3	498,3	624,8	511,0
الشعير	114,4	18,3	101,0	51,8	96,5	74,7
الذرة الرفيعة	44,8	11,0	34,3	9,3	50,1	13,3
الحبوب والدقيق	2490,0	775,5	1870,0	1038,1	1866,4	1080,6
البطاطس	704,1	193,7	774,4	276,2	850,5	339,1
البقوليات	258,9	162,0	200,4	193,9	237,3	197,2
الخضر	2985,7	1686,1	3897,7	2781,0	3915,5	2988,9
الفاكهة	2466,9	1693,3	4212,0	3291,0	4524,6	3694,3
السكر المكرر	1195,2	582,1	1561,9	1334,1	1582,4	1660,5
الزيوت النباتية	806,4	1203,9	965,9	1533,9	992,3	1553,0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد 33، 2013

تأتي مصر والسعودية في المترتبة الأولى بالنسبة لصادرات البطاطس، وتصدرت مصر والمغرب الصادرات من الخضر بينما جاءت مصر في المترتبة الأولى بفارق كبير بالنسبة لصادرات الفاكهة التي بلغت 1,7 مليون طن بقيمة 1,288 مليار دولار، تتصدر الموالح الكميات المصدرة بمليون طن.[1]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 17

جدول2-8: صادرات الدول العربية من بعض السلع الزراعية في عام 2013 (الكمية: ألف طن، القيمة: مليون دولار)

الدولة	البطاطس		الخضر		الفاكهة	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الأردن	8,75	5,23	719,21	528,22	89,02	192,52
الإمارات	0,11	0,17	244,77	198,15	596,83	571,74
البحرين	0,30	0,10	2,60	1,77	5,53	2,68
تونس	11,07	5,18	66,92	84,14	157,29	232,25
الجزائر	0,05	0,04	5,27	17,25	9,69	16,13
جيبوتي					0,37	0,13
السعودية	301,69	93,44	266,92	96,14	189,27	168,74
السودان	1,55	3,82	23,16	13,32	14,07	29,98
سوريا	73,84	42,92	679,97	345,92	536,07	374,05
الصومال					15,77	6,80
العراق			0,02	0,02	39,83	10,71
عمان			65,32	64,85	9,43	12,64
فلسطين	0,21	0,07	80,45	32,67	50,14	26,81
قطر	0,11	0,14	0,24	0,21	1,40	1,11
الكويت	0,79	0,29	0,44	0,26	11,75	5,02
لبنان	108,19	20,20	23,50	10,74	333,51	90,39
ليبيا	3,58	0,63	0,18	0,06	0,05	0,12
مصر	307,50	153,93	855,42	791,73	1718,95	1287,82
المغرب	32,60	12,88	751,95	782,34	599,70	604,40
اليمن	0,12	0,09	129,14	21,05	145,93	60,24
الإجمالي	850,47	339,12	3915,50	2988,85	4524,63	3694,30

المصدر: المنظمة العربية للتمنية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد 33، 2013

يتضح من بيانات الجدول التالي أن صادرات الدول العربية من الأغنام والماعز الحية واللحوم الحمراء قد زادت في 2013 مقارنة بمتوسط الفترة (2002–2011) بينما تراجعت الصادرات من الأبقار الحية وبصفة عامة تعتبر الصادرات العربية من الأبقار والأغنام والماعز الحية متواضعة، إذ لا تزيد نسبتها عن 1,94% من إجمالي أعداد الثروة الحيوانية وقد يرجع ذلك إلى ضعف النظم التسويقية في الدول ذات الثروة الحيوانية المقدرة، والارتفاع غير المبرر للأسعار ومشاكل صحة الحيوان، لا يختلف الوضع بالنسبة للصادرات العربية من اللحوم الحمراء، فالكميات المصدرة منها هي أيضا متواضعة إذ لم تزد على 219,13 ألف طن، ويعود ذلك إلى ضعف التسهيلات اللازمة لتجهيز اللحوم وانخفاض مستوى الجودة والاشتراطات الصحيةأما اللحوم البيضاء فقد زادت الكميات المصدرة في عام 2013 مقارنة بمتوسط الفترة (2002–2011) بنحو 17,1 ألف طن، وشهدت كمية الصادرات من الألبان ومنتجاتها في عام 2013 بنحو 7,4% مقارنة بمتوسط الفترة (2002–2011).[2]

جدول2–8: كميات وقيم الصادرات العربية من المنتجات الحيوانية2002–2013

المجموعة السلعية	الوحدة	متوسط الفترة 2002–2011م		2012م		2013م	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أبقار حية	ألف رأس	153,78	33,7	128,04	35,31	129,6	33,6
أغنام وماعز	ألف رأس	5335,53	463,2	5790,38	724,85	6503,4	788,2
لحوم حمراء	ألف رأس	46,5	102,2	173,41	306,31	219,13	397,20
لحوم بيضاء	ألف رأس	55,8	97,0	70,26	160,91	72,89	173,37
بيض المائدة	ألف رأس	41,6	100,8	84,91	205,86	99,62	228,80
الألبان ومنتجاتها	ألف رأس	2289,1	851,6	2959,43	1481,69	3177,14	1699,68

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد 33، 2013

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 18

ثانيا– تطور الواردات الغذائية:

تتصدر مجموعة الحبوب قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية بنسبة 32,5% وتأتي قيمة سلعة القمح والدقيق على رأس هذه المجموعة إذ تشكل 15,6% من إجمالي الواردات الغذائية.[1]

جدول2–9: تطور كميات وقيم الواردات العربية من السلع الزراعية2002–2013

المجموعة السلعية	متوسط الفترة 2002–2011		2012		2013	
	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)
القمح والدقيق	27438,3	6728,3	38259,5	11824,8	40794,7	12517,6
الذرة الشامية	13365,8	2715,2	16216,7	5167,4	16554,7	5749,5
الأرز	3710,8	2346,1	4951,2	4176,1	5071,6	4268,3
الشعير	8715,3	1706,8	11851,1	3529,9	11985,4	3565,7
الذرة الرفيعة	727,0	198,8	710,8	256,7	388,8	157,1
مجموعة الحبوب	55419,9	20994,8	72700,5	25249,3	75421,5	26144,3
البطاطس	699,6	341,1	842,7	502,1	840,2	496,6
البقوليات	1162,2	688,6	1371,2	1160,0	1245,6	1098,8
الخضر	2456,5	1060,8	3862,6	2083,8	3912,6	2101,8
الفاكهة	3527,7	1914,1	5516,3	3870,5	5639,5	3852,3
السكر (الخام)	8046,1	3098,8	9707,1	5814,6	10498,7	5859,9
الزيوت النباتية	4053,5	3642,4	4292,3	5241,4	4393,2	5641,2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد 33، 2013

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 19

استوردت الدول العربية في عام 2013 نحو 596,2 ألف رأس من الأبقار الحية و12 مليون رأس من الأغنام والماعز، ونحو 3,4 مليون طن من اللحوم الحمراء والبيضاء وحوالي 3,5 مليار بيضة، و950,2 ألف طن من الأسماك، بالإضافة إلى نحو 11,6 مليون طن من الألبان ومنتجاتها، ويبلغ إجمالي قيمة هذه الواردات نحو 18,4 مليار دولار ساهمت فيها واردات الألبان ومنتجاتها بنحو 33,3%، وواردات اللحوم الحمراء بنحو 24,1%، وواردات لحوم الدواجن بنحو 19,5%، وواردات الأسماك بنحو 11,3%، وواردات الأغنام والماعز الحية بنحو 6,5% وواردات الأبقار الحية بنحو 3,8%.[1]

جدول 2-10: كميات وقيم الواردات العربية من المنتجات الحيوانية2002-2013

المجموعة السلعية	الوحدة	متوسط الفترة 2002-2011م		2012م		2013م	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أبقار حية	ألف رأس	653,1	393,0	564,7	673,3	596,2	702,6
أغنام وماعز	ألف رأس	12280,8	974,4	14041,6	1236,6	12036,7	1205,4
لحوم حمراء	ألف طن	804,9	1958,2	1293,1	4318,4	1392,5	4445,3
لحوم دواجن	ألف طن	1170,0	1762,6	1995,2	3754,5	2068,80	3588,43
بيض المائدة	ألف طن	92,9	158,2	163,8	259,6	192,3	268,2
الألبان ومنتجاتها	ألف طن	11631,2	4197,1	11785,3	5703,4	11649,0	6143,9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد 33، 2013

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 20

المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي

إن عدم تطبيق قواعد الجات من الناحية العملية على التجارة الدولية في السلع الزراعية كان يرجع بصفة أساسية إلى رغبة الجماعة الاقتصادية الأوروبية وقبل أن تتحول إلى الإتحاد الدولي، في حماية إنتاجها الزراعي الوطني.

والحقيقة أن اتفاق الزراعة الذي أسفرت عنه جولة أوروغواي، يعد خطوة كبيرة على طريق تحرير القطاع الزراعي من الدعم والحماية التجارية، ويعتبر أساسا للشروع في عملية إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية على الأمد الطويل.

أولا- التأثير السلبي لاتفاقية الزراعة على القطاع الزراعي للدول العربية:

بالنسبة للحكم القاضي في اتفاقية الزراعة والتي تنص بتحسين النفاذ فهذا يترتب عنه انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية والعربية منها والتي تشكل نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، حيث أغلب السلع الزراعية المتداولة في الأسواق العالمية بالمقارنة مع إجمالي إنتاجها، وهي تمثل لكثير من هذه البلدان هي المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية.

ما يجعلها في وضع شديد التأثر بالتقلبات في أسواق هذهاالسلع، فالدول العربية خاصة: تزيد نسبة خسارتها نتيجة لتراجع أو انخفاض في حجم الصادرات الزراعية إلى الأسواق التي تعتبر أسواقا لها، لضعف القدرة التنافسية مع المنتجات الزراعية القادمة من الدول الأخرى[1] ولا تستطيع حكومات هذه الدول فعل أي شيء.

فحكم النفاذ إلى الأسواق يترجم نفسه بحصول عمالقة صناعة الأغذية، على كامل الحرية في دخول أسواق البلدان النامية وامتلاكها حقوق الملكية الفكرية وتدمير التنوع الإحيائي، هذا المفهوم المدمر الذي ينتج المجاعة على نسق واحد.

- نجد البلدان النامية نفسها عاجزة على أخذ أي إجراء وقائي أو تنافسي حياله مما يجعلها تفقد السيادة الغذائية لمواطنيها شيئا فشيئا.[2]والاندماج في اتفاق الزراعة ليس هو الحل المناسب للبلدان العربية، إضافة إلى ذلك فإن

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 173

[2] بن تركي عز الدين، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية**، مذكرة دكتورا، جامعة باتنة، 2007، ص 36

إلغاء الدعم الحكومي للمزارعين يؤدي بالبلدان المتقدمة إلى تقليص كميات الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص المعونات الغذائية التي كانت تقدمها، مما يؤدي بدوره إلى ظهور سوء التغذية في هذه الأخيرة.[21]

أشار الخبير الاقتصادي J.Berthelot: "أنه بسبب تراجع في فرص الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بموجب اتفاق الزراعة، تراجع الإنتاج الزراعي وتقلصت على أثرها المساحات الزراعية من 52 مليون هكتار إلى 42 مليون هكتار ما بين 1998-2004.[2]

- يجعل هذا الاتفاق المزارعين يبحثون عن نشاطات أخرى يستثمرون فيها أموالهم وإن كان هذا الأمر قد بدأ يحدث في أوروبا، فسيكون له في البلدان العربية وقع كبير وأخطر كونها مستورد للمنتجات الزراعية.

ويرى بعض المحققين في التجارة الدولية أن تفكيك الحماية الجمركية من شأنه أن يؤدي إلى إغراق الأسواق المحلية ومنه تدمير القدرة الإنتاجية الزراعية، ما ينجر عنه تدمير الاكتفاء الذاتي بالنسبة للبلدان الفقيرة وزيادة كبيرة في التبعية الغذائية.[3]

يهدف اتفاق الزراعة الى منع الدولة من زراعتها المحلية،و ضبط الممارسات الزراعية في العالم الثالث خاصة الدل الاكثر فقرا.

[1] Daudin Guillamme, ''Tous unis contre le pratectionnisme des pays du nord'', Revue de POFCE, N^0 84, Janvier 2003, P96 et P97

[2] Chvagineux Christian, ''OMC, changer pour exister'', en : L'économie politique, N^0 35, Edition Editorial, France, Jullet, 2007, P17

[3] Christophe Jeans et Trouve aurélie, ''Le politique agricole commune vidée de son contenu'', in : le monde displomatique, janvier 2009 , P6 et P7

– كما يجب على البلدان المتقدمة أن لا تبالغ في تقديم الحماية لمزارعيها مادامت متفوقة في هذا القطاع الهام، لتفسح المجال للبلدان العربية والنامية ككل لتطبيقها الحماية حتى تتمكن من تطوير هذا القطاع الحساس في التجارة الدولية، والحفاظ على سيادتها الاقتصادية[3]، لأن أثار هذا الاتفاق جد كبير على القطاع الزراعي الوطني[2]، لأنه يضعف كل أشكال الأنظمة الزراعية والغذائية المبرمجة في الدول العربية لتحديث هذا القطاع، وبالتالي عدم وجود دولة ذات سيادة غذائية وذلك كله لصالح الشركات الأعمال التجارية الزراعية التي ترتكز لدى البلدان الغنية بصورة متزايدة.[3]

يهدف اتفاق الزراعة إلى منع الدولة من حماية زراعتها المحلية، وضبط الممارسات الزراعية غي العالم العربي، فآثاره السلبية باتت محسوسة في جميع أنحاء العالم وخاصة البلدان النامية، لذلك على البلدان العربية أن تدرك درجة خطورة هذا الاتفاق على أمنها الغذائي، والذي ي[4]عكس تزايد التبعية الغذائية.

وتنقسم التبعية إلى:

1- التبعية التجارية على مستوى السوق:

حولت الدول المتقدمة التجارة من وسيلة لتحقيق التنمية إلى أداة قسرية في يدها لفرض شروطها على البلاد العربية التي تعتمد على التجارة، وهذا يعني فتح أسواق الدول الرأسمالية لصادرات البلدان العربية مقابل فتح أسواق هذه الأخيرة على الاستثمار الأجنبي ويعد هذا أخطر تهديد للنظام التجاري الدولي القائم.

2- التبعية التجارية على مستوى الأسعار:

دائما عمليات التجارة بين الدول في صالح الدول المتقدمة حيث كان هناك عدة تقلبات في صادرات الدول النامية مما أدى إلى عدم التحكم في تحديد أسعار منتجاتها وهكذا تمكنت الدول المتقدمة من فرض سيطرتها والتحكم في تحديد كميات وأسعار التدفقات التجارية وأدت التبعية السعرية للدول النامية إلى انخفاض معدلاتها التجارية وخاصة للمنتجات الزراعية وذلك في انخفاض صادراتها.

[1] براكتية بلقاسم،**الزراعة و التنمية في الجزائر**،مذكرة ماجستير،باتنة،2014،ص30

[2] Tangerman Stefan, ''L'accord sur l'agriculture de l'uruguay round fonctionne-t.it ?'',in : Economie international,la documentation française, N^0 87, 2001 , P32 et P33

[3] Berthetot Jacque et Buisson Michel, ''Refonder la régulation des échanges agricoles sur souveraineté alimentaire, in : proposition introductive à l'élaboration du manifeste d'ATTAC, Françe 05/03/2006, P13

ثانيا- الفجوة الغذائية:

هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يضطرنا إلى الاستيراد ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة في القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي من المشكلة.

فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها، ومنه فحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:

1- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، تؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح.

2- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية ويتم تحديد فجوة الأمن الغذائي عن طريق الفجوة الفعلية والمعيارية:

أ- مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي الذي يستعمل في تحدي الأمن الغذائي الفعلي وهو الفرق بين الصادرات والواردات الغذائية، فإذا كانت الواردات أكثر من الصادرات – النتيجة سالبة – فهنا تكون الفجوة، وهذا المؤشر يعتمد على التبادل التجاري الغذائي من الجانبين (الاستيراد والتصدير).

ب- مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء مقارنة للواردات الغذائية وهو الفرق بين قيمة الواردات الغذائية وما هو مخصص للاستيراد من الموارد المالية فهو يقيس الفجوة الفعلية.[1]

ثالثا- نقص وسوء التغذية:

عند دراسة موضوع الأمن الغذائي والتطرق إلى جانب نقص وسوء التغذية، يقع الكثير في دراستهم التحليلية إلى مفهوم مشترك بينهما وهذا نتيجة العلاقة المتماثلة لهما والمتمثلة في " عدم تزويد الجسم بالاحتياجات الضرورية من الطاقة والبروتينات ".

[1] كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013، ص 33

فنقص التغذية هو استهلاك الغذاء أقل من الحد الضروري لسد حاجة الجسم من الطاقة، يؤدي هذا إلى تعطيل الوظيفة الجسدية ومقاومة الأمراض...الخ، وهذا لكي يعيش الشخص لمدة أسابيع أو شهور على الأقل 2100 سعرة حرارية وهو المتوسط الذي يحتاجه أي شخص يوميا ليعيش حياة صحية حسب المنظمة العالمية للصحة.

بينما سوء التغذية هو عبارة عن نقص العناصر الغذائية مثل: الأملاح والفيتامينات والبروتينات والدهون...

الذي يؤدي إلى تدهور صحة الإنسان ما ينتج عنه الإصابة بأمراض الإعاقة والتخلف في النمو العام للجسم والعقل وأمراض عدة أخرى كضعف الرؤيا الذي يعاني منه ملايين البشر حاليا، وما أكده الخبراء والباحثين على ضرورة معرفة الخواص الغذائية (للطعام والشراب) التزايد المستمر لعدد الجائعين في العالم ما يقارب 800 مليون نسمة.[1]

– إن وضع الأمن الغذائي عند نقص أو سوء التغذية يؤديان إلى انعدامه ومن أجل تشخيص المشكل قامت العديد من الدراسات، المتخصصة في المؤشرات والمظاهر المختلفة للأمن الغذائي وهي: المقدار المأخوذ من السعرات الحرارية، نقص التغذية، نقص وزن الأطفال، الجوع المستمر، فرط التغذية (وهو شكل خاص من سوء التغذية)، ووفقا لأداء هذه المؤشرات يمكن تحديد فيما إذا كانت منطقة ما يتوفر أو ينعدم فيها الأمن الغذائي وشكل انعدام الأمن الغذائي الذي تعانيه.[2]

رابعا– آمان الغذائي:

لعل من أبرز المواضيع المتطرقة في مجال الغذاء في الألفية الثالثة، هو ارتفاع الأسعار ومخاطر استخدام الكيماويات، وما يترتب عنها من مخاطر صحية وبيئية، ومن ثم الحد من استعمالها وأصبح التفكير في الزراعة العضوية بدل الزراعة الحديثة، وفي تقرير عن دور (آمان الغذاء في الصحة والتنمية)، ذكرت منظمة الصحة العالمية تعريف لآمان الغذاء على أنه: " جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات الإنتاج، التصنيع، تخزين، توزيع، وإعداد الأغذية اللازمة لضمان أن الغذاء آمن، موثوقا، صحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي "،

من هنا فإن آمان الغذاء غير متوقف على الزراعة فقط بل يتعداه إلى مراحل أخرى حتى نصل إلى الاستهلاك.

[1] كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 34

[2] نوال نعمة، تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى، منتدى السياسات الزراعية السورية، 2006، ص ص 6، 10

تعبر الزراعة العضوية على أنها محاولة الابتعاد قدر الإمكان عن كل ما يضر وينقص الخواص الجيدة للغذاء السليم (بروتينات، سكريات، حديد، وكالسيوم)، والتقليل من (الصوديوم، الأحماض الأمنية، النترات)، هذا يأتي بالتقليل من المخصبات المصنعة والمبيدات الخاص بالحشرات وتعويضها بالأسمدة الحيوانية، والأسمدة

الكيماوية، والمركبات الصناعية، والتقليل من استعمال الطاقة.[5]

لعل من أبرز الأمور التي زادت من الاهتمام والتعمق في دراسة أمان الغذاء ما يعيشه العالم من أمراض وأوبئة تظهر من حين لآخر لعل أبرزها مرض جنون البقر الذي انتشر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في بريطانيا، وكذلك ظهور مرض أنفلونزا الطيور والخنازير في مطلع القرن الحالي، أدت بالدول إلى إعادة النظر في سلامة الغذاء ومقاطعة الأغذية الحديثة والعودة من جديد إلى كل غذاء طبيعي قدر الإمكان.

[1] زيدان زهية، **واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص11

الخلاصة

ان الدول العربية غنية بالموارد الزراعية سواء الطبيعية منها كالأراضي الزراعية ، و المستعملة في اللإنتاج النباتي أو الموارد الغابية و المراعي ،أو كالثروة المائية التي تتواجد في الدول العربية ذات اللإمكانيات الزراعية الكبيرة كالسودان و مصر و العراق و سوريا و المغرب،كما تتوفر بالدول العربية نسبة معتبرة من الثروة الحيوانية تشكل مصدر رزق لعدد من سكان الدول العربية

بالإضافة الى الموارد الطبيعية تتوفر بالدول العربية ثروة البشرية الكبيرة ، اذ ان غالبية العظمى من القوى العاملة العربية تعمل في القطاع الزراعي ، مما يعني أن القطاع الزراعي العربي يمثل مصدر دخل لنسبة كبيرة من سكان الدول العربية.

و على الرغم من توفر الموارج الزراعية و البشرية في الدول العربية الا أن الانتاج الزراعي العربي النباتي منه و الحيواني يعتبر ضعيفا مقارنة بالامكانيات الزراعية المتوفرة ، و يعود ذلك الى المشاكل العديدة التي يعاني منها القطاع.

ان تحرير التجارة الخارجية ادت الى هذا الوضع للقطاع الزراعي بما فيه من اثار سلبية منها تراجع مستويات الاكتفاء الذاتي و اتساع الفجوة الغذائية و ضعف الانتاج الزراعي، مما يستدعي من الدول العربية الاسراع بمعالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي للرفع من كفاءته و لمواجهة اثار تحرير التجارة الخارجية.

تمهيد

لقد كان تحرير التجارة في المنتجات الزراعية من بين الموضوعات المهمة على رأس قائمة جدول أعمال أصلاح التجارة المتعددة الاطراف،نظرا لم لحق به من تشوه كبير بسبب حشد انواع من اجراءات الدعم السارية في البلدان المتقدمة، ومن الواضح ان الغاء هذه الاجراءات سيجعل نظام التجارة العالمي اكثر كفاءة، ويفيد كثيرامن البلدان وبالمقابل يضر بعض البلدان نتيجة لتحرير التجارة خاصة تلك التى تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات من المنتجات الزراعية.

وعلى هذا الأساس إقتضت الدراسة التطرق من خلال هذا الفصل إلى استعراض أهم ما توصل إليه في ميدان التجارة الخارجية وما هي تغيراتها واتجاهاتها منخلال دراسة حالة ووضعية المبادلات الخارجية للجزائر.

وحتى يعطى للموضوع حقه من الدراسة إقتضت الضرورة تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث جاءت كما يلي:

المبحث الاول:اثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي الجزائري

المبحث الثاني:اثار اتفاقيات الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي.

المبحث الثالث:استراتجية مواجهة الاثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية في المجال الزراعي

المبحث الاول:أثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي في الجزائر

توصل الباحثون في موضوع الاثار التي قد تترتب على القطاع الزراعي الجزائري من خلال المنظمة العالمية للتجارة،الى ان هناك اثارا سلبية واخرى ايجابية،وهو ما سيوضح ذلك في هذا المبحث.

المطلب الأول: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

إن الجزائر لم تقدم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت من أنه لا جدوى من تفادي الانضمام إليها وبقائها على الهامش خاصة بعد انتقالها إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية وهو ما يتوافق والهدف الأساسي للمنظمة.

أولا: طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الغات منذ 1987 وبعدها تم قبول طلب الجزائر في الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء الغات في جوان 1987 وتنصيب فوج عمل خاص بالجزائر وفي الفاتح جوان 1995 تم تحويل جميع أفواج العمل الانضمام إلى أفواج مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

حيث اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام والمتمثلة في:

– تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية.

– الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل على أساس الإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل الأعضاء.

– تقديم عروض أولية حول التعريفة وحول الخدمات.

– التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة.

ثانيا: دوافع وأهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تتمثل أهداف ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في:[1]

– إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع وزيادة قيمة المبادلات التجارية.

– تحفيز وتشجيع الاستثمارات وهذا مرتبط بنجاح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الاقتصاد التي انطلقت في أواخر الثمانينات.

– مسايرة التجارة الدولية وذلك بسبب أن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه المنظمة.

– الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة كحماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير.

ثالثا: الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يستند إلى شروط واضحة ومحددة بل يبقى هذا يعتمد على التفاوض بين الدول الأعضاء لذا تلقى الدول التي تسعى إلى الانضمام إلى مجموعة من العراقيل والصعوبات من أهمها:

– صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية حيث أصبحت صفة الدولة النامية لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية حيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام من أجل أن تتخلى على وضعها كدولة نامية.

– تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي في مفاوضاته، الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاقية الشراكة وعليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمان ذلك في المجال الاقتصادي.

– عدم قدرة الجزائر على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها في عشرية التسعينيات من القرن العشرين والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات وعدم استقرار القوانين فضلا عن اختلاف المعطيات والبيانات المقدمة إلى المنظمة مما كبح من مسار الانضمام.

[1] ناصر دادي عدون، **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارةالأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2005، ص ص 70، 72.

– لم تتناول اتفاقية الغات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتوج.

رابعا: أهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تختلف أهداف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من دولة عربية إلى أخرى، وفيما يلي إيجاز الأهداف:[1]

1- إنعاش الاقتصاد الوطني:

إيمانا من الجزائر بأن التجارة هي محرك الأساسي للنمو الاقتصادي فإن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سيرفع من حجم وقيمة مبادلاتها التجارية بعد تخفيض وإزالة الحواجز المعيقة للتجارة، مما ينتج عنه زيادة في حجم المبادلات التجارية مع الدول الأعضاء، واحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تكون أداة ضغط لإنعاش الاقتصاديات العربية عن طريق تشجيع المنتجين المحليين لتحسين منتجاتهم من حيث الجودة والكفاءة والتسيير من أجل البقاء في السوق، وهو ما سيؤدي إلى زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية العربية.

2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات:

تهدف الجزائر من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود عليها باستثمارات مهمة، مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات، مع ما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات.

3- مسايرة التجارة العالمية:

تتميز الاقتصاديات العربية بتبعيتها للخارج، لذا فإن لجوء الجزائر لسد احتياجاتها المختلفة وخاصة الزراعية منها من الأسواق العالمية خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت تغطي أكثر من 90 % من حجم التجارة العالمية، لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من جراء تحرير التجارة

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 70، 71.

العالمية، وعليه فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة يهدف إلى مسايرة التطورات الحاصلة في مجال التجارة العالمية.

4- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:

إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من هذه المزايا بصفتها عضو من جهة وبصفتها دولة نامية من جهة ثانية، ومن أهم هذه المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء الاستفادة من الإعفاءات التي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الزراعة الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى 5 سنوات، وتعويض الدول النامية المستوردة للغذاء، ومواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 8 سنوات، والتدرج في تحرير التجارة 10 سنوات.

5- ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحيوية الحديثة:

في ظل تآكل الموارد الطبيعية الزراعية العربية فإن الجزائر ستصبح مضطرة إلى الاعتماد وبالأساس على قدرات العلم والتكنولوجيا التي ستشكل فيه التكنولوجيا الحيوية الحديثة من هندسة للوراثة وزراعة الأنسجة وتكنولوجيا المعلومات الدور الأساسي في الارتقاء بإنتاج الغذاء، وتشمل التكنولوجيا الحيوية مدى الحياة واسعا من التكنولوجيات الحيوية التقليدية والمستخدمة على نطاق واسع والقائمة على الاستخدام التجاري للميكروبات والكائنات الحبيبية الأخرى والطور الثاني ويشمل زراعة الأنسجة والطور الثالث الهندسة الوراثية. وتفسح التكنولوجيا الحيوية الحديثة مدخلا بعيد الأثر لتحسين المحاصيل الزراعية النباتية وتحسين الإنتاج الحيواني.

إلا أنه في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فإن حقوق الملكية الفكرية سوف يكون لها آثار بعيدة المدى خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة وعلى وجه الخصوص هندسة الوراثة والتكنولوجيات المتقدمة لزراعة الخلايا والأنسجة سواء للحاصلات النباتية أو الثروة الحيوانية، هذه التكنولوجيا الحيوية الحديثة سترتفع أسعارها وتكلفتها وبصفة خاصة تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والصناعات الغذائية والبيطرية وغيرها.إن تخفيض دعم الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجال تطوير وتحسين السلالات الحيوانية، وتطوير الصناعات الغذائية، وتصنيع واستخدام الأدوية البيطرية، وكذا استخدامات تقنيات الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة وذلك في إطار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وهو ما سيضيف أعباء مالية كبيرة على الجزائر واستنزاف المزيد من العملة الصعبة في سبيل الحصول على التكنولوجيا الحيوية الحديثة.

المطلب الثاني: آثار المنظمة على الإنتاج الزراعي الجزائري

مما لا شك فيه أن تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، ستكون له آثارا بالغة على القطاع الزراعي في الجزائر، لأن خفض الدعم الزراعي للمنتجين والمصدرين سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية مما قد يؤدي إلى مزيد من الاختلالات على الإنتاج ، ويفرض تحديات كبيرة على السياسة الزراعية للجزائر.

أولا: الآثار السلبية

يترتب عن الالتحام العالمي من خلال سياسات التحرر الاقتصادي والانفتاح في إطار المنظمة العالمية للتجارة العديد من الآثار الإيجابية التي هي نتائج التأهيل الاقتصادي ورغبة الوصول إلى مستوى الكفاءة والتنافسية العاليتين، كما ينجم عنه جملة من الانعكاسات السلبية المحتملة والتي تكون غالبا نتاج عن عدمسايرة النمو الاقتصادي في بلد معين للتطورات العالمية، والأنماط التنموية الحديثة، وكذلك لضعف المنظومة الإنتاجية للمؤسسات أمام المنافسة الأجنبية وتتجدد هذه الآثار سلبية كانت أم إيجابية بالعوامل الخمسة الآتية:[1]

أ- هيكل الصادرات أي مدى اعتماد القطر المعني على المنتجات المحددة في تشكيل صادراته.

ب- مدى عمق تحرير التجارة الذي حققه أو يمكن أن تحققه القطاعات ذات العلاقة بالنسبة للقطر المصدر.

ج- اتجاه التجارة، أي التوزيع الجغرافي للصادرات بين الدول النامية والمتقدمة.

د- درجة الانفتاح، أي مدى إتباع القطر المعني الإحلال محل الاستيراد، أو الإستراتيجية القائمة على التصدير.

هـ- مستوى التنمية، أي كون القطر المعني متقدما، أو ناميا، أو من البلدان الأقل نموا.

قد تكون هذه الآثار خطيرة على الإنتاج الزراعي بتخفيض الدعم الزراعي، وخفض الصادرات في الدول المصدرة والتي ستؤدي حتما إلى دفع أسعار السلع الزراعية إلى الارتفاع والذي يؤدي إلى المزيد من الاختلالات في الميزان التجاري للدولة وزيادة أعباء إضافية جديدة على موازنة استيراد الغذاء. تتجلى الانعكاسات السلبية فيما يمكن أن تتكبده الدول النامية من خلال انضمامها إلى اتفاقات المنظمة، إذ أن فكرة عدم الانضمام لا تعني حلا لتفادي السلبيات، لأنه بالمقابل لن يستفيد من الإيجابيات سوى الدول الأعضاء، في حين أن السلبيات

سوف تأتي على الدول الأعضاء وغير الأعضاء لكن بنسب متفاوتة، ومن هذه السلبيات ما يلي:[1]

[1] بن مسعود عطاالله،**أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجستير غيرمنشورة ، جامعة ورقلة،2009، ص 158

أ– بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى زيادة أسعار استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية، مما ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها وعلى معدلات التضخم لديها.

ب– صعوبة التصدي لمنافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة.

ج– يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى عجز الخزينة العامة في الدول النامية، وضعف نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، أو فرض ضرائب ورسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، التي تؤثر سلبا على تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار.

د–عدم استفادة الجزائر من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع والخدمات من خلال انضمامها إلى المنظمة، وهذا نظرا لضعف الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزيد غالبا من معدل 1,8% من إجمالي صادرات السلع، وهذا طبعا في حالة بقاء النمط الاقتصادي التنموي على ما هو عليه ودون مسايرته للتغيرات الحالية.[1]

هـ–ضعف القطاع الفلاحي في تأمين السلع الأساسية الغذائية التي تمثل نسبة هامة ضمن الواردات الجزائرية تصل إلى حوالي 3/1 مليار دولار، أي ثلث الواردات كما أن تحرير التجارة الخارجية بموجب اتفاقيات المنظمة يستلزم رفع الدول المتقدمة الدعم عن منتجاتها الفلاحية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وستتحمل الجزائر خسائر كبيرة لا تقل عن 300–400 مليون دولار من أصل 05 مليار دولار المقدرة كخسائر بالنسبة للبلدان العربية.[2]

و– قد يترتب على انضمام الجزائر المترقب أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، وهذا بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي نظرا للمشاكل الفلاحية كمشكل العقار، نقص التمويل، القرض الفلاحي، مما يستلزم غزو المنتوج الأجنبي للمنتوج المحلي في إطار منافسة غير متكافئة.

---

[1] سمية يوسفي، **عائدات الجزائر 2007**، 14 جانفي 2008، **الخبر**، ص 10.

[2] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001، ص 152.

ز–ضعف التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة فيما يتعلق بالإجراءات الصحية اللازمة للمنتجات الفلاحية الجزائرية جراء ضعف وقلة الموارد المالية اللازمة للأبحاث المتعلقة بذلك.

أما الانعكاسات السلبية المحتملة بالنسبة للاقتصاد الجزائري علاوة على ما سبق يمكن أن نستكشفها انطلاقا من عدة اعتبارات مختلفة منها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، اقتصاد مديونية، اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، مما قد يؤثر في فعاليته عند انضمامه إلى المنظمة دون معالجة هذه الآفات اللاحقة به، وهذه السلبيات متمثلة في:

أ– إجمالي الصادرات الجزائرية تعتمد على صادرات من المحروقات بحوالي 96% والتي لا تستفيد من أية مزايا يتيحها لها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبقية الصادرات التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3% من

إجمالي الصادرات لا تستفيد فيها الجزائر من خلال الانضمام إلا بأقل من 1,08% من إجمالي صادرات السلع.[1]

ب–أما بالنسبة للواردات فإن لها أثرين سينعكسان سلبا في حالة الانضمام وهما:

– الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات.

– الآثار الناجمة عن تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني.

فتجارة السلع الأساسية والغذائية تمثل حوالي 3 مليار دولار وعند تحرير هذه التجارة فدعم الدولة سينخفض تماما، مما سيرفعه أسعار هذه السلع من الخسائر إلى ما يقارب 400 مليون دولار وسيكون ارتفاع أسعار السلع الزراعية حسب الجدول الموالي الذي يوضح تقديرات الارتفاع في أسعار بعض السلع.

وعليه فالآثار المتوقع حدوثها ضمن اتفاقيات النظام الجديد للتجارة العالمية تشترك فيها أغلب الدول النامية كما أسلفنا، إلا أن نسبة الاستفادة تتفاوت من دولة نامية لأخرى، وهذا يعود لكون الآثار بما فيها سلبيا و ايجابا.

[1] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،العدد 1، 2001، ص 45.

الجدول رقم 3-1: يوضح تقديرات ارتفاع أسعار بعض السلع 2002

السلع	نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية لسنة 2002 (%)	القيمة المطلوبة للاستيراد لكل السلع (دولار/طن)
الحبوب	%9	15
القمح	%17	26
السكر	%47	152
الخضر	%12	42
الفاكهة	%12	47
اللحوم	%18	255
الألبان	%41	845

المصدر: صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 01، 2001، ص 55.

تقدر مصادر الأمم المتحدة الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الزراعية الأسسية والتي تتراوح من 24% إلى 33% وفقا لأسعار (1986-1988)، وبالتالي فإن فاتورة الغذاء سترتفع في الجزائر ولكن من جهة أخرى قد يدفع تحرير السلع الغذائية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسات الزراعية مما يساعد على تحقيق التنمية الزراعية وتأهيل القطاع الزراعي.[1]

هناك آثار سلبية ناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية باعتبار الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية للغذاء وتدهور الإنتاج الزراعي نتيجة الأوضاع التي يعرفها لظروف مناخية فإنه سيترتب عليه زيادة حصيلة الواردات الغذائية مما سيكلف الخزينة خسارة بين 0,5 إلى 1 مليار دولار، وقد تأكد بأن الجزائر أنفقت حوالي 2,6 مليار دولار لتسقيف المواد الأساسية أي 5 % من عائدات المحروقات نتيجة الارتفاع الخيالي لأسعار المواد الغذائية.

لقد ارجعت الزيادة المسجلة في واردات المواد الغذائية إلى زيادة في أسعارها في الأسواق الدولية والتي تضاعفت مرتين إلى ثلاث مرات خلال السنة إلى جانب ارتفاع سعر صرف اليورو.

[1] بن مسعود عطا لله، مرجع سابق، ص160.

[2] عيد النجار، مرجع سابق، ص 01.

ثانيا: الآثار الإيجابية للانضمام

تتبع الآثار الإيجابية للانضمام من مقدار المكاسب المحصل عليها من الانخراط في خضم هذا التنظيم، والانقياد إلى القوانين والمبادئ التي تؤطره، فمن هذه الآثار ما يلي:[2]

أ- تمنح الاتفاقات وقواعدها مناخا تجاريا يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري بما يحقق هدف إعداد الخطة التسويقية والتصديرية كما أن هذه الاتفاقات تتضمن التزامات وحقوقا، وممارسة هذه الحقوق يقتصر على الدول الأعضاء دون غيرهم.

ب- تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين، مما يتيح فرصة هامة لمتخذي القرارات، ويمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز تسوية

المنازعات التجارية الذي يحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف، مع وجود آلية لإجراءات ردعية في حالة عدم التنفيذ.

ج- نمو قطاعات الإنتاج في الدول النامية، وهذا من خلال الإجراءات التي تنطوي عليها اتفاقات الانضمام كتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لهذه القطاعات، أو على السلع الأساسية، أو دعم هذه القطاعات وصادراتها، إذ أن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية، أو على مستلزمات الإنتاج مثلا من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤثر إيجابا على مستوى الإنتاج العام للأسعار بالانخفاض وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي، والشيء نفسه يقال بالنسبة للدعم بصورتيه سواء دعم الإنتاج، أو دعم التصدير.

د- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، إذ أن الانضمام يحث الدول النامية على زيادة كفاءتها الإنتاجية حتى تستطيع منافسة الدول الأخرى، لأنه عادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة، وهذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي والحصول على حصة في الأسواق الخارجية.

هـ- فرصة الدول النامية للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجيها، وإعطاء فرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى التنافسية التي تتيح إمكانيات أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

و– الآثار المتبادلة لانتعاش اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، والتي تتم من خلال التكامل بين اقتصادياتهما، هذا الانتعاش الناشئ عن حركة التجارة العالمية في إطار هذه الاتفاقيات.

أما ما يمكن أن تستفيده الجزائر من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة في القطاع الفلاحي ما يلي:

– تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات المنظمة مما ينتج عن تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائرية أهمية، وهذا من شأنه أن يدفع إلى الاعتبار للقطاع الفلاحي من خلال تأهيله، وتنمية الميزة التنافسية له، وزيادة الحافز الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق تنمية تلاءم الوضع الجديد.

– من ناحية أخرى، فصادرات الجزائر من المواد الغذائية لا تتعدى 1% من مجموع الصادرات وهي ضئيلة جدا وتخص بعض المواد كالتمور، العنب والنبيذ إلا أن الجزائر بإمكانها الاستفادة منها من خلال ما يأتي:

– احتمال ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية مما يشجع الجزائر على زيادة الإنتاج فيها، وهذا بدوره يتطلب تأهيل القطاع الفلاحي من خلال الإصلاح متعدد المجالات، وهو ما باشرته الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للصيد البحري وتربية المائيات ومخطط الإنعاش الاقتصادي.

– استفادتها من مبدأ تقسيم العمل والتخصص جراء ارتفاع الأسعار الداخلية لمنتجات مختلفة الدول، نتيجة رفع الدعم عن القطاع الفلاحي مما يسمح للجزائر بالتوسع في إنتاج السلع الفلاحية التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتكاليف منخفضة، ولو أدى ذلك إلى إحلال تلك السلع محل إنتاج سلع أخرى مرتفعة التكاليف.

– استفادتها من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات الفلاحية والذي يدخل ضمن اتفاقات الانضمام والذي يسمح للدول النامية – دون الدول المتقدمة – منها الجزائر بتقديم دعم داخلي كدعم الاستثمارات الفلاحية، دعم مداخيل الإنتاج للفلاحين ذوي الدخول المنخفضة، دعم تخفيض تكاليف تسويق الصادرات ودعم البحث والإرشاد الفلاحي، بالإضافة إلى مقاومة الآفات الفلاحية ودعم التنمية الريفية وبرامجها بشكل موسع.

– استفادتها من نسبة الحد الأدنى المعفى من التخفيض بالنسبة للدعم والمحدد بـ 10% في حين أن الجزائر تقدم نسبة دعم لا تتجاوز 4,5% للقطاع الفلاحي، أي أن الجزائر أمامها فرصة كبيرة ووقت كاف لترقية القطاع الفلاحي وإنعاشه قبل إقحامه في المنافسة الدولية.

– استفادتها من النظام الحسابي المركب المعتمد من قبل المنظمة والقائم على أساس تجميع كافة صور الدعم الداخلي في رقم واحد يعبر عن ما يتمتع به الإنتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل دولة يسمى "متوسط إجراءات المساندة " حيث نصت هذه الاتفاقية في هذا الشأن على تخفيض هذا المعدل بنسبة 20% خلال 6 سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة 11,3 % خلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية، وبالتالي الجزائر عند انضمامها، لها مدة كافية لتأهيل قطاعها الفلاحي على المنافسة.

– وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية، تستفيد الجزائر في حالة انضمامها من تخفيض للرسوم الجمركية بمقدار 24% على مدى 10 سنوات.

– استفادتها من التزام إعطاء المنظمة بإلغاء جميع القيود الفنية على الواردات الفلاحية وخفض القيود الجمركية مما يسمح للصادرات الفلاحية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا تحد من حجم الصادرات قبل الانضمام إلى المنظمة.

– إعفاءها المؤقت من المعايير الصحية التي تقرضها الدول المتقدمة على التجارة مما يسمح للجزائر بتطوير قدرتها في مجال الإجراءات الصحية والاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها اتفاق الإجراءات الصحية خاصة في المدى القريب والمتوسط.

– يعتبر الارتفاع المتوقع في أسعار السلع والمنتجات الفلاحية المستوردة من جهة، والتقلص المتوقع في المعونات الغذائية من جهة ثانية، كحافز لتحسين الإنتاجية في القطاع الفلاحي، وذلك من خلال نقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين، والقيام بالاستثمارات الأساسية، هذا ما قد يؤدي إلى تحفيز المزارعين المحليين على الزيادة في الإنتاج، وبالتالي إنعاش القطاع الفلاحي الوطني ولعل الإجراءات الأخيرة تصب في ذلك عن طريق شراء المنتجات الزراعية على الفلاحين بأسعار عالمية، وللاستفادة من أحكام الاتفاقية بشكل أكبر من أجل تنمية القطاع الزراعي فقد يكون من المناسب على الجزائر الأخذ في الاعتبار النقاط التالية: [1]

[1] بن عمار لخضر، مرجع سابق، ص 137

1- دراسة التزامات الدول المتقدمة والنامية في مجال التخفيضات الجمركية وتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية، وتحديد أهداف تصديرية للسلع التي تقوى على المنافسة الدولية في ظل النظام الجديد الذي يتسم بالاستقرار والرقابة على تنفيذ الالتزامات وعدم العودة إلى السياسات الحمائية.

2- رسم السياسة الجمركية بالنسبة للواردات من المنتجات الزراعية بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية وتوفير الحماية للإنتاج الزراعي المحلي.

3- الاستفادة القصوى من كافة المزايا التي تتيحها الاتفاقية في مجال دعم الإنتاج ودعم التصدير لزيادة فرص وصول الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية، والتركيز على المنتجات الزراعية القادرة على المنافسة والتي تخضع في الدول المتقدمة لالتزامات تخفيض الدعم الممنوح بها.

بصورة عامة فإن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على القطاع الزراعي فيها ما هو سلبي وفيها الإيجابي، ولكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول العربية الانتفاع بها، أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروف، وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى، لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية، وبحسب السلوك الذي سوف تتخذه الدول المتقدمة بالنسبة إلى تطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

لعل أحد أهم تكاليف التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تكلفة إدخال نظم مقاييس واختيارات عالية المستوى، حيث ترتكز أنظمة التجارة العالمية الآن على أنظمة الجودة الشاملة يصعب على الدول العربية تلبيتها للمنتجات الزراعية دون تكلفة عالية.

إن تخصيص المزيد من موارد النقد الأجنبي لشراء المنتجات الزراعية والسلع الغذائية الضرورية – بعد ارتفاع أسعارها – يعني تقليص المتوافر من تلك العملات الصعبة، مما سيؤثر على التنمية الاقتصادية للدول العربية، والتي هي بحاجة ماسة لها لإصلاح هيكلها الاقتصادي وخاصة القطاع الزراعي، من أجل الرفع من قدرته التنافسية حتى يتكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وستكون الحاجة أشد في الدول العربية غير النفطية، التي لا تمتلك موارد مالية كافية لمواجهة تلك الآثار في المستقبل.

بالتالي فالآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة تفوق الآثار الإيجابية على الموازين التجارية الزراعية للجزائر، بسبب ضعف وتدني إنتاج تصدير المنتجات الزراعية من جهة، وتوقع ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية من جهة أخرى، وإن زيادة العجز في الموازين التجارية الزراعية سوف يؤدي إلى زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، يضاف إلى هذا كله آثار تحرير القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لن تكون بأفضل حالا من القطاع الزراعي، الأمر الذي قد يجعل الاقتصاد الجزائري في ظروف لا تحمد عقباها.

إن هذا الوضع سوف يزيد من العبء الملقى على عاتق الجزائر، ويزيد من أهمية التفكير مجددا في الدعوة إلى مجابهة هذه الآثار السلبية بقيام عمل جماعي مشترك من شأنه أن يحد من هذه الآثار.

المطلب الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي الجزائري

يعاني الميزان التجاري الزراعي في الجزائر من عجز مستمر نتيجة لضعف الصادرات الزراعية لها وزيادة الواردات وهذا كله مرده إلى ضعف الانتاج الزراعي للجزائر، فإن تحرير تجارة المنتجات الزراعية ستكون لها أثر مباشر على الميزان التجاري الزراعي لاعتمادها على تغطية احتياجاتها الزراعية والغذائية على الخارج.

أولا: الآثار على الصادرات الزراعية في الجزائر:

الجدول رقم 3-2 : تطور صادرات أهم السلع الزراعية في الجزائر (2001-2012)

	2001-2005		2005-2009		2010		2011		2012	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	6,89	1,58	10,75	4,15	8,34	3,30	8,34	3,30	8,34	3,30
البطاطس	0,25	0,05	0,06	0,03	0,05	0,03	0,05	0,03	0,05	0,03
سكر خام			10,68	3,30	6,74	3,10	6,74	3,10	6,63	3,10
بقوليات	1,15	0,19	0,57	0,26	0,09	0,04	0,09	0,04	0,09	0,04
بذور زيتية	7,78	3,01	7,58	2,82						
زيوت نباتية	4,26	4,73	11,78	8,19	7,20	3,69	7,20	3,69	7,20	3,69
خضر طازجة			0,16	0,25	0,04	0,06	0,04	0,06	0,04	0,06
فاكهة طازجة	9,73	15,29	11,10	19,19	9,02	14,37	9,02	14,37	9,02	14,37
لحوم حمراء	0,01	0,06	0,04	0,27	0,02	0,01	0,02	0,01	0,02	0,01
لحوم دواجن			0,01	0,04						
الألبان ومنتجات	9,63	2,64	19,27	3,26	16,81	2,28	16,81	2,28	16,81	2,28
التبغ	0,01	6,30	0,20	0,68	0,01	0,08	0,01	0,08	0,01	0,08
الألياف	0,06	0,05	0,01	0,03	0,01	0,03	0,01	0,03	0,01	0,03
القطن	0,01	0,02	0,01	0,03	0,01	0,03	0,01	0,03	0,01	0,03

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 33، الخرطوم، 2009، 2013.

لقد وافقت الجزائر الانخراط في عضوية المنظمة العالمية للتجارة، أملا منها في تحسين قدرتها التصديرية والتي من بينها الزراعية، واعتقدت أن ذلك ممكنا في ظل العولمة وانفتاح الأسواق إلا أن الجزائر واجهت مشاكل العدم المحلي للزراعة ودعم الصادرات الزراعية، وارتفاع التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة مما حرمها من الاستفادة من فرص أكبر للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة وبالرجوع إلى جدول الصادرات الزراعية في الجزائر نلاحظ أن الجزائر لم تزد صادراتها الزراعية في معظم المنتجات الزراعية وذلك في فترة 2001-2012، حيث أن الصادرات الزراعية تناقصت بين الفترة 2001-2005 والفترة 2005-2009 والفترة 2009-2012 وذلك في معظم الصادرات الزراعية للجزائر. إن هذه الأرقام تعطينا دلالات واضحة لضعف زيادة الصادرات الزراعية للجزائر إلى الأسواق العالمية، ويرجع ذلك في الأساس إلى المعوقات التي تضعها الدول المتقدمة وخاصة الإتحاد الأوروبي أمام الصادرات الجزائرية والتي أصبح يطلق عليها "الحماية من نوع جديد" والتي تتمثل في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية (معدل التعريفة الذي يزيد ثلاثة أضعاف عن متوسط التعريفة) والتعريفات التصاعدية حيث ترتفع التعريفة المطبقة مع زيادة درجة التحويل والتصنيع في المنتج الزراعي وأن وجود هاتين الظاهرتين في الهياكل التعريفية للدول المتقدمة يعتبر من أهم المعوقات الجمركية أمام الصادرات الجزائرية في المنتجات الزراعية وبالتالي إلى تضاؤل فرص النفاذ إلى الأسواق، وإذا ما اقترنت ظاهرة ارتفاع التعريفات الجمركية إلى ما يقدم من دعم للمزارعين في الدول المتقدمة، سيؤدي ذلك إلى تشويه في هياكل الإنتاج والأسعار ويتسبب في إحداث اختلافات تجارية عميقة تعمل في غير صالح المصدرين الزراعيين من الجزائر.

على الرغم من الحد الكبير للدعم في المجال الزراعي الذي حققته اتفاقية الغات، إلا أن الحجم الأكبر للدعم المقدم من الدول المتقدمة في صوره المختلفة، والدعم المحلي المسموح به (غير المشوه للتجارة) لا تزال نسبته مرتفعة في تلك الدول، وقد قدر البنك الدولي الإعانات التي تقدم الدول المتقدمة وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي

والولايات المتحدة الأمريكية لمزارعيها بحوالي بليون دولار في اليوم الواحد، ويضيف أن إلغاء هذه الإعلانات سيعود على الجزائر بفائدة تصل إلى 1,5 تريليون دولار سنويا[1]، كما لا تزال الدول المتقدمة تقوم بدعم كبير لصادراتها الزراعية، فالاتحاد الأوروبي مثلا ينفق أكثر من 3,4 مليار يورو سنويا على دعم

الصادرات الزراعية فقط، منها 1,6 مليار يورو لدعم صادرات السكر[1].إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يقلص الحصص السوقية المتاحة أمام المنتجات الزراعية للدولة، وتضييق فرص الوصول إلى الأسواق العالمية نتيجة زواج المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها الصادرات الزراعية الجزائرية، والتزاحم والتنافس بين التكتلات الاقتصادية العالمية التي تحظى بمزايا تفضيلية لأعضائها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.كما سيؤدي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة إلى فقدان الامتيازات التي كانت تجنيها الجزائر من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الأول لها في المعاملات التجارية، إذ تعتمد الصادرات الزراعية للجزائر على الاتفاقيات التفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، مع الاتحاد الأوروبي، تقرر للجزائر أنواعا من المزايا منها الإعفاء من التعريفات الجمركية أو خضوعها لتعريفات أقل من المقررة على صادرات الدول الأخرى، ولا شك في أن فقدان هذه المعاملة أو انكماشها سيؤدي إلى ضعف المركز التنافسي للجزائر الموقعة على اتفاقية الشراكة في مواجهة الدول غير المنتمية لتلك الاتفاقات، وبالتالي إلى حدوث تحول في التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة والتي لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة، بالنتيجة النهائية تتضرر صادرات الجزائر الزراعية بقدرة تنافسية عالية.

الآثار التي قد تتعرض لها الصادرات الزراعية الجزائرية سلبية في حال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة والتزامها بتطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية، لكن وفي المقابل يفتح هذا الانضمام ايجابيات أمام الصادرات الزراعية الجزائرية، وفرصة للاستفادة من مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية.

[1] عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، **آثار_انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد2 ، ماي 2005، ص 72.

لقد أقرت اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيض الدعم الموجه للمنتجين ودعم الصادرات الزراعية[1]، وذلك من أجل إعطاء فرص متساوية في مجال القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية للدول النامية التي عانت كثيرا من حجم الدعم الكبير الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي، وهو ما سيكون له أثر إيجابي للجزائر في إمكانية زيادة نفاذ صادراتها الزراعية إلى الأسواق العالمية وخاصة القادرة على المنافسة بسبب المزايا النسبية التي تملكها الجزائر في إنتاج بعض المنتجات الزراعية

كالحبوب والخضر والفواكه والتمور والقطن والثروة الحيوانية والسمكية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها، كما يعطي فرصا أوسع أمام الجزائر لزيادة صادراتها الزراعية، [2] وبالتالي زيادة إيرادات الصادرات الزراعية من جراء إزالة الحواجز، وهو ما سيقلص العجز المتواصل للميزان التجاري الزراعي. إن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للجزائر فرصا أفضل لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى وخاصة في مجال تجارة المنتجات الزراعية.

ثانيا: الأثار على الواردات الزراعية في الجزائر:

إن ضعف الإنتاج الزراعي وتدنيه مستواه، وضعف مستوى الصادرات الزراعية، أدى إلى زيادة اعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من المنتجات الزراعية والغذائية من الأسواق العالمية، إذا بلغت الواردات الزراعية للجزائر 6.357,49 متوسط الفترة (2005، 2009) و 7.826,71 في (2010، 2012)، إن هذا الوضع أدى إلى تفاقم العجز للميزان التجاري الزراعي للجزائر، وتحولت الجزائر بالرغم من القدرة النسبية للأراضي والموارد المائية من أكثر المناطق عجزا منذ النصف الأول من عقد التسعينات من القرن الماضي.

نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف حول تجارة المنتجات الزراعية على ضرورة تقليص الدعم المقدم

[1] المنظمة العالمية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 33،الخرطوم،2013،ص254

[2] بن عمار لخضر، مرجع سابق، ص 141.

للمزارعين ودعم الصادرات الزراعية، لأنه يخل بشروط المنافسة التي يقوم عليها النظام التجاري العالمي، وتقليص الإعلانات يعني زيادة كلفة الإنتاج الأمر الذي سيؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الاختلالات في الميزان التجاري للجزائر، أي ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، بالإضافة إلى زيادة أعباء موازنة استيراد الغذاء، فضلا عن تأثر الإنتاج الحيواني نظرا للارتفاع المتوقع في أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة، فمثلا الجزائر تستورد 80% من القمح للطلب المحلي و خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.وطبقا لنتائج بعض الدراسات في هذا المجال، من المتوقع أن ترتفع جميع أسعار المنتجات الزراعية ماعدا قليل من المنتجات التي من الممكن أن تشهد أسعارها بعض الانخفاض مثل: الأرز والبن والكاكاو، وتتراوح زيادة الأسعار ما بين 1% و8%، وهذا الارتفاع في الأسعار يأتي من ناحيتين:[2]

أولهما: انخفاض الدعم الزراعي، ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية.

ثانيهما: انخفاض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من أسعارها المحلية، وخصوصا في الدول الأوروبية، وهذا يزيد الطلب على المنتجات الزراعية وبالتالي يرفع أسعارها العالمي.

وتقدر مصادر منظمة الأغذية والزراعة العالمية أن الزيادة المتوقعة في أسعار المنتجات الزراعية الأساسية بنسب تتراوح من 1,8% إلى 3,7% وفق لأسعار سنة 2013، وعليه قد وصل سعر القمح قي الولايات المتحدة الى أكثر من 238 دولار في منتصف هذا العام[3]، من جراء تخفيض الدعم الزراعي وتخفيض دعم الصادرات، وتبوير الأرض وتحرير التجارة في الأسواق العالمية وهذا الأمر سيضر حتما بالدول المستوردة للغذاء ويزيد من

[1] المنظمة العالمية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 33،الخرطوم،2013،ص254

[2] بن عمار لخضر، مرجع سابق، ص 143.

[3] www.shorouknew.com/news/view/aspx?cdate-24-4-2013

أعبائها ومتاعبها المالية في السنوات القادمة خاصة الجزائر المعتمدة على الاستيراد للغذاء.

إذا تفاوتت الدراسات والتقارير حول تأثر الصادرات الزراعية الجزائرية بين الإيجاب والسلب من جراء تحرير تجارة المنتجات الزراعية، فإن هذه الدراسات والتقارير لم تختلف في خطورة آثارها على الواردات الزراعية للجزائر نظرا لإعتمادها على تغطية حاجياتها الزراعية والغذائية، وفي ظل إرتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية وتزايد نسبة السكان في الجزائر سجلت زيادة الواردات الزراعية والغذائية للجزائر، وتناقص الصادرات، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من العجز الحاصل في الميزان التجاري الزراعي لها، إذا بقي الإنتاج الزراعي على مستوياته الحالية، والجدول التالي يوضح تطور الواردات الغذائية في الجزائري:

جدول 3-3: آثار على الواردات الزراعية في الجزائر (2001-2012)

	2001-2005		2005-2009		2010		2011		2012	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	7513,32	1258,05	7902,44	2213,68	7946,15	1816,44	7946,15	1816,44	7946,15	1816,44
البطاطس	110.23	47.14	7902,44	2213,68	7946,15	1816,44	7946,15	1816,44	7946,15	1816,44
سكر خام	1013,99	267,25	113,25	70,82	113,23	70,82	113,25	70,82	113,25	70,82
بقوليات	170,87	103,17	1128,87	421,37	1347,92	654,69	1347,92	654,69	1347,92	654,69
بذور زيتية	92,22	25,08	182,97	143,69	206,06	196,18	206,06	196,18	206,06	196,18
زيوت نباتية	622,82	570,55	54,64	32,64	36,91	42,14	36,91	42,14	36,41	42,14
خضر طازجة	15,38	3,39	688,62	374,50	682,94	564,57	682,94	564,57	682,94	564,57
فاكهة طازجة	234,09	85,20	22,03	7,78	30,82	12,15	30,82	12,15	30,82	12,15
أبقار حية	38,19	58,25	287,28	134,39	354,76	199,49	545,76	200,49	454,76	200,49
لحوم حمراء	78,48	70,106	18,94	22,32	36,28	78,52	19,90	44,66	19,90	44,66
لحوم دواجن	42,20	90,11	67,35	174,32	62,30	172,21	62,30	172,21	62,30	172,21
الألبان ومنتجات	2100,90	621,40	14,36	3,47	19,61	6,90	19,61	6,90	19,61	6,90
البن المحمص	0,02	0,02	260,23	622,59	2,41	2,30	2,41	2,30	2,41	2,30
التبغ	15,20	34,00	247,51	822,92	293,01	799,83	293,01	799,83	293,01	799,83
الألياف	14,23	11,32	8,67	12,63	9,64	13,07	9,64	13,07	9,64	13,07
القطن	12,82	14,52	8,03	11,89	7,00	10,00	0,00	0,01	0,0	0,01

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 33، الخرطوم، 2009، 2013.

وعلى العموم فان اكبر اثر سلبي على الواردات الزراعية العربية يتمثل في ارتفاع فاتورة واردات الجزائر من المنتجات الزراعية نتيجة لارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية من جراء الغاء الدعم الزراعي و تحرير التجارة العالمية للمنتجات.و الجدول التالي يوضح حالة الميزان التجاري الزراعي للجزائر في (2001-2012)

جدول3-4 يوضح تطور الصادرات والواردات الزراعية الكلية للجزائر(2001-2013)

	2002-2001	2005-2009	2010	2011	2012
الواردات الكلية الزراعية	4198,20	6357,49	7826,71	7826,71	7826,71
الصادرات الزراعية	3295,71	1079,09	208,51	208,51	208,51

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 33، الخرطوم، 2009، 2013.

المبحث الثاني: الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فالقطاع الزراعي في عام 1991 كان يمثل 18 % من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1.200.000 شخص أي ما يعادل 25% من السكان النشيطين في البلد. ونتيجة للأزمات المتلاحقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري يسجل نسبة 9% من الناتج الداخلي الخام ويساهم في تشغيل 21% من اليد العاملة، ويشكل قطاع الفلاحة 11% من إجمالي القيمة المضافة لسنة 2004 رغم العجز المسجل على مر السنوات السابقة فإن الفترة 2001-2004 ويكتسب الملف الزراعي أهميته وخصوصيته في المفاوضات المتعددة الأطراف لما يمثله من أهمية بالنسبة للبلدان المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة سواء الصناعية المتقدمة وبالنسبة للبلدان الصاعدة كالصين والهند والبرازيل أو بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للغذاء والسائرة في طريق النمو كالجزائر التي لم تنخرط بعد في المنظمة العالمية للتجارة.

والواقع أن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية لن تكون مقصورة على الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، بل إنها سوف تطول جميع دول العالم سلبا وإيجابا، بدرجة أو بأخرى.

المطلب الأول: الجزائر ورهانات المنظمة العالمية للتجارة

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري وتدفعه إلى ضرورة التفاعل والاندماج مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية وبعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، واستقرار المؤشرات الكلية، عادت

الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما، يضاف إلى ذلك توقيع الجزائر اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أولا: اتفاق الشراكة الأورومتوسطية

لقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيو– إستراتيجية والسياسية، فالخصوصية الاقتصادية للجزائر تتمثل في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، وبالمقابل فإن نسيجها الصناعي ورغم اتساعه إلا أنه لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتوجات الأجنبية لاسيما بعد تراجع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، أما الخصوصية الإستراتيجية فتتمثل في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة إفريقيا، أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل أساسا في الحركية السياسية التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في استكمال الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير[1]. ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، وخاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وانطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية، فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق نوجزها فيما يلي:[2]

[1] يوسفي محمد، **الشراكة الأورو– متوسطية وآثارها على بلدان المغرب العربي**، إدارة، مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، 2000.

[2] لعمى أحمد وعمر زاوي، **انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي على قطاع الزراعة وأثره على السياسات_الزراعية**، مداخلة الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22، 23 أفريل 2003.

وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.

1-وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.

2-دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.

3-تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.

4-تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.

5-إعادة تأهيل الهياكل القاعدية والاقتصادية.

6-دعم الاستثمارات الخاصة، وخاصة خلق مناصب الشغل.

ثانيا: آثار الشراكة الأوروجزائرية

يحمل اتفاق الشراكة مع الجزائر إيجابيات وسلبيات منطقة التبادل الحر الذي يكون له أثر مباشر على الإنتاج الوطني والمواطن والدولة من المعروف أن لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي امتيازات مغرية للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، وهذا نظرا للخصوصيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، ولمكانتها المهمة في منطقة البحر المتوسط، فمن بين هذه الإمتيازات ما استفادت به الجزائر خاصة بقطاع الفلاحة وببعض الصناعات الناشئة الأخرى والتي تمثلت في[1]:

1-لامتيازات المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الاتحاد الأوروبي حيث تضمن الاتفاق ما يقارب 800 منتوج فلاحي.

2-الامتياز المتعلق بفرض حصص لاستيراد مواد زراعية مثل الحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني.

3-إعطاء مزايا أخرى للصادرات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري بالتركيز على نظام الحصص للمواد الأوروبية، وبما أن الجزائر لا تصنف ضمن الدول المصدرة للمنتجات الفلاحية، هذا كون صادراتها لا تتجاوز

[1] متناوي محمد، **المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، المدرسة العليا للتجار، الجزائر، 2003، ص 145.

100 مليون دولار مقابل واردات تتجاوز عادة 2,5 مليار دولار منها ما يقارب 70% من أوروبا فإنها لا تخضع لنظام الحصص.

4-زيادة الإنتاج الداخلي الفلاحي بسبب زيادة الاستثمارات وتنوعها، مع مطابقة المنتجات والسلع الزراعية للمقاييس الدولية وهذا بتحسين المواصفات الفنية والصحية للمنتجات.

5-تكون الشراكة حافزا لمراجعة السياسات الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الإنتاج وترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميزان التجاري.

6- الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية الاقتصادية لما لها من توفير تأمين التفضيلي للمنتجات الزراعية في أسواق الاتحاد الأوروبي.

7- عصرنة القطاع الزراعي وعقلنة تسيير موارده والاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني الأوروبي من خلال الشراكة عبر برنامج التعاون الاقتصادي والتقني.

إن سياسات الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط كانت ترتكز على جانب التنمية أكثر منها على جانب الشراكة ولكن قرار الاهتمام بعد إعلان برشلونة بالجزائر كشريك لما تمثل من مصالح إستراتيجية له وهذا ما يؤدي بالجزائر إلى بناء اقتصاد من نتائجه مواجهة الانعكاسات المترتبة عن الشراكة وما يتجه لها من دعائم وأسس تؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا: مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمتد العلاقة التي تربط الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة حاليا والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة للتجارة GATT سابقا إلى عهد الاستعمار والمرتبطة بالتزامات القوة الاستعمارية في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

1- بقيت الأحوال على ما هي عليه حتى سنة 1987 حين أبدت الجزائر نيتها رسميا في الانضمام إلى الجات لتتمكن من المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة الأوروغواي التي ابتدأت سنة 1986، ولكنها شاركت بالفعل في هذه الجولة ليس كطرف متعاقد ولكن كعضو ملاحظ فقط، رفض طلبها لسببين هامين هما:[1]

[1] بن مسعود عطا لله، مرجع سابق، ص148

أ- **السبب الأول:** غياب سياسة تجارية واضحة من جهة، واعتمادها في تجارة خارجية على المحروقات بنسبة 95% من جهة أخرى، لعدم شمول المحروقات في اتفاقيات الجات، بالإضافة إلى عدم بلوغ جهازها الإنتاجي بعد المرونة الكافية للاستجابة لأي تغير يطرأ.

ب- السبب الثاني: عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات التي سادت الجزائر في تلك الفترة.

2-وفي 07 نوفمبر 1994 أنشأ وزير التجارة لجنة دولية جمعت كل الهياكل المهتمة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بهدف صياغة مذكرة حول هيكل التجارة الخارجية وأبعاد تحريرها.

3- في 30 جانفي 1995 أخذت المفاوضات شكلا يتماشى وأحكام المنظمة وذلك إثر الاتفاق مع الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف الانضمام من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، وتم توجيه سلسلة من 174 سؤال من طرف 50 دولة.

4-في 05 جويلية 1997 تم تسليم الأجوبة عن السلسلة الأولى من الأسئلة وذلك بعد صياغتها من طرف اللجنة المؤسسة من طرف رئيس الحكومة ودراستها من طرف مجلس الحكومة.

5- في أوت 1997 وصلت السلسلة الثانية من الأسئلة والتي بلغت 170 سؤال من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، كان هدفها التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين منها سؤال حول الترتيبات المتعلقة بالسياسة الجمركية والقيمة لدى الجمارك، بالإضافة إلى أسئلة أخرى طرحت من طرف الأعضاء الآخرين، وجاء فيها مايلي:

- 123 سؤال من الإتحاد الأوروبي، متعلقة بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري ونظم حقوق الملكية، وتأسيس الشركات، النظام الجبائي...الخ.

- 32 سؤال من سويسرا حول الأنظمة الضريبية الجزائرية ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال وشروط تأسيس المؤسسات وفروع البنوك الأجنبية...الخ.

- 9 أسئلة من أستراليا وتتعلق على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق والاتفاقيات التفضيلية الجهوية والثنائية.

- 8 أسئلة من اليابان وسؤال واحد من طرف إسرائيل نصت: هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد إسرائيل التي هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة وهل تستطيع الجزائر تحديد نظام

تجاري تطبقه على هذا البلد؟ وكان جواب الجزائر كما يلي: الجزائر عضو في جامعة الدول العربية وتطبق مختلف مستويات المقاطعة التي أقرتها هذه المؤسسة على السلع الإسرائيلية، هذا الإجراء ذو طابع سياسي وليس تجاري، أما المقاطعة فطبقت بناءا على مقتضيات الأمن القومي، وإسنادا على ترتيبات المادة 14 من الاتفاقية العامة الخاصة بتجارة السلع المتعلقة بالاستثناءات العامة[1].

– في 13 أكتوبر 1997 وبعد اتخاذ إجراءات مشجعة من طرف السلطات الجزائرية في الجانب التشريعي، وإلغاء الحواجز غير التعريفة كنتيجة للاتفاق الحكومي مع صندوق النقد الدولي، وتحرير سوق السلع، فاقتصر التفاوض حول تخفيض التعريفات الجمركية وبعث سبل تحرير التجارة الخارجية.

– في 22 أفريل 1998 تم عقد أول اجتماع لفريق العمل لدى المنظمة العالمية للتجارة المكلف بمتابعة ملف المفاوضات، حيث أجابت الجزائر على ما يقارب 300 سؤال.

– في 15 نوفمبر 2002 وبجنيف السويسرية، اجتمع فريق العمل الجزائر/ OMC والمتكون من كل من وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح والسكرتير العام للنقابة المركزية للعمال السيد عبد المجيد سيدي سعيد ورئيس منتدى رؤساء المؤسسات السيد عمار رمضان وهذا بغرض استئناف الجولة الرابعة من المفاوضات والذي من خلاله تم الرد على قائمة من الأسئلة والتي عددها 65 سؤال طرحت من قبل الدول الأعضاء في المنظمة.

ومحتوى هذه الأسئلة حول التشريع الذي يدير اقتصاد البلاد وضرورة الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية بما فيها الخوصصة والخدمات والتعريفات الجمركية، وكذا التخلص من الإجراءات الحمائية التعريفية...الخ، فنجاح هذه المفاوضات أو المفاوضات القادمة مرهون بمدى نجاعة أسلوب تحليل خبرائنا الاقتصاديين لتجارتنا المحلية والخارجية ولاقتصادنا بصفة عامة ومدى جاهزية بلادنا لهذا الانضمام.

– في مارس 2003 جرت الجولة الخامسة من المحادثات المتعلقة بمسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكان ذلك في سويسرا بجنيف، ولقد تم التركيز في هذه الدورة من المفاوضات بصفة أساسية على التقدم الذي أحرزته المفاوضات الثنائية الأطراف، وحول مواصلة اختبار النظام التجاري الخارجي للجزائر وهذا ارتكازا على المذكرة المقدمة في جويلية 1996 والتي تم تجديدها في جويلية 2001، وعلى وثائق أخرى.

[1] ACCESSION DE L'ALGERIE A L'OMC-REPONSE AUW QUESTION ECRITES POSEE PAR : UE, LA SUISSE, L'AUSTRALIE, LE JAPON, ISREAL- MINISTRE DU COMMERCE- AVRIL, 1997.

كذلك تم التطرق من خلالها إلى الردود على الأسئلة التي طرحت في 16 ديسمبر 2002، إضافة إلى ذلك المحادثات حول تطوير ومباشرة تطبيق رزنامة التحولات القانونية والتشريعية في الجزائر تبعا لقوانين

المنظمة العالمية للتجارة، وفي نفس السياق أعلن السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة أن 90% من نصوص القانون الجزائري قد تم تعديله وفقا لشروط OMC.وتعهدت الجزائر في نوفمبر 2004 بتقديم برنامج إضافي يتكون من 36 نص قانوني، 17 متعلق بحقوق الملكية الفكرية.

توجد المفاوضات في مرحلتها الأخيرة من مشروع مذكرة العمل قد تم دراستها خلال الاجتماع التاسع لهذا الفوج الذي انعقد على مستوى المفاوضات المتعددة الأطراف، اجتمع فوج العمل المكلف بمسار انضمام الجزائر في تسعة جولات تم طرح حوالي 1500 سؤال وطلب توضيح بجنيف في 21 أكتوبر 2005.

وكشفت الوزارة أن الجزائر ستتلقى أسئلة جديدة قبل 15 فيفري 2008، وأورد الوزير في لقاء مع الصحافة بمقر وزارته في العاصمة أن من بين 35 دولة التي تدخل ممثلوها في مفاوضات في المنظمة المذكورة، 31 دولة أبدت مساندة ودعما قويا لانضمام الجزائر لمنظمة العالمية للتجارة، وأشار الوزير أن الوفد الجزائري قد تفاوض ثنائيا على هامش الجولة العاشرة مع الإتحاد الأوروبي وسويسرا والإكوادور وكوريا الجنوبية والولايات المتحدةالأمريكية وتركيا واستراليا واليابان، وقد صبت المحادثات حول كيفية عمل المؤسسات العمومية موضحا أن المنظمة تعارض الدعم المالي للمؤسسات.[1]

السؤال: هل تطبق الجزائر سياسة حماية برامج الكمبيوتر والأعمال السينماتوغرافية والفنون؟

الجواب: التشريع الجزائري يعطي للمؤلف الحق في منع استغلال عمله خاصة تحت شكل الاستعمال الشخصي للمصدر.

ونستطيع أن نذكر سؤال هام من الأسئلة المطروحة من طرف أستراليا والتي تبلغ 8 أسئلة:

السؤال: الحليب، السكر، الدقيق، ... لماذا لا تخضع لنظام الأسعار الحر؟

الجواب: لأنها تشكل مواد أساسية وذات استهلاك واسع.

[1] سليم بن عبد الرحمن، **جعبوب يتوقع جولة** جديدة حادية عشر، الخبر، 24 جانفي 2008، ص 11.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة له عدة ايجابيات متوقعة الحدوث كما له عدة سلبيات محتملة في حالة استمرار نمط الإصلاحات غير الناجعة وغياب إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية فاعلة وكُفأة، فمن هذه الآثار ما يتم دراسته اما السلبي والايجابي.

المطلب الثاني: أهداف الشراكة الأوروجزائرية

بشكل عام كان الهدف المعلن من قيام الشراكة جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار والازدهار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل عام مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر.

أولا: أهداف الجزائر من اتفاقيات الشراكة

1- من وجهة نظر الجزائر فإن الهدف الرئيسي من هذا التعاون، وفي ظل وجود التجمعات الكبيرة مثل: نافتا والآسيان، والإتحاد الأوروبي، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية العالمية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة المشاركة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبي الذي يواصل اتساعه، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عمليات التحرر والإصلاح الاقتصادي فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية سواء من الاتحاد

الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.[1]

فإن من المعروف طبيعة العلاقة الخاصة التي تربط الجزائر بأوروبا، وخاصة فرنسا وإلى حد كبير ألمانيا، ليس فقط من حيث اعتماد تجارتها بشكل رئيسي على أوروبا، وإنما بنفس الدرجة لوجود عمالة وجاليات جزائرية مستقرة بفرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام، فأكثر من ثلثي[2] تجارة الجزائر الأساسية تتم مع دول السوق الأوروبية، ونصف صادراتها تذهب إلى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، كما يعمل أكثر من ثلاثة ملايين عامل من

[1] عكة عبد الغني، **منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية واقع وآفاق**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص 39.

[2] المنظمة العالمية للتنمية الزراعية، **دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبيةعلى الزراعة العربية**، الخرطوم،1999، ص 36.

الجزائر في أوروبا، وفي مقابل هذا الاعتماد الكبير لدول المغرب العربي على أوروبا فإن حجم صادرات دول أوروبا إلى دول ربما لا تتجاوز نسبة 1% من إجمالي صادراتها.

2- فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية الجزائرية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من جهة أخرى، مما سيمكن الجزائر من تحقيق فائض كبير خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

3- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على الأراضي الجزائرية.

4- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني من الدول العربية، خاصة ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمصر والجزائر والمغرب، والتي تأتي في مقدمتها البطالة، التي تعد مرتفعة، وذلك أن غالبية السكان في الدول العربية من فئة الشباب[1].

5- هناك عامل آخر يدعو الجزائر إلى الانضمام السريع لاتفاقيات الشراكة مع أوروبا ألا وهو انضمام اثني عشرة دولة أوروبية من[4] أوروبا الشرقية لمعاهدة ماسترخت حيث يتوقع أن يكون لهذا الانضمام نتائج متمثلة في:[2]

أ- إن توفير الدعم المالي لتلك الدول من ميزانية المجموعة الأوروبية من شأنه تقليص المساعدات التي ينشدها الشركاء مع دول المتوسط.

ب- تسمح اتفاقية ماسترخت بحرية حركة الأيدي العاملة الوافدة من دول أوروبا الشرقية والوسطى في دول الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى تخفيض فرص العمل المفتوحة للجزائر على وجه الخصوص.

ت- من المتوقع أن تتسارع عملية نقل الأنشطة الإنتاجية ورؤوس الأموال الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية حيث ما زالت تكاليف الإنتاج مواتية للغاية، وهذا ما يقلل من فرص الاستثمار في الجزائر.

[1] بهاز لويزة وآخرون، **الشراكة الأورومتوسطية كدعامة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي**، الملتقى الدولي القاني " التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق "، جامعة الأغواط، 17،19 أفريل 2007، ص 429.

[2] عطا الله بن مسعود،مرجع سابق،ص144

ج- انفتاح أسواق الاتحاد الأوروبي الكامل لصادرات تنافس جزء منها صادرات الشركاء المتوسطين الفعلية والمحتملة.

ومن ناحية أخرى سيؤدي إنشاء مناطق تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وآسيا/ المحيط الهادي إلى إيجاد أقطاب جديدة للتجارة ورؤوس الأموال والمنتجات التي ستجذبها أسواق ناشئة أو قوية، مما يؤكد ضرورة إسراع الجزائر بقبول مبدأ الشراكة.

ثانيا: أهداف الاتحاد الأوروبي من اتفاقيات الشراكة

إن الأهداف الفعلية من وراء اقتراح هذه الشراكة من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي قد تمثلت فيما يلي:

1- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية خلال فترة من 12 إلى 15 سنة، تكون أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وهو ما سيزيد من حركة التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، نظرا لما تمثله المنطقة العربية من سوق استهلاكية كبيرة.

2- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى الدول العربية جنوبي المتوسط ودعم المدخرات المحلية ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الصادرات وإعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول حتى تكون مستعدة لفتح أسواقها في إطار اتفاقيات التعاون الجديدة وإتمام إجراءات التكييف الهيكلي[1].

3- توسيع منطقة نفوذ الاتحاد الأوروبي لتشمل حوض المتوسط والشرق الأوسط.

4- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات العربية.

5- تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.

6- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد والذي كان يقدم للدول العربية.

7- الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها من دول المتوسط والحد من آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب التوتر والنزاعات التي تنعكس عليه وأهمها الفقر وسوء التوزيع وسباق التسلح والخطر النووي والإرهاب والاضطهاد السياسي والاستبداد والتطرف الديني.

[1] بن عمار لخضر، مرجع سابق، ص 156.

هذا وترى دول الاتحاد الأوروبي في هذا التعاون أن الاستثمار السياسي والاقتصادي يمثل في الوقت ذاته استثمارا إستراتيجيا لمواجهة الاتحاد الأوروبي للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية والفقر والهجرة والتطرف، كما ترى فيه إطارا للاستفادة من مكاسب التوسع الاقتصادي في أسواق الجزائر وهي مكاسب وإن بدت محدودة في المدى القصير لصغر حجم الأسواق المتوسطية، إلا أنها تكتسب أبعادا أكبر في المدى البعيد في ظل تزايد حدة المنافسة العالمية بين القوى الاقتصادية الكبرى، وكذلك في ضوء الآفاق المرتقبة للنمو في منطقة المتوسط.

إضافة إلى ذلك يرى الاتحاد الأوروبي أن هذا التعاون يسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار مؤتمر برشلونة الذي يرى البعض أنه صمم خصيصا لمنافسة آلية قيام السوق الشرق أوسطية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المطلب الثالث: آثار اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية على القطاع الزراعي في الجزائر

إن تحرير التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، وتطبيق اتفاقيات الشراكة مع الدول العربية ستكون له آثار على اقتصاد الجزائر بشكل عام، وعلى القطاع الزراعي بشكل خاص نظرا لما تحمله هذه الاتفاقيات من فرص غير متكافئة في الإنتاج والتصدير للمنتجات الزراعية، وما تمثله من رهانات على الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء على أهم الجوانب والآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية على القطاع الزراعي العربي.

أولا: الجوانب الإيجابية لاتفاقيات الشراكة

في ظل ما يشهده العالم من تكريس لظاهرة التجمعات الاقتصادية الكبيرة، مثل الآسيان ونافتا والإتحاد الأوروبي، فقد رأت الجزائر أنه قد أصبح لزاما عليها ألا تظل بعيدة عن هذه الظاهرة، وإلا تفوتها فرصة الانخراط في واحدة من تلك التجمعات الأكثر موافقة لظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية، وحتى لا تجد نفسها خارج إطار الكيانات القوية التي تشكل منظومة العالم الجديد، ولاسيما في إطار ما شهده العالم من تحولات هامة وأساسية نحو الحرية الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية، والتنافسية القائمة على مقومات التطورات التقنية.

[1] المنظمة العربية للتمنية الزراعية، **دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية...**، مرجع سابق، ص 35.

وفي هذا الإطار فقد بينت الدراسات والمؤتمرات الوزارية التي أقيمت لمناقشة آثار هذه الشراكة، أن لها إيجابيات بالنسبة للجزائر تتمثل أهمها فيما يلي:

1- الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية الاقتصادية، إضافة لما توفره هذه الشراكة من تأمين وضع تفضيلي للصادرات الزراعية الجزائرية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي، والتي يتعذر نفاذها إلى أسواق الإتحاد الأوروبي دون الإبقاء على التفضيلات الممنوحة وتخفيض رسم الدخول لبعض المنتجات الزراعية[1].

2- الاستفادة من المساعدات المالية والفنية والاستثمارات الأوروبية المقدمة لتطوير اقتصادياتها، وذلك لتسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المتواصل، وكذلك تحسين ظروف الحياة للسكان، وخاصة الريفيين ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

3- ستعمل الشراكة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع التبادل والتفاهم بين المجموعات المدنية، وكذلك توفير فرص عمل أكبر للعمالة العربية الفائضة داخل الدول العربية، أو دول الإتحاد الأوروبي.

4- الإسراع في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية في الجزائر لزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتمكن من التعامل مع شروط المنظمة العالمية للتجارة.

5- تحسين المواصفات الفنية والصحية للمنتجات الزراعية الجزائرية[2].

6- تعزيز القدرة على منافسة الدول الأخرى خارج منظمة الشراكة، في أسواق دول الإتحاد الأوروبي.

7- من المتوقع أن يكون لتحرير الاستيراد من المنتجات الصناعية أثر إيجابي على الجزائر، في كافة النواحي النوعية والكمية والإنتاجية والتنافسية، وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية، على المدى القصير أو المتوسط، حيث أنها توفر لرجال الصناعة العرب معدات إنتاجية وتكنولوجية متقدمة بكلفة منخفضة.

[1] رزق الله العيد، **العلاقات التجارية بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) جامعة الجزائر، 2002، ص 102.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية...**، مرجع سابق، ص 187.

8- سيكون الاتفاق حافزا لدفع الجزائر على مراجعة سياساتها الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الإنتاج وترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميدان التجاري الزراعي، ولا يمكن أن يكتب هذا إلا بعصرنة القطاع الزراعي وعقلنة تسيير موارده والاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني عن طريق الشراكة عبر برنامج التعاون الاقتصادي والتقني المسطر[1].

9- المستفيد الأول من هذه الشراكة هو المستهلك بالدرجة الأولى (كمية، نوعية، أسعار تنافسية).

10- إن تطبيق تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام والمدخلات الوسيطة التي تستخدم في الإنتاج الزراعي وفي تصنيع المنتجات الزراعية سيعود بالفائدة على الصناعات الزراعية العربية[2].

ثانيا: الجوانب السلبية لاتفاقيات الشراكة

يمكن تلخيص أبرز السلبيات المثارة حول اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية من المنظور العربي في النقاط الرئيسية التالية:

1- إن اتفاقيات المشاركة الأوروبية وغيرها من اتفاقيات التعاون الإقليمي، ليست اتفاقات اقتصادية وحسب بل لها أهداف سياسية وإستراتيجية قد لا تتفق مع مصالح الجزائر، ومن ثم يتعين تقييمها ككل، وأن لا يقصر الأمر على الجوانب الاقتصادية.

2- يمثل إعلان برشلونة في مجمله رؤية أوروبية بحيث يعتبر الجزائر فيها هدفا أكثر مما يعتبر فاعلا، وبالتالي بدا في بعض الأحيان أن دور الجزائر يقتصر على الاختيار مما هو مطروح مع محدودية إمكانية التعديل أو الامتناع عن الاشتراك في مشروعات مطروحة مقدر لها أن تحكم علاقات الجزائر والإتحاد الأوروبي حتى عام 2010.

3- إن عدم التكافؤ أو التوازن في المراكز التفاوضية لدى الجانبين هو في غير صالح الجزائر عامة، وكذلك ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى الدولة، مقابل التحضير الجماعي والفني المدروس الذي يتسم به أداء

[1] لعمى أحمد، ، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد** ، الملتقى الوطني الأول ، جامعة ورقلة، 2003، ص 07.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي:** الزراعة، الأمم المتحدة، ص 56.

الإتحاد الأوروبي أدى إلى فرض الإتحاد الأوروبي توجها معينا نحو النظرة الشمولية ظاهريا بينما هي محدودة

وجزئية عمليا، إضافة إلى وجود تناقضات داخلية في صلبها، ويظهر هذا جليا في غلق حدودها من جهة والادعاء بالانفتاح من جهة أخرى، علاوة على تجاهلها الاعتراف بالخصوصية الثقافية العربية.

4- إن المشروع الأورومتوسطي هو تجديد لاتفاقيات سابقة وإقرار بأن الحوار العربي الأوروبي قد انتهى، وبذلك تكون الجزائر قد تخلت نهائيا وطواعية عن استمرار علاقتها مع أوروبا في الإطار الجماعي الذي وفرته آلية الحوار العربي الأوروبي خلال عقد السبعينات، ومن جانبه لم يجد التجمع الأوروبي أنه فقد شيئا بتوقف حواره مع الدول العربية مجتمعة، بل من المتصور أنه تخلص من إطار يغلب عليه طابع الجماعة.

5- تعتبر الشراكة الأوروجزائرية شراكة غير متكافئة، تفتح الأسواق الجزائرية على المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح على الأسواق الأوروبية على المنتجات الجزائرية، ذلك أن الإتحاد الأوروبي يكيل بمكيالين، فبالنسبة للصادرات الأوروبية من المنتجات الصناعية يطلب الإتحاد الأوروبي من الجزائر أن تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية، أما بالنسبة للصادرات الجزائرية الضئيلة من المنتجات الزراعية إليه فيضع أمامها العراقيل الكثيرة، حتى لا تدخل ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي[1].

6- إن المعونات الأوروبية المخصصة ضمن برامج الشراكة هي معونات مشروطة سياسيا واقتصاديا، من الناحية السياسية فهي مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا بالشروط نفسها والتي يفرضها البنك والصندوق الدوليين، ولا جدال في أن مثل هذه الشروط تقضي بتبني الجزائر لسياسات تقشفية وانكماشية.

7- تجدر الإشارة بأن هناك عددا من القيود تجعل من منطقة التجارة الحرة الجزائر الأوروبية منطقة غير متكاملة أهمها: تعدد الأنظمة التجارية المنصوص عليها في الاتفاقية، فهناك أربعة أنظمة تتعلق بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، فالمنتجات الصناعية (غير الزراعية والغذائية) محررة تماما من الاستيراد وذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وأما منتجات الصناعات الزراعية والغذائية فهي تخضع للضريبة المسماة بضريبة "

[1] الجوزي جميلة، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي وآفاق "**، جامعة الأغواط، 2007، ص 327.

العنصر الزراعي " الذي يعكس الفارق بين أسعار المدخلات الزراعية في صناعة تلك السلعة في بلدان الإتحاد الأوروبي، وأسعار المدخلات المماثلة الموردة من الدول الأخرى إذا ما كانت التكلفة الاجتماعية لتلك المدخلات أعلى في دول الإتحاد الأوروبي.

8- إغراق الأسواق العربية وخاصة السوق الجزائري بالمنتجات الزراعية الأوروبية المدعمة[1].

وبالتالي ستواجه المنتجات الزراعية العربية منافسة شديدة من المنتجات الزراعية الأوروبية، وهي منافسة غير متكافئة، مما يؤدي إلى تخلي عدد كبير من المزارعين العرب عن أراضيهم، كما يؤدي فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الزراعية الأوروبية إلى اختلال الموازين التجارية الزراعية للدول العربية.

9- يخضع استيراد المنتجات الزراعية والغذائية إلى الإتحاد الأوروبي لبروتوكولات خاصة تختلف من بلد عربي إلى آخر، ومن سلعة إلى أخرى، يحكمها في المقام الأول مبدأ التقييد والخطر مع إعطاء بعض الاستثناءات، وإلى مبدأ التحرير مع وضع بعض التحفظات.

10- سيؤدي انخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، إلى تدني إيرادات الموازنات العامة للجزائر، وإعاقة تنفيذ مشاريع التنمية.

11- إن محاولة هيكلة اقتصاد الجزائر وفقا لمتطلبات هذه الشراكة، يقتضي جهدا كبيرا ومستمرا مما يقلل في الوقت نفسه من الحافز للانضمام على التكامل الاقتصادي العربي.

ثالثا: آثار اتفاقيات الشراكة بشأن نفاذ الصادرات الزراعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية

ويرجع ضعف الصادرات الزراعية الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي، إلى أن اتفاقيات الشراكة تحمل بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية العربية بالمقارنة مع المعاملة التي يوليها الإتحاد الأوروبي لباقي دول العالم على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية، ومن غير المتوقع أن يكون لها دور كبيرة في زيادة القدرة التصديرية

[1] أحمد لعمى، مرجع سابق، ص 70

الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية لعدد من الاعتبارات أهمها:

1- إن نطاق تغطية اتفاقيات الشراكة جزئي ومحدود إلى درجة كبيرة في بعض الحالات سواء من حيث شمول أصناف المنتجات الزراعية المؤهلة للمعاملة التفضيلية أو للمواسم الزراعية التي يسمح لها بدخول الأسواق الأوروبية خلالها.

2- إن التخفيض الجمركي يمس الرسوم القيمية، والتي هي أصلا منخفضة إذا ما قورنت بالرسوم الثابتة التي كان يجب أن يشملها التخفيض أيضا، مما يجعل من هوامش التفضيل المنصوص عليها مسألة وهمية، ولن يكون لها تأثير حقيقي على زيادة نفاذ الصادرات الزراعية الجزائرية.

3- استخدام الإتحاد الأوروبي لما يسمى بسعر الدخول والكميات المرجعية التي يحددها سلفا بهدف تقييد المنافسة من خلال تحديد السقوف الدنيا لأسعار المستوردات وكمياتها عند المعابر الحدودية، وبما يضمن دعم المنتجين الأوروبيين وعدم مزاحمة منتجاتهم الزراعية في الأسواق المحلية وخاصة الفاكهة والخضار، وتتم هذه الممارسة من خلال تحديد الجهة المختصة بالإتحاد الأوروبي لأسعار مرجعية أو استرشادية تحتسب على أساس متوسط سعر المنتجين في أسواق الإتحاد مضافا إليها مخصص لتكاليف النقل من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك خلال سنوات معينة ثم تعتمد مستويات منها كسعر أدنى للمستوردات يعرف بسعر الدخول وهو السعر المدون بفاتورة الاستيراد عند دخول المعابر الجمركية الأوروبية مضافا إليها الرسوم الجمركية المدفوعة.

وتعتبر هذه الممارسة من أكثر الممارسات المشوهة للتجارة على الإطلاق وقد حاربتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بوصفها أدوات دعم وحماية مباشرة تعود إلى عهود قديمة، إلا أن اتفاقيات الشراكة تحفل بمثل هذه النصوص الحمائية في الملاحق الخاصة بالزراعة والتي تقف عائقا كبيرا أمام تنمية الصادرات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية.

4- اتساع استخدام الإتحاد الأوروبي للمعاملة التفضيلية ضمن إطار الحصص الكمية يجعل تلك المعاملة التفضيلية تتضاءل بشكل كبير وتنحصر في نطاق الكميات المسموح بها.

5- هناك شيوع لاستخدام الإتحاد الأوروبي تدابير وقائية خاصة، إذا ما تجاوزت الكميات المستوردة من منتج زراعي معين الكميات المرجعة المحددة، إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي على مستوى العالم أكبر مستخدم لآليات

الوقاية الخاصة وكل ذلك من أجل حماية المنتجين المحليين، ومن المعروف أن هذه التدابير تشمل تقييد المستوردات باستخدام طرق مثل: إلغاء التفضيل الجمركي وإعادة فرض رسوم جمركية أو تضييق حصص الاستيراد أو التوقف تماما عن الاستيراد من ذلك المنتج أو فرض ازدواج من هذه الإجراءات تستخدم في نفس الوقت، وهذه التدابير من شأنها بالإضافة إلى ما هو أصلا موجود من آليات حمائية، حصر أي أمل بزيادة الصادرات الزراعية الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي بشكل ملموس فوق المستويات القائمة، لأن ذلك وإن تم

فستواجه تلك الصادرات بآليات الحماية والوقاية المنصوص عليها.

6- تشدد الإتحاد الأوروبي في المواصفات الفنية والعوائق التي تسببها للتجارة الزراعية والعوائق الأخرى الغير جمركية وخاصة تلك التي ترتبط بالبيئة واستخدام المبيدات وغيرها والتي ستساهم بشكل آخر في تقييد الصادرات الزراعية من الجزائر إلى الأسواق الأوروبية، ومن المعروف مثلا أن مواصفات النوعية الإجبارية بالنسبة للفواكه والخضار التي يطبقها الإتحاد الأوروبي بشكل متحيز على مستورداته من هذه المنتجات والتي لا تنطبق في كثير من الحالات على المنتجات المحلية، وخاصة المتعلقة بحجم المنتجات ووزنها، كان لها أثر كبير في تقييد المستوردات من الخارج.

إن الأثر النهائي لمجموع الاعتبارات السابقة سيتمثل في عدم إيجاد أفق لتنمية حقيقية للصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية في ظل نصوص اتفاقيات الشراكة القائمة، والتي في أحسن الأحوال توفر منفذا ضيقا لحجم قليل من الإنتاج الزراعي العربي، بسبب أشكال الدعم والحماية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن على الدول العربية إعادة النظر في إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام والتكامل الزراعي بشكل خاص في ضوء هذه المتغيرات الدولية، وبالتالي إيلاء الجهد لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعمل على تفعيلها، والالتزام بها التزاما كاملا، مما قد يساهم في توفير فرص نفاذ حقيقية للصادرات الزراعية الجزائرية.

المبحث الثالث: إستراتيجية مواجهة الآثار السلبية للنظام الجديد للتجارة العالمية في المجال الزراعي

إن تحديات النظام التجاري العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية وما قد يخلفه من آثار سلبية وأخرى إيجابية يفرض على الجزائر العمل الجاد في اتخاذ السياسات والإجراءات التي تمكنها من تخفيف الآثار السلبية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية، وتعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية التي تتيحها البيئة التجارية العالمية الجديدة، ويمكن عرض أهم الاستراتيجيات التي يلزم على الجزائر إتباعها لتعظيم الاستفادة من تحرير التجارة العالمية.

المطلب الأول: تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ما من شك في أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف تكون آثاره وانعكاساته على القطاع الزراعي الجزائري، شأنه في ذلك شأن الأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء الإنتاجية أو الخدمية، وذلك في حال نجاحها في التحرير الكامل للتجارة الزراعية الجزائرية من كافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية، وبالتالي على الدول العربية وضع مقترحات محددة لتفعيلها وبخاصة في الجوانب الزراعية وكذا باعتبارها المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي العربي.

أولا: لمحة تاريخية عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)

مع مطلع عام 1998 دخل إلى حيز التنفيذ التطبيق العملي، البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بعد جهود ومحاولات تواصلت في هذا المسار منذ مطلع خمسينات القرن الماضي.

لقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، باعتباره جهة الإشراف على تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية البيئية، وبناء على قرار من جامعة الدول العربية تم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتلبي مطالب الدول العربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية دون أن تتعارض مع نظام التجارة العالمية الجديد، وفي نفس الوقت تستفيد من التغيرات الايجابية التي حدثت في الاقتصاديات العربية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وبناء على ذلك أعلن في 1 جانفي 1998 بداية العمل باتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتكون أول وثيقة عربية جماعية تقر بشكل واضح إقامة منطقة تجارة حرة

عربية تشمل كافة الدول العربية خلال عشر سنوات من 1 جانفي 1998 إلى 31 ديسمبر 2007، وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء اجتماعه في فيفري 2002، الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة محددا

عام 2005 بدلا من عام 2007 موعدا أخيرا لدخولها حيز التنفيذ[1]، وقد وافق على إنشاء المنطقة 18 دولة عربية لتمثل الحد الأدنى من حرية التبادل التجاري بين الدول العربية، ويجوز للدول العربية فرادى أو ثنائية أو متعددة الأطراف أن تقيم منطقة تجارة حرة في فترة تقل عن الفترة الزمنية التي حددها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تطبق المنطقة مبدأ المعاملة الوطنية على المنتجات ذات المنشأ الوطني، وتستهدف إلغاء الرسوم الجمركية القيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء، وقد وافقت دول الخليج الستة على هذا المبدأ، أما الدول الأخرى فقد قدمت كل منها قائمة بالسلع التي ترغب بتحريرها، كما تطبق المنطقة مبدأ الشفافية ووضع آلية لتسوية المنازعات.

وحددت قواعد المنطقة عشرة مواسم لإنتاج المنتجات الزراعية، ومنحها معاملة خاصة لفترة لا تزيد عن سبعة أشهر للسلعة الواحدة وعن 45 شهرا لمجموع السلع، وتقتصر المعاملة على وقف التخفيض المتدرج للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على تلك السلع أثناء ذروة مواسمها وذلك لما لها من أهمية في الاقتصاد الوطني، وتحدد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) عددا من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد لا يتجاوز تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وتعزز الأسس والمعايير الخاصة بالرزنامة الزراعية التوجه بالزراعة العربية نحو التخصص والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية، كما تستهدف تقليص عدد من السلع الزراعية المدرجة في الرزنامة الزراعية مع تقليص الفترات الزمنية، ومواسم الإنتاج الزراعي التي ستطبق، وتتيح الفرصة للدول العربية للتكيف في إنتاجها الزراعي مع عملية التحرير المتدرج للسلع الزراعية وتداولها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[2].

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمية** ،الزراعة، مرجع سابق، ص 56.

[2] www.aljazeera.net/in-depth/international-com/2001/10/10-31-1.htm,op cit.

ثانيا: المعوقات التي تعترض منطقة التجارة الحرة العربية في المجال الزراعي

يواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق الآمال والمطموحات المرجوة منها، رغم انضمام أغلب الدول العربية إلى هذه المنطقة، ويمكن إبراز أهم تلك المعوقات فيما يلي:

1- المعوقات السياسية:

من أهم لإقامة وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الجزائر والدول العربية هو ضعف الإرادة السياسية لإقامة مشروع اقتصادي قومي متكامل، وبدون توافر العزم السياسي الجماعي يصعب إقامة أي شكل فعال من أشكال التكامل، كما أن التقلبات السياسية العربية تنعكس سلبياتها على أي مشروع تكاملي عربي، هذا بالإضافة إلى انعدام اشتراك الشعوب في تكوين رأي عام يدعم الإرادة والتوجه نحو التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، أضف إلى ذلك التبعية السياسية والاقتصادية للجزائر بالدول الغربية، وتعتبر النزعة القطرية والتركيز على ذرائع السيادة والمصلحة الوطنية من أهم المعوقات التي تؤدي إلى وهن الإرادة السياسية في اتجاه التكامل الاقتصادي.

2- المعوقات الاقتصادية:

إلى جانب المعوقات ذات الصيغة السياسية، فإن الجزائر لا تزال تواجه بعض المشاكل ذات الصبغة الاقتصادية التي أعاقت العديد من تجارب ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي، ولا تزال بدرجة أو بأخرى تعوق مسيرة وتقدم الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وترجع هذه الأسباب في معظمها إلى تخلف الهياكل والبنية الاقتصادية في الجزائر و الدول العربية عامة، والمشاكل التي تعرفها القطاعات الاقتصادية، والتي من بينها القطاع الزراعي، أضف إلى ذلك تبعية الاقتصاديات العربية بشكل كبير للاقتصاديات الغربية.

3- معوقات التبادل التجاري والزراعي البيني (بين الجزائر والدول العربية):

أ- **فرض قيود غير جمركية:** لا تزال العديد من المنتجات العربية المستوردة من الدول الأعضاء في الاتفاقية تخضع لتراخيص الاستيراد، وهناك أيضا القيود النقدية التي تطبق وتعقيدات الإجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية، كما لا زالت بعض الدول العربية تطبيق قوانين تمنع الاستيراد، وتتم عملي

المنع هذه تحت مبررات حماية الإنتاج المحلي أو لأسباب بيئية أو صحية، بينما هناك قائمة للمنتجات التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه (الدينية، الأمنية، الصحية، البيئية) وهذه القائمة قد أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فإن أي منع خارج هذه القائمة يعتبر مخالفا لأحكام البرنامج التنفيذي ومعوقا لمسيرته.

ب- البيروقراطية الإدارية والتشدد في تطبيق شروط ومعايير الجودة: تبالغ بعض الدول العربية في الشروط التي تطلبها للسماح بدخول المنتجات العربية المستوردة، وبطريقة تؤدي إلى عرقلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة، حيث تشترط هذه الدول تطبيق مواصفاتها القياسية المحلية على المنتجات المصدرة إليها، وقد يكون ذلك وضعا عاديا، لكن كثرة إجراءات الحصول على الشهادات المطلوبة يجعل ذلك قيدا على استيراد المنتجات العربية، يضاف إلى ذلك تعدد الجهات والاختبارات التي تخضع لها المنتجات، وفي كثير من الأحيان تتواجد المختبرات في مدن مختلفة مما يهدر كثيرا من الوقت، لذا فإن المبالغة في تطبيق مثل هذه الاشتراطات لا ينسجم مع مبدأ المعاملة الوطنية الذي أقره البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.

ج- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تفرض عند الاستيراد: هناك دول عربية تفرض رسوما وضرائب غير جمركية عند استيراد المنتجات العربية مثل: رسم الترخيص للاستيراد أو رسوم مكملة للاستيراد وقد تزايد أنواع هذه الرسوم في بعض الدول العربية عن عشرة أنواع مختلفة من الرسوم والضرائب، والتي يتم تحصيلها في أماكن متباعدة، ويعتبر فرض هذه الرسوم مخالف للاتفاقية لأنها تفرض على المنتجات العربية المستوردة ولا تفرض على المنتجات المحلية المماثلة أو تفرض بقيم مختلفة، مما يخل بمبدأ المعاملة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى أشار البرنامج التنفيذي إلى أن التخفيض المتدرج ينصب على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل[1].

د- أسلوب التقييم الجمركي: تختلف الدول العربية في تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة فبعض هذه الدول أعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومن ثم فهي ملتزمة باتفاقية التقييم الجمركي وعليها تسوية أوضاعها لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمة معتمدة لأغراض الرسم الجمركي، وهناك دول عربية أخرى هي تلك التي

[1] باكير عامر وآخرون، **تطور التجارة العربية البيئية والتكامل الاقتصادي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤكر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي،الجامعة الأردنية،20-23،ص 68.

لم تنظم إلى منظمة التجارة العالمية، حيث تتبع نظام يمكنها من إعادة تقييم فواتير الاستيراد وفق نظم محلية توضع لهذا الغرض، ويفرض الرسم الجمركي حسب القيمة المحسوبة وليس القيمة المسجلة في فاتورة الاستيراد.

هـ- تطبيق القوائم السلعية والرزنامات الزراعية المدرجة في الاتفاقيات الثنائية: أعطى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الدول العربية الأعضاء حق تبادل إعفاءات وامتيازات فيما بينها تفوق ما هو وارد في البرنامج، سواء كان ذلك ثنائيا أو متعدد الأطراف، وهذا يعني أن الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة بين الدول العربية، عليها ألا تقل في معاملتها التفضيلية عما توفره منطقة التجارة الحرة، وإلا اعتبر الاتفاق الثنائي مقيدا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد لوحظ أن بعض الاتفاقيات الثنائية تتضمن قوائم سلعية ورزنامات لم ترد في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، وتكون الأولوية في التطبيق في مثل هذه الحالات للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.

و- قصور هياكل النقل: يعتبر قصور هياكل النقل البري والبحري والجوي من أهم أسباب ضعف التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية، إذ لا تزال العديد من الدول العربية لا تتوفر بها طرق برية تربط بينها،

لذا فإن تنشيط التبادل التجاري الزراعي العربي يحتاج إلى وضع إستراتيجية شاملة للنقل تأخذ في اعتبارها العوامل التي تعيق حركة التنقل فيما بين الدول العربية[1].

ز- الإجراءات الحدودية: بالرغم من أن موضوع طول وتعقيد الإجراءات الحدودية ما بين الدول العربية يندرج في إطار كفاءة التجارة أكثر مما يندرج تحت تحرير التجارة العربية البيئية، إلا أن تعقيدات الإجراءات الحدودية تؤثر سلبا على تحرير التجارة العربية، وتؤدي إلى تهميش الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للسلع العربية، ومن ثم تؤدي إلى نقص قدرتها التنافسية أمام السلع غير العربية، خاصة وأن معظم التجارة العربية البيئية تتم عبر الحدود البرية.

ح- غياب آلية المتابعة الميدانية للتطبيق لدى الدول الأعضاء: تنشئ منطقة التجارة الحرة العربية مصالح اقتصادية متجددة داخل الدول العربية، ويتم ممارسة النشاط التجاري والعمليات التجارية بشكل يومي، مما يحتاج إلى آلية متابعة مستمرة داخل الدول الأعضاء، والمتابعة الذاتية النابعة من إدراك الدول العربية لأهمية نجاح هذه المرحلة من مراحل التكامل والتي تعتبر أساسية لتحقيق التقدم المنشود نحو مستويات أكثر تقدما على هذا

[1] www.sami.ws/news.php?action=view&id=709&77bcd9635b727ee6eb960381344l8a4e,le 18/06/2007.

المسار، مثل هذه الآلية لا تزال غائبة ولا وجود لها، وبالتالي يمكن إقامة مثل تلك الآلية القطرية على نحو أو آخر ويمكن على سبيل المثال أن تكون على هيئة مكاتب في الغرف التجارية تخصصها الأقطار الأخرى

للأطراف في منطقة التجارة الحرة العربية، فضلا عن أهمية وجود آلية متخصصة للمتابعة والتقويم على المستوى العام.[1]

ط- عدم تطبيق الاستثناءات: تشكل الاستثناءات محاولة لتحقيق توازن مؤقت بين المصالح الاقتصادية على المستوى المحلي والمصالح الاقتصادي التي يمكن تحقيقها على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية، نتيجة اختلاف مستويات التطور الاقتصادي واختلاف درجة تحرر القطاعات الاقتصادية بالاستثناءات في إطار مناطق التجارة الحرة، أو درجات أعلى من التكامل الاقتصادي فهي تهدف إلى إعطاء فترة زمنية للتكيف الاقتصادي مع الأوضاع الجديدة للدول التي ترى أن مصالحها الاقتصادية قد تتعرض للخطر نتيجة فتح المنافسة مع سلع باقي الدول الأعضاء، إلا أن هذا الحق في الاستثناء لا يتحقق إلا بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وللفترة الزمنية التي يحددها[2].

ثالثا: سبل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

حتى يتسنى بلوغ المستويات الأعلى من الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتطلب الأمر العمل الجاد وفق إرادة جادة وصادقة ومشتركة من كافة الأقطار ليس فقط لمعالجة المشاكل والمعوقات القائمة والبحث عن حلول مناسبة لها، وإنما الإسراع بوتيرة العمل التكاملي العربي الذي تعتبر منطقة التجارة الحرة خطوة على طريقه ينبغي الحرص على نجاحها وبذل كافة الجهود لبلوغ أهدافها بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة، وذلك من خلال مايلي:

1- تنسيق السياسات الزراعية العربية:

إن تنسيق السياسات الزراعية العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية، وبخاصة تلك التي تتشابه بيئاتها المناخية والظروف الطبيعية، يعتبر من أهم سبل تعزيز التعاون والتكامل الزراعي العربي، حيث يساهم ذلك في

[1] بن عمر لخضر ،مرجع سابق،ص 160

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **لقاء كبار المسؤولين المختصين لمتابعة الأداء وتطبيق الأحكام_للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، تونس 3-5 مارس 2003، الخرطوم 2003، ص 25.

تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية من خلال آليات التعاون والتكامل الزراعي العربي، وعلى رأسها الاستثمارات المشتركة والتبادل التجاري وتوفير حرية حركة القوى العاملة الزراعية بين الدول العربية.

إن مطلب تنسيق السياسات ليس بالأمر الهين من الناحية التطبيقية والعملية حيث أنه يتطلب توافر أقصى مستويات الإرادة السياسية والشعبية، التي تركز على أقصى درجات الاقتناع الموضوعي بضرورة وجدوى التكامل الاقتصادي، وبأن الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية للدولة يمكن تحقيقها بدرجة أعلى وكفاءة أكبر من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الجماعية للدول أعضاء المنطقة، لاسيما في الأمد المتوسط والطويل حتى وإن تضمن ذلك بعض الأعباء والتضحيات في المدى القصير.

2- حرية انتقال رؤوس الأموال العربية وإقامة المشروعات المشتركة:

تعتبر حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر والدول العربية من أهم عوامل تعزيز مستويات الأداء لقطاع الزراعة لدى الجزائر كما تعتبر إقامة المشروعات الزراعية المشتركة من أهم أدوات وآليات العمل العربي لتحقيق التشابكات الإنتاجية والتفاعل والتكامل بين القطاعات الاقتصادية العربية، وبدون تفق الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية التي تتمتع بموارد زراعية وفيرة كالجزائر، إلى دخول رؤوس الأموال العربية لإقامة المشروعات الزراعية الضخمة، الأمر الذي سيساهم في تحسين تخصيص الموارد الزراعية وزيادة الإنتاج وتنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية والجزائر على أساس توفر فوائض إنتاجية للتصدير إلى هذه الدول.

ولتشجيع الاستثمار المقترح لابد من منح المستثمر والمقاول العربي نفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها نظيره المحلي، وكذا تشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال والعمالة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار وتوفير النظم والتشريعات والهياكل المؤسسية لهذا الغرض.

3- تفعيل دور القطاع الخاص الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الخاص هو الأكثر مرونة وقدرة على تحويل القرارات الجزائرية الخاصة بإقامة تعاون زراعي عربي إلى واقع ملموس، من خلال الاستجابة إلى الحوافز والآليات المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية، ولهذا يجب إشراك القطاع الخاص والغرف التجارية في وضع وصياغة وتعديل السياسات

والإجراءات والنظم لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضرورة قيام اتحاد الغرف التجارية و تقديم تقرير دوري يتضمن رأي وموقف القطاع الخاص في منطقة التجارة الحرة العربية، ومن أجل ذلك يجب توفير المعلومات التي يحتاجها القطاع الخاص وخصوصا بالنسبة لفرص التصدير المتاحة والمواصفات الواجب توفرها في السلع والمنتجات الزراعية المرغوب في تصديرها، وكذلك توفير التسهيلات والضمانات الملائمة لاتخاذ قراراته الاستثمارية، مما يعني ضرورة دراسة احتياجات القطاع الخاص وكيفية تسهيل الإجراءات والمعاملات المطلوب تقديمها له.

4- تعزيز المبادلات التجارية بين الدول العربية والجزائر:

- يجب أن تهتم الدول العربية بدراسات الميزة النسبية والتخصص للحاصلات والمنتجات الزراعية، حتى يمكن لهذه الدول إعادة النظر في شكل توزيع مواردها الزراعية، بما يسمح بالتخصص والذي يعتبر أساس التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، وقاعدة هامة ورئيسية لازمة وضرورية من أجل تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- العمل على تطوير قواعد المنشأ وفقا لمعيار المكون العربي المشترك لتنمية التجارة العربية البيئية.

- يجب أن تقوم كل دولة من الدول المشاركة في المنطقة بدراسة المكاسب والخسائر التي نتجت عن هذا التطبيق، على أن يتم إعادة توزيع هذه المكاسب والخسائر بشكل يسمح للجميع بالمشاركة العادلة فيها.

- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي وتقنية المعلومات والاتصالات، أن ضعفه وتخلفه من أهم أسباب فشل استراتيجيات التنمية في معظم الدول العربية وتخلفها عن مواكبة التطورات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وعدم قدرتها على تنمية القدرات الوطنية لإنتاج واستغلال المعرفة التكنولوجية والعلمية في نمو وتطوير الإنتاج الزراعي بأبعاده الكمية والكيفية، مع التأكيد على الأهمية الحيوية للتكامل في مختلف مجالات البحث العلمي عربيا، وتبادل تعميم الاستفادة بنتائج البحوث فيما بين دول المنطقة الحرة.

- الاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في ميادين التسويق والترويج والتغليف ومعاملات ما بعد الحصاد، من أجل التعريف بالمنتج المحلي وإكسابه ثقة المستهلك فيه، وكذلك الارتقاء بجودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يستطيع منافسة مثيله الأجنبي داخليا وخارجيا.

– التنسيق بين الدول العربية في مجالات الإنتاج، التخصص في إنتاج منتجات زراعية معينة في بلد أو عدة بلدان عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها، وتوجيه السياسات الزراعية في هذا الاتجاه، ومن خلال هذا التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية يمكن تخفيض حدة التنافس في الأسواق العربية، والارتقاء بمستويات الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتحقيق فوائض عربية صافية يمكن تصديرها للسوق العالمية.

– الاتفاق على المواصفات والمقاييس المتبادلة بين الدول الأعضاء ووضع الحد الأدنى للمواصفات المقبولة (المواصفات، الجودة، الحفاظ على البيئة).

– اعتماد نظام مرن في مجال المدفوعات يمكن من تحويل الأرصدة الدائنة في حساب المدفوعات التجارية العربية إلى مقابلها من العملات الصعبة في حالة الضرورة.

– منح الدول العربية الأكثر تضررا فترة سماح للتدرج المرحلي في خفض التعرفة الجمركية بمعدلات استثنائية على وراداتها العربية، والعمل على مساعدة الدول العربية الأقل تطورا على استقطاب الاستثمارات الزراعية من خلال زيادة المنح والمعونات العربية كاستثمارات مباشرة في مجال البنية الأساسية[1].

المطلب الثاني: إستراتيجية التكامل الزراعي بين الجزائر و الدول العربية

إن لتحرير التجارة العالمية الزراعية وما يترتب عنها من آثار سلبية خطيرة على القطاع الزراعي في الدول العربية يتطلب العمل الجاد والمشترك لمواجهة هذه الآثار، حيث أن حقائق النظام التجاري العالمي الجديد تؤكد عدم فعالية الدور الفردي الذي تقوم به أية دولة في مجال التفاعل مع اقتصاديات السوق العالمية.

إن ازدياد مشكلة الغذاء بسبب عدم تطابق معدلات النمو الإنتاجي مع نمو الاستهلاك، الشيء الذي أدى بالدول العربية إلى استيراد حاجياتها الغذائية من السوق العالمية، وهو ما جعل الدول العربية سوقا للمنتجات الغذائية للدول المتقدمة، الشيء الذي قد يعرض الدول العربية إلى مخاطر عديدة، وهذا نظرا لارتباط العوامل السياسية بالغذاء، وبإمكانية استخدامه كورقة أو سلاح للضغط به على الدول العربية لانتزاع مواقف سياسية.

[1] المنظمة العربية للتمنية الزراعية، **تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، ديسمبر 2001، ص ص 74، 75.

إن هذه الآثار والتحديات تفرض على الجزائرو الدول العربية المضي في عملية التكامل الزراعي مع بعضها، من أجل رفع قدرة القطاع الزراعي العربي لمواجهة هذه الآثار.

أولا: المرتكزات الأساسية للإستراتيجية:[1]

– إن الإستراتيجية تأخذ في الحسبان حرية المشاركة في العمل من قبل القطاع العام والخاص، وهذا بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في إطار المشروعات المشتركة المنبثقة بين الأطراف المعنية، وهذا في المجالات التي تتوفر على حد أدنى من الاتفاق، ثم التوسيع في التعاون في المجالات الأخرى ودائما في إطار التدرج.

– إن التكامل الزراعي العربي له مستويات أحدهما قطري والآخر قومي، وبالتالي فعلى الإستراتيجية مراعاة ذلك بحيث أن التنسيق بين المستويين يعد أمرا ضروريا، لأن تحقيق التنمية الزراعية على المستوى القطري يتطلب جهودا قطرية في حين يتطلب تكاثف الجهود العربية إلى المستوى القومي لتحقيق التنمية الزراعية.

– تأتي الإستراتيجية كإطار شامل لمعالجة مشاكل التكامل الزراعي العربي، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل التدرج والمرحلية بدءا ببعض المنتجات ومن ثم إلى جميع المنتجات مع إعطاء فترة زمنية كافية لذلك كما هو الحال بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة.

– تهيئة المناخ الملائم للتنمية والاستثمار من حيث السياسات والتشريعات والأطر المؤسسية والتنظيمية والإجرائية.

– جلب كافة الشرائح المنتجة من الإطارات الفنية والمدربة وخريجي المعاهد والجامعات وذلك للمساهمة في التنمية الزراعية.

– التوجه الرئيسي نحو تصنيع المدخلات والمعدات الزراعية.

ثانيا: الأهداف الرئيسية للإستراتيجية:

إن أهداف التكامل الزراعي العربي يمكن إيجازها انطلاقا من المرتكزات السابقة كالتالي:[2]

[1] بن عمار لخضر، مرجع سابق،ص 172

[2] سالم توفيق النجفي، **إشكالية الزراعة العربية (رؤية اقتصادية معاصرة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 112.

– الاستغلال العقلاني للموارد الزراعية والمالية والبشرية المتاحة في الدول العربي مع الأخذ في الاعتبار عوامل التخصص والتوازن الإقليمي في التنمية وفقا للميزات النسبية لكل إقليم واستخدامها استخداما متكاملا في إطار الخطة والأهداف القومية.

– الوصول إلى نسب مرضية من الاكتفاء الذاتي خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية الإستراتيجية كالحبوب[1] مثلا، مما يتطلب زيادة القدرة الإنتاجية ودفع قواعد التجارة البيئية وإلغاء كافة القيود على تبادل المنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وفرض سياسة حمائية عليها من المنافسة الخارجية مع إقامة الوسائل اللازمة لتخزينها وترحيلها.

– رفع مستوى المعيشة للعاملين في القطاع الزراعي، وخاصة الريفيين منهم، وهذا بزيادة دخولهم المزرعية.

– إنشاء مناصب شغل في القطاع الزراعي مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة وتحسين الدخول ودفع عجلة التنمية الزراعية.

– إزالة الحواجز المعيقة لحركة التجارة الزراعية العربية البيئية من أجل الوصول إلى حالة التكامل الزراعي العربي ومن ثم التكامل الاقتصادي العربي باعتبار القطاع الزراعي مدخل رئيسي للتكامل الاقتصادي العربي.

ثالثا: منهجية ووسائل تنفيذ الأهداف الرئيسية للإستراتيجية

إن عملية تنفيذ الإستراتيجية مرهون بإرادة الدول العربية والهيئات والمؤسسات القائمة والتي تعمل في إطار التكامل العربي، كما أن تنفيذ أهداف الإستراتيجية قد يتطلب فترة من الزمن، وبالتالي تكون هناك وسائل يتم تطبيقها على المدى القصير وأخرى على المدى البعيد:[2]

[1] Conseil National Economique et Social, Adhésion de L'algerie A L'organisation Mondial du commerce (OMC), 2002, P 27.

[2] بن عمر لخضر، مرجع سابق،ص 175

1- الوسائل الممكن اتخاذها في المدى القصير:

إن الوسائل الممكن اتخاذها في المدى القصير على المستويين القومي والقطري لا تتطلب سوى قرارات ولوائح تنفيذية مع توفر الإرادة السياسية لذلك والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- **زيادة فعالية الاستثمار العربي المشترك:** سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو القطاع الخاص وذلك من خلال:

- تقييم المشروعات الزراعية بوجه عام ومعرفة الأداء الاقتصادي ويتضمن ذلك تقييم الوضع العام في القطاع الزراعي على المستوى المالي والاقتصادي لهذه المشروعات المشتركة والنتائج التي توصلت إليها إضافة لمساهمتها في التنمية الزراعية بصفة عامة وإنتاج الغذاء بصفة خاصة، وبعد عملية التقييم هذه تتم معرفة النتائج، وفي نفس الوقت يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وهذا بتعديل مسار التنمية الزراعية وتطويرها تحسين كفاءتها الإنتاجية.

- إعطاء أهمية بالغة للمؤسسات العاملة في حقل الاستثمار الزراعي، وهذا بجلب الموارد المالية، واستثمارها داخل المنطقة العربية خاصة من قبل القطاع الخاص باعتباره يتحمل جزءا من المسؤولية في الاستثمارات العربية الخاصة المشتركة، ولا يكون ذلك إلا من خلال تحسين ظروف الاستثمار في الدول العربية.

ب- تطوير السياسات المقترحة للتكامل الزراعي: حيث أن الخلافات السياسية العربية كانت من الأسباب التي حالت دون تنفيذ العديد من الاستراتيجيات، ومن المفروض أن يكون الفصل مابين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، بحيث يتطلب ذلك تحديد العمل الاقتصادي ووضع المصلحة العليا فوق كل اعتبار، ويمكن تلخيص تلك السياسات فيما يلي:

- الشروع في تنفيذ حرية التجارة داخل المنطقة العربية بصفة تدريجية، ولبعض المنتجات الزراعية حسب الأوضاع القائمة، حتى لا يتم التأثير على التعريفة الجمركية التي تخشى منها العديد من الدول العربية.

- تشجيع القطاع الخاص على عقد الصفقات بصفة متكافئة بينه وبين القطاع الحكومي، كما يستحسن التعامل بالأسعار العالمية حتى يتم تشجيع المستثمرين الخواص.

– تهيئة بعض المؤسسات المالية العربية كصندوق النقد العربية والبنك الإسلامي للتنمية لتوفير الائتمان اللازم للتجارة البيئية الزراعية، خاصة الدول المتضررة من إلغاء القيود الجمركية على بعض منتجاتها الزراعية المعنية بالتبادل التجاري.

– تشجيع الاتفاقيات خاصة التي تعمل في إطار المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب مثلا: الهيئة العربية لإنتاج الحبوب التي تشترك فيها أربعة دول هي مصر وسوريا وليبيا والسودان برأس مال مشترك وهذا بهدف استغلال الموارد المتاحة في هذه الدول العربية حسب مبدأ التخصص والميزة النسبية[1].

– تشجيع ودعم الاتحادات والهيئات المنتجة في المجال الزراعي كاتحاد منتجي الأسماك، واتحاد منتجي الأسمدة الكيميائية، واتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، وهذا لجعلها فعالة ومساهمة في التنمية الزراعية.

– تشجيع المستثمرين على مبدأ حق الامتياز والذي يتمثل في منح الدول العربية في استغلال الموارد المتاحة على المدى الطويل كإعطاء شركة عربية (سواء كانت عامة أو خاصة) مثلا: حق الامتياز للاستثمار في منطقة بكاملها ولإنتاج منتجات معينة وتسويقها داخل الدول العربية.

– التنسيق والتعاون بين الهيئات والمؤسسات العربية في المجال الزراعي، وتوزيع المهام والأدوار حسب الاختصاص (تقسيم العمل) بما يزيد من الفعالية وكفاءة الأداء بحيث يتم ذلك عن طريق التقسيم بين المنظمات العربية إضافة للتنسيق مع الهيئات والمؤسسات القطرية، إلى جانب المنظمات العالمية والإقليمية.

– التنسيق في مجال التجارة الخارجية بين الدول العربية (ثنائيا أو إقليميا أو جماعيا) وهذا في كيفية تبادل المنتجات الزراعية والذي تراعى فيه احتياجات الدول العربية أولا، وضمان حق الفرص المتكافئة.

3– تحسين مستوى فعالية الإعلام العربي: إن قطاع الإعلام العربي بمختلف أشكاله يتحمل هو الآخر جزءا من المسؤولية وهذا للمساهمة في عملية التنمية والتكامل في المجالات الاقتصادية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة وهذا كالتالي:

[1] بن عمار لخضر،مرجع سابق،ص 175

– تدعيم المؤسسات والهيئات المتخصصة في المجال الزراعي، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض الهيئات، وهذا بالترويج عن طريق الدوريات والنشرات والدراسات التي تقوم بها تلك الهيئات.

– دعم الجهود المبذولة في إطار الوضع الزراعي الغذائي، وذلك بعقد الندوات والمؤتمرات والدراسات، وتشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في القطاع الزراعية

2- الوسائل الممكن اتخاذها في المدى البعيد: و تتمثل هذه الوسائر و اللإجراءات في :[1]

1- تحرير التجارة داخل المنطقة العربية: ترتبط التجارة ارتباطا وثيقا بالإنتاج ومدى تحقيق الفوائض الاقتصادية، وبالتالي للاستفادة من تحرير التجارة لابد من تحقيق فوائض إنتاجية قادرة على المنافسة.

2- التنسيق في ميادين الإنتاج: وهذا بالتخصص في إنتاج السلع الزراعية حسب الميزة النسبية التي تمتاز بها كل دولة، ويتم ذلك وفقا للتخصص وتقسيم العمل، وهذا الإجراء من شأنه أن يحد من منافسة الدول العربية لبعضها البعض، وهذا ليس معناه أن الدولة التي تتخصص في إنتاج معين لا تقوم الدول الأخرى بإنتاجه، بل الدولة التي لها ميزة نسبية في محصول ما، عليها بزيادة الطاقة الإنتاجية ونفس الشيء بالنسبة للدول الأخرى.

3- إصلاح البنى الإنتاجية العربية: وهذا العمل يتطلب توفير الموارد المادية والبشرية في الدول العربية التي يتم انتقاؤها داخل المنطقة العربية ذات الفوائض المالية بدعم الدول الأخرى المنخفضة الدخل خاصة التي تتوفر على موارد زراعية عالية كالسودان مثلا: والتي بإمكان أراضيها تغطية جزء كبير من الاحتياجات الغذائية العربية، وهذا في إطار تقاسم المنافع والأعباء.

4- إنشاء مخزون إستراتيجي من الغذاء: لقد سبق وأن تناولت هذه الفكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في العديد من دراساتها في إطار برنامج الأمن الغذائي، وذلك تفاديا للضغوط من قبل الدول المتقدمة، بحيث تساهم كل الدول العربية في تكاليف هذا المخزون.

5- زيادة فعالية القاعدة الأساسية: ويتم ذلك عن طريق ربط الدول العربية بمختلف وسائل النقل البري والبحري والجوي، مما يساعد على إنشاء أسواق كبيرة داخل الدول العربية.

6- المحافظة على البيئة الزراعية وصيانتها: تتمثل هذه العملية في مقاومة التصحر والجفاف والمحافظة على الموارد المائية والأغذية ومقاومة التلوث والأمراض، وهذا من أجل المساهمة في زيادة الإنتاج والتي تكون على شكل تعاوني بين الدول العربية.

7- إرساء وتعميق فكرة التكامل بين الدول العربية: وهو أمر ليس بالهين، بل يتطلب فترة زمنية طويلة وهذا نظرا لارتباطه بقضايا التعليم والثقافة، وفي هذا الإطار يمكن تخفيض نسبة الأمية المنتشرة في الدول العربية، وهذا عن طريق الإنفاق على التعليم والبحث العلمي مما يساهم في تحسين قدرات الموارد البشرية وتكوينها باعتبارها تساهم في عملية التنمية وتوفير المناخ الملائم لقبول فكرة التكامل وإنجاحه.

المطلب الثالث: إستراتيجية تعامل الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة

إن آثار النظام التجاري العالمي الجديد تفرض على الدول العربية مواجهتها بأنجع السبل لمحاولة التقليل من آثارها السلبية، وباعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة هي الهيئة الوحيدة المشرفة على تحرير التجارة العالمية، وبخاصة المنتجات الزراعية، لذا فإن الدول العربية مطالبة بالتنسيق والمتابعة بصفة مشتركة من أجل اكتساب أكبر المنافع من المفاوضات التجارية.

أولا: انضمام كافة الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن حقائق النظام التجاري العالمي تؤكد عدم فعالية الدور الفردي الذي تقوم به أي دولة في مجال التفاعل مع اقتصاديات السوق العالمية، والتماشي مع منهجية التنسيق والتكامل على المستوى العربي، فإن انضمام الجزائر والدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر ذو أهمية كبرى وذلك للاعتبارات التالية[1]:

- أصبحت المنظمة العالمية للتجارة واقعا عمليا تشمل عضوية معظم دول العالم، وهو ما يؤكد على أن غالبية التجارة العالمية من السلع والخدمات تنظم وفق اتفاقيات هذه المنظمة، ومنه فإن التعامل مع المجتمع الاقتصادي والتجاري العالمي أصبح أمام الأطراف خارج هذه المنظمة حيث تنعكس عليهم كافة الآثار السلبية لمقررات تحرير التجارة دون أن يكون لهم الحق في الانتفاع بالجوانب الإيجابية التي توفرها وتضمنها.

[1] بن عمار لخضر،مرجع سابق،ص177.

– إن انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة مستقبلا وبعد التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من المزايا والايجابيات التي توفرها نظم التجارة الدولية الجديدة للدول الأعضاء داخل التكتلات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون في موقع تفاوضي أقوى مقارنة بباقي الأطراف.

– إن المبادرة باستكمال العضوية والحصول عليها داخل المنظمة العالمية للتجارة، يحقق الإسراع في الحد من الآثار ومتضمنات مقررات التجارة العالمية، ومن ثم اتخاذ تدابير وإجراءات التكيف والملائمة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والتسويقية والتصديرية مع هذه المتضمنات ذات تأهيل وقدرة على التفاعل معها في الأمد القصير.

– إن عدم انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة ومع مرور السنين ستزداد إجراءات تطبيق تخفيض التعريفات الجمركية، وإزالة العوائق التجارية، ومن ثم تزداد الالتزامات والشروط التي تضعها الدول الأعضاء في مفاوضاتها مع الدول الجديدة والتي تريد العضوية في المنظمة، مما قد يؤدي إلى صعوبة إجراءات قبول العضوية الجديدة، وقد اتضح ذلك من خلال ما تواجهه بعض الدول العربية التي لا تزال في مرحلة التفاوض من أجل العضوية الكاملة كما هو الحال للجزائر.

ثانيا: الإعداد والتنسيق الجيد للمفاوضات التجارية بشأن الزراعة

بات من الواضح جدا أن الدول النامية ومن بينها الجزائر تعاني من وجود بعض الثغرات والالتزامات التي لا تتناسب وظروفها وأوضاعها، كما ظهرت بعض الآثار السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الزراعي، كما أن هناك بعض الجوانب في تطبيق الاتفاقية تعمل على كبح ما تم تحقيقه من ثمار التنمية الزراعية خلال الفترات الطويلة السابقة، وكل هذا إنما يتطلب التحضير والعمل الجيد والمبكر نسبيا لهذه المفاوضات.

ومنه فإن على الجزائر البدء بالتحضير الجيد والدراسات العميقة التي تعود بالنفع العام، والتي تتطلب المراجعة والإصلاح في الاتفاقية الزراعية، وفي جميع المجالات المرتبطة بالزراعة، وإضافة إلى هذه الدراسة والتحضير الجيد فإنه يتطلب تنسيق المواقف والآراء باعتبار ذلك ذا أهمية في توحيد كل ما يتعلق بالاهتمام المشترك، وهذا لا يقتصر على الجزائر فحسب، بل يعني كذلك الدول العربية وخاصة في القضايا التي تشمل القضايا المشتركة، مثل الأبعاد الاجتماعية التي ترتبت عن تطبيق اتفاقية تحرير التجارة الزراعية، والإعانات التعويضية التي تستفيد منها الدول المتضررة جراء تطبيق هذه الاتفاقية خاصة للدول الأقل نموا وذات الاستيراد الصافي للغذاء.

ومجالات الدعم الحيوية في قطاع الزراعة، إلى جانب إمكانيات الحصول على التقنيات الزراعية الحديثة في إطار اتفاقية حماية الملكية، إضافة إلى القضايا التي تعزز منافع الدول النامية والعربية مثل: قدرة هذه الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول المتقدمة، وتحقيق جو تنافسي أكثر عدالة في المبادلات التجارية العالمية، وكيفية مواجهة إجراءات المداخل الخلفية للحماية من جانب الدول المتقدمة كما هو الشأن في تطبيق المواصفات واتفاقية " الصحة النباتية والحيوانية " وإلى غير ذلك من القضايا والمشاكل التي تترتب على اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

ولتحقيق ذلك لابد من الارتقاء بالقدرة على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الدولية، وذلك بتحديد أهداف التفاوض التجاري استنادا إلى الأولويات الوطنية، في إطار تنسيقي بين مختلف الدول العربية[1].

ثالثا: إنشاء أجهزة تنسيقية ذات القدرة على مواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية العالمية

إن إنشاء مثل هذه الأجهزة من شأنه أن يزود الجزائر بكافة المعلومات لمواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية وكيفية الاستفادة منها أو بالأحرى من جوانبها الإيجابية، ومن أمثلة ذلك يمكن ذكر مايلي:

– إقامة جهاز أو مركز عربي لتدعيم القرارات العربية في كشف ومكافحة عمليات الإغراق حيث أن قضية الإغراق تعتبر من القضايا التي تشكل خطرا على الاقتصاديات العربية، وخاصة الزراعية.

وعليه فإن قيام مثل هذا الجهاز في إطار مشترك، وليكن تحت مظلة الجامعة العربية، قد يكون من بين مهامه مساعدة الدول العربية في كشف عمليات الإغراق السلعي وتدريب إطارات وكوادر عربية ذات قدرة فنية على أساليب كشف الإغراق وإثباته ومواجهته بالطرق الصحيحة حتى لا يصبح الإغراق سلاحا قاتلا لما تم تحقيقه من قفزات في القطاعات الاقتصادية العربية من نجاح، وبالخصوص في المجالات التي لها تميز نسبي.

– إقامة شبكات عربية قومية خاصة بالمعلومات ذات طبيعة نوعية مثل: شبكة عربية للمعلومات الزراعية قد تشرف عليها إحدى الهيئات العربية، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، حيث يتجسد من خلالها تعزيز الشفافية في مجالات الاستثمار والمبادلات التجارية وذلك لتفعيل ودعم التجارة الزراعية البيئية من جهة، ولترشيد التجارة الزراعية مع باقي الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، وعليه فإنه يمكن قيام هذه الشبكات في

[1] الأونكتاد، منتدى الدوحة الرفيع المستوى للتجارة والاستثمار، **بعض_القضايا الرئيسية في التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب: الحصيلة والورقات المعروضة على حلقة العمل بشأن التجارة**، الدوحة، قطر، 6،5 ديسمبر، 2004، ص 10.

الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبار إحدى أهم الوسائل في دفع وتعزيز حركة التجارة العربية البيئية.

– التنسيق والتعاون بأقصى درجة ممكنة في المجالات ذات الجوانب الزراعية، وما يتعلق بها من نقل وتوطين التقنيات الحديثة، حيث أن هذه التقنيات تعتبر من العلوم الحديثة، وتتطلب أبحاثا ذات تكاليف عالية خاصة في مجالات البحوث الأساسية، كما يتطلب ميزانيات ضخمة، وإلى جانب ذلك فإن الحصول على مثل هذه التقنيات الحديثة سوف يصبح أمرا صعبا ومكلفا في ظل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة دخول الدولة العربية في مجال إنتاج وابتكار التقنيات إلى جانب نقلها وتوطينها.

ومن المعلوم أن هناك تحديات تواجهها الزراعة العربية حاضرا ومستقبلا، وعليه فإن ذلك يتطلب جهودا بحثية غير عادية، وخاصة في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك، والتي يجب أن تحظى بقدر كبير من الأهمية والعناية لدفع جهاز الإنتاج الزراعي العربي للتقدم وتحقيق أعلى مستوى من التطور في المجال الزراعي.

– إمكانية وضع معايير عربية موحدة ومطابقة للمواصفات والجودة للسلع والمنتجات الزراعية وتحفيز مختلف الدول العربية على العمل والالتزام بهذه المعايير الدولية، ويعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة العالمية، وتحفيز تنمية الصادرات العربية، وإتمام المبادلات التجارية عربيا وعالميا، وفق أسس ومعايير سلعية محددة وواضحة ومتعارف عليها، كما يساعد ذلك أيضا على تسهيل تطبيق معايير الصحة النباتية والحيوانية وإجراءات الفحص والتفتيش والإجراءات الجمركية والحجز الزراعي في موانئ الشحن، إلى غير ذلك من إجراءات وترتيبات التجارة العالمية المعاصرة.

– إنشاء اتحادات عربية نوعية متخصصة في النشاط الزراعي والمنتجات الزراعية وظيفتها التنسيق والتعاون بين الدول العربية سواء في السياسات الإنتاجية أو الاستيرادية أو التصديرية إلى جانب التنسيق في السياسات البحثية والمشروعات الإنتاجية المرتبطة به كما هو الحال للاتحاد العربي لمنتجي الحبوب، حيث يتم في ذلك تبادل الخبرات.

– إنشاء مؤسسات تسويقية عربية مشتركة للمنتجات الزراعية والغذائية، تختص بمجالات التسويق المحلي أو التسويق الإستراتيجي والتصدير، مع توفير الظروف الملائمة في إقامة هذه المؤسسات وتشجيعها في أدائها لهذه

المهام وذلك بمنحها التسهيلات اللازمة، والتي قد يتحقق عنها دفع وتعزيز الأنشطة التسويقية الزراعية وفقا للأساليب الفنية الحديثة والمتطورة، كما قد يتحقق عنها تشجيع التجارة البيئية في المنتجات الزراعية، فضلا عن تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق العربية الخارجية تصديريا بفضل تلك المؤسسات العربية المشتركة في إطار العمل بمبدأ التنسيق والتكامل، إضافة إلى تحسين شروط وفرص الاستيراد على نطاق عربي مشترك يحقق مزايا الصفقات الكبيرة والقدرة على المساومة والحصول على أفضل الشروط الاستيرادية.

الخلاصة

لقد أقرت اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية تخفيض الرسوم الجمركية وإعانات الإنتاج ودعم الصادرات، مما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها عالميا وبالتالي سوف تزداد قيمة فاتورة الواردات الزراعية في الجزائر وما يمثله ذلك من استنزاف للعملة الصعبة مما يؤدي إلى إضعاف اقتصادياتها.

كما أن من الآثار السلبية لاتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية تقليص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية الزراعية بما يتفق مع ظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية، فاتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية وبعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تنطوي إلى تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية إلى المنظمة، أو التشاور معها قبل اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

ليست كل آثار تحرير المنتجات الزراعية سلبية بل أن هناك العديد من الإيجابيات التي يجب تثمينها والاستفادة منها قدر المستطاع، فقد يؤدي تحرير تجارة المنتجات الزراعية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي العربي، كما قد يؤدي ذلك إلى حركة الصادرات الزراعية خاصة المنتجات الزراعية التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية.

إن اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية تقدم بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية ، ومن غير المتوقع أن يكون لها دور كبير في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي، وزيادة الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، نظرا للعراقيل التي تضعها دول الاتحاد الأوروبي على المنتجات الزراعية في الجزائر كالمواصفات الفنية والنوعية وتحديد الكميات وغيرها.

إن لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية آثار سلبية وأخرى إيجابية، غير أن أغلب الدراسات أكدت أن الآثار السلبية مؤكدة الوقوع بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول العربية الانتفاع بها أو لا يتسنى ذلك بحسب ظروفها وبحسب ما تبذله من جهود لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع حقيقية.

وعليه فإن مواجهة الآثار السلبية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية لا يكون إلا بتبني استراتيجيات ناجعة للحد من هذه الآثار ولعل أهمها وأفضلها محاولة التنسيق والتعاون بين كل الدول العربية للوصول إلى التكامل الاقتصادي.

الخاتمة

من خلال دراستنا لأثر تحرير المنتجات الزراعية على اقتصاديات الدول العربية في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، فان الملف الزراعي في المنظمة يعتبر حجر الزاوية في جميع المؤتمرات الوزارية القادمة ، بسبب الدعم الهائل الذي يحظى به ، خاصة من الدول المتقدمة و على هذا فان اي اتفاق قد يصل اليه المفاوضون في المنظمة ،قد يهبط بسقف تلك التعريفات ، و لكنه بأي حال لن يخفض التعريفات المطبقة فعليا ، و التى سبق ان اشير لارتفاعها.مما يعني ان اي تخفيض قد يتوصل اليه المفاوضون لن يؤدي الى مزيد من النفاذ الى الاسواق الزراعية في الشمال ، و تخصص الدول الغنية حصصا كمية ضئيلة لدخول المنتجات الزراعية الى اراضيها ، مما يحول دون الدخول الحر لسلع الدول العربية الزراعية الى اسواق تلك الدول الغنية. ان غالبية اثار التحرير الزراعي على الدول العربية سلبية مؤكدة الوقوع ، بينما غالبية الاثار الايجابية احتمالية و اقرب الى الفرص، و لتخفيف من هذه الاثار السلبية، يتعين على الدول العربية بناء شبكات أمان اجتماعي جيد الاداء ولتخفيف من الاثار هذه السلبية ، يتعين على الدول العربية بناء شبكات امان اجتماعي جيدة الاداء لتخفيف من وطأة التحرير، و في نهاية هذا البحث و ضمن الخاتمة سنتطرق أولا الى أهم النتائج التى توصلنا اليها كخلاصة لدراسة الاشكالية المطروحة ، و التأكد من مدى صحة الفرضيات المقترحة ، ثانيا محاولة تقديم توصيات يمكن الاستفادة منها كاستراتيجية محددة للتنمية الزراعية في الدول العربية عامة و بما يمكن الجزائر من الاندماج الامثل في الاقتصاد العالمي عن طريق تعظيم مكاسب الانضمام و تدنية الخسائر عند الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة و ذلك بتأهيل القطاع الزراعي وفق متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الراهن و ما نتج عنه من تكتلات اقليمية و دولية ، و اقتراح افاق تفتح المجال أمام الدراسات لمواصلة البحث خاصة ضمن الزراعة و افاق تطويرها في خصم الظروف الراهنة و جعلها قطاعا استراتيجيا.

نتائج البحث: من خلال ما تم التعرض له في هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

1-أن السياسة التجارية التى تطبقها الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية ، ماهي الا مزيج من الحرية و الحماية اذا ينذر تحقق هاتين الصورتين كل واحدة منها على حدى. فالامر في الواقع يتعلق بالاولويات المعطاة الى الحماية أو الحرية.

2–ان مذهب حرية التجارة الدولية يميل الى الانتشار و كسب كثير من المؤيدين و خاصة في مرحلة الرواج و على النقيض من ذلك يتغلب مذهب الحماية عند ظهور الكساد و الأزمات ، و على ذلك تتلون السياسة التجارية بظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي و علاقته ببقية الاقتصاديات.

3–ان القدرة على اختيار حدود للحماية أو الحرية يتوقف على مستوى الطاقة الانتاجية الداخلية و درجة التنوع في الاقتصاد واحتياجات السكان و رفاهيتهم و القدرة التنافسية للاقتصاد في الاسواق و مستوى التكنولوجيا و المعرفة.

4–تختلف السياسات التجارية بالختلاف النظم الاقتصادية و هي في الدول الصناعية المتقدمة غيرها في الدول العربية ، حيث تفرض الدول العربية اعلى رسوم جمركية حيث تبلغ في المتوسط اربعة او خمسة امثال أغنى دول العالم.

5–**ان** سياسات الدعم الزراعي و سياسات الحماية التجارية التي تسود داخل الدول المتطورة و على رأسها بلدان الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية أدت الى احداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية، كما فاقمت الأوضاع الزراعية لكل من الدول العربية و و خاصة التى تمتلك مزايا طبيعية مما أدى تدهور بنية الاستغلال الزراعي.

6–أصبحت المنظمة العالمية للتجارة واقعا عمليا تشمل عضوية معظم دول العالم و هو ما يؤكد على أن غالبية التجارة العالمية من السلع و الخدمات تنتظم وفق اتفاقيات هذه المنظمة ، و منه فان التعامل مع المجتمع الاقتصادي و التجاري العالمي أصبح صعبا أمام الأطراف خارج هذه المنظمة حيث تنعكس عليهم كافة الاثار السلبية لمقررات تحرير التجارة دونما ان يكون لهم الحق في الانتفاع بالجوانب الايجابية التي توفرها و تضمنها نتيجة ضعف القدرة التفاوضية لهذه البلدان وتفرقها.

7–تواصل القوى الاقتصادية الكبرى و على رأسها الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة دعم زراعتها و حمايتها عبر صيغ جديدة تكون متطابقة مع القواعد المنظمة العالمية للتجارة،حيث تعتبرها غير مشوهة للمبادلات .في نفس الوقت التى تجد العديد من الدول العربية صعوبات فعلية لاقناع الأطراف الاخرى ،بحقها في حماية زراعتها أو الولوج لأسواق الدول الصناعية او حقها في دعم وترقية أنشطتها الزراعية ، مستندة في ذلك مبدأ تحقيق الأمن الغذائي و المنتجات الخاصة ، في نفس الوقت الزراعي تحت مبررات و ذرائع عديدة و متنوعة

كالحفاظ على الموارد و تهيئة اللأقاليم و مجابهة البطالة في الأرياف بفعل تراجع دخول المزارعين.

8–ان تبياين الدراسات حول الثار المتوقع حدوثها ضمن اتفاقيات المنظمة التجارة العالمية تشترك فيها أغلب الدول العربية لاخرى، وهذا يعود لكون الاثار الموقعة في اقتصاديات الدول العربية متباينة فيها الايجابية السلبية ، وان كان غالبية الاثار السلبية مؤكدة الوقوع فان الاثار الايجابية احتمالية و أقرب الى الفرص التي يتسنى للدول العربية الانتفاع بها.

9–ان فاتورة الواردات للبلدان المستوردات أنها سترفع في المتوسط باقل من نسبة % 4 عقب تحرير القطاع الزراعي على مدى 6 سنوات.

10–أن الاثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني قد تكون سلبية أكثر منها ايجابية ، و لكن أذا ما تم استغلال الفرص الممنوحة أحسن استغلال،مع توفير سبل حماية النسيج الفلاحي و تدعيمه بالشراكة للاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة لربح الوقت قبل الانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة.

11–أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحي في الجزائر يعتبر دفعا للتنمية في هذا القطاع الحساس، من خلال السياسات و الاجراءات المتضمنة فية ومن خلال شموليته، و هو يعبر عن ارادة قوية للنهوض به على الوجه الذي يمكنه من خوض الرهانات الدولية المتمثلة في و خلال شمولية في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الدخول الى المنظمة العالمية للتجارة بشيء من الثقة النابعة من كون هذا القطاع قادر بامكانياته المتعددة و الكبيرة خوض غمار المنافسة و الصمود في الواقع الجديد.

الاقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن اقتراح ما يلي:

1–ضرورة تنشيط برامج التعاون الزراعي الاقليمي و انشاء تكتلات اقتصادية بين الدول العربية و الارتفاع بمستوى التجارة الزراعية البينية ،فضلا عن الاستفادة من اعادة تقسيم العمل الدولي المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية و العمل على توسع في انتاج السلع ذات الميزة النسبية لها أو تلك التي تكون ذات تكلفة

لأقلمن استرادها كمتيجة لخفض الدعم الزراعي في الدول المتقدمة للسلع الزراعية و الغذائية على وجه الخصوص، حيث أن أهم القضايا التي تتطلب عملا مشترك، وهي التنمية الزراعية و الامن الغذائي حتى يأتي على الامكانيات الوطنية و تعظيم الاستفادة منها وتوسيع قاعدة المشاركين في النشاط الاقتصادي ،و ذلك للعمل على التخفيض من وطأة القهر في هذه الدول.

2–السعي لتحقيق فائض اقتصادي عن طريق تحديث القطاع الزراعي أو عن طريق اعادة استثمار الأرباح

المحققة في هذا القطاع حتى يستطيع ان يشكل مصدرا مهما للحصول على النقد الأجنبي و تحقيق الاكتفاء الذاتى الذي يعتبر بحد ذاته بالنسبة للزراعة مساهمة في تمويل التنمية.

3– الاهتمام بالتسويق الداخلي و الخارجي للمنتجات الزراعية، و هذا بمراعاة المواصفات القياسية من أجل رفع دخل الفرد و اكتساب عملة صعبة ، وتنويع الصادرات بجميع أنواعها على أساس درجات الجودة و على ضوئه تعالج الأسعار لأن ذلك يؤدي الى الاهتمام يالزراعة و تطوير انتاجية القطاع.

4–تشجيع و تطوير الصناعات القائمة على الانتاج الزراعي و مشتقاته ، واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك الصناعات مع ايجاد صناعات جديدة لها.و العمل على تشجيع بعض مراكز البحوث المهتمة بالهندسة الزراعية و المكننة على الانتاج و تطوير خطوط متكاملة لتصنيع الزراعي.

5–دعم الجمعيات الفلاحية و التعاونيات و توجيهها لتقديم خدمات الارشاد الفلاحي و غيرها من الفعاليات،التي تعمل على حل مشاكل الفلاحين عن طريق الحوار و اشراكهم في وضع مخططات التنمية الزراعية بما يسمح

بتطبيق تقنيات حديثة ناجحة عن طريق التوجه و التقييم .

افاق الدراسة : على الرغم من محاولة الاحاطة ببعض جوانب هذه الدراسة الا انه يبقى موضوعا واسعا تحوطه الكثير من التسائلات و الاشكاليات المستجدة،مما يقودنا الى طرح التسائلات التالية،و التي يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية.

–ماهو أثر التكتلات العالمية على القطاع الزراعي للدول العربية.

-دور المشروعات الزراعية العربية المشتركة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

الفهرس

الاهداء.....III

الشكر.....IV

ملخص.....V

قائمة المحتويات.....VI

قائمة الجداول.....VII

قائمة الأشكال البيانية.....VIII

المقدمة.....أ

الفصل الأول: مدخل عام للتجارة الخارجية 1

المحث الأول:ماهية التجارة الخارجية.....2

المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية 3

المطلب الثاني:أهداف التجارة الخارجية.....5

المطلب الثالث:أهمية التجارة الخارجية.....7

المبحث الثاني:السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية.....8

المطلب الأول:أهداف السياسة التجارية 8

المطلب الثاني:أدوات السياسة التجارية.....11

المبحث الثالث:المنظمة العالمية للتجارة.....14

المطلب الأول:.فوائد الإنضمام اى المنظمة العالمية للتجارة.....15

المطلب الثاني:مكاسب الدول المتقدمة من تحرير المنتجات الزراعية.....16

المطلب الثالث:إتفاقية التجارة الخارجية للزراعة.....18

الملخص:.....27

الفصل الثاني:واقع القطاع الزراعي قي الدول العربية.....28

المبحث الاول:اللإمكانيات الزراعية العربية.....29

المطلب الأول:الموارد الطبيعية.....,.....29
المطلب الثاني:الموارد البشرية.....33
المطلب الثالث:سياسات إستغلال الموارد الزراعية العربية.....35
المبحث الثاني:اللإنتاج الزراعي قي الدول و مشاكله.....37
المطلب الأول:الإنتاج الزراعي في الدول العربية.....37
المطلب الثاني: المشاكل الطبيعية والبشرية للقطاع الزراعي.....43
المطلب الثلث: المشاكل الاقتصادية للقطاع الزراعي.....46
المبحث الثالث: الواقع التجاري الزراعي العربي.....50
المطلب الأول:مساهمة القطاع الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي.....50
المطلب الثاني:التجارة الخارجية العربية للمنتجات الزراعية.....53
المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي.....59
الملخص.....65
الفصل الثالث:أثار التجارة الخارجية على القطاع الزراعي.....69
المبحث الأول: :اثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي الجزائري..... 70
المطلب الأول: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة.....70
المطلب الثاني: آثار المنظمة على الإنتاج الزراعي الجزائري.....74
المطلب الثالث: : آثار المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي الجزائري.....82
المبحث الثاني: اثار اتفاقيات الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي.....91
المطلب الأول: الجزائر ورهانات المنظمة العالمية للتجارة.....91
المطلب الثاني: أهداف الشراكة الأوروجزائرية.....98

المطلب الثالث: **آثار** اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية على القطاع الزراعي في الجزائر.....101

المبحث الثالث: استراتجية مواجهة الاثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية في المجال الزراعي.....108

المطلب الأول:تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....108

المطلب الثاني: إستراتيجية التكامل الزراعي بين الجزائر و الدول العربية.....116

المطلب الثالث: إستراتيجية تعامل الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة.....122

الملخص.....127

الخاتمة..... 128

المراجع..... 129

الملاحق..... 130

قائمة المراجع :

الكتب:

- محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 173

- السيد أحمد السريني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 124، 147

- بوكرنة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير غيرة منشورة، الجزائر، 2012، ص 34

- رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 16

- مجدي محمود أبو شهاب وآخرون، أساسيات اقتصاديات الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 19

-حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص 40

-رشدي شيحة مصطفى، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 145

-رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص 67

-عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 234

-عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والشر، مصر، 2000، ص 373

-عمر حماد أبو دوح محمد، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 48

-محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص 33

-موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 61

-موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 13

الجرائد و المجلات:

– ناصر دادي عدون، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارةالأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2005، ص ص 70، 72.

– صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،العدد 1، 2001، ص 45.

–عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، آثار_انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، العدد الثاني، ماي 2005، ص 72.

–يوسفي محمد، الشراكة الأورو– متوسطية وآثارها على بلدان المغرب العربي، إدارة، مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، 2000.

–سليم بن عبد الرحمن، جعبوب يتوقع جولة جديدة حادية عشر، الخبر، 24 جانفي 2008، ص 11.

المؤسسات:

– المعهد العربي للتخطيط، تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية، الكويت، 2007/01/23

– محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 173

المذكرات:

– براكتية بلقاسم،الزراعة و التنمية في الجزائر،مذكرة ماجستير،جامعة باتنة ،2014 ، ص 30

– بن مسعود عطاالله،أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة ورقلة،2009، ص 158

– رزق الله العيد، العلاقات التجارية بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 102.

– متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصادي الوطني، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجار، الجزائر، 2003، ص 145.

-بن تركي عز الدين، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، مذكرة دكتورا، جامعة باتنة، 2007، ص 36

-بن عمر لخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، 2007، ص 28

-زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص11

-عكة عبد الغني، منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية واقع وآفاق، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص 39.

-كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013، ص 33

الانترنت:

- www.shorouknew.com/news/view/aspx?cdate-24-4-2013
- www.hrinfo.net/egypt/lehn/2006/pro9006.sntml,le28/02/2015
- www.aljazeera.net/in-depth/international-com/2001/10/10-31-1.htm,op
- www.sami.ws/news.php?action=view&id=709&77bcd9635b727ee6eb96038134418a4e,le
- www.uaewto.org/ar/general/asp?id:4,

المراجع باللغة الأجنبية:

- Daudin Guillamme, ‘’Tous unis contre le pratectionnisme des pays du nord’’, Revue de POFCE, N^0 , P96 et P97

- Berthetot Jacque et Buisson Michel, ‘’Refonder la régulation des échanges agricoles sur souveraineté

- Christophe Jeans et Trouve aurélie, ‘’Le politique agricole commune vidée de son contenu’’,

- Chvagineux Christian, ‘’OMC, changer pour exister’’, en : L’économie politique, N^0 35, Edition

- -alimentaire, in : proposition introductive à l’élaboration du manifeste d’ATTAC, Françe 05/03/2006,Editorial, France, Jullet, 2007, P17

- -international,la documentation française, N^0 87, 2001 , P32 et P33
- monde displomatique, janvier 2009 , P6 et P7

- Tangerman Stefan, ‘’L’accord sur l’agriculture de l'uruguay round fonctionne-t.it ?’’,in : Economie P13

التقارير و الدراسات:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، الفصل الثالث، القطاع الزراعي، ص ص4 5

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، الفصل الثالث، القطاع الزراعي، ص54

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة، الأمم المتحدة، ص 56.

– المنظمة العالمية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبيةعلى الزراعة العربية، الخرطوم،1999،ص 36.

– باكير عامر وآخرون، تطور التجارة العربية البيئية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤكر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي،الجامعة الأردنية،20–23،ص 68.

–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، الأمم المتحدةنيويورك2005، ص ص 8، 9

–جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دارسة إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم، يونيو، 1999، ص 21

الملتقيات:

- بهاز لويزة وآخرون، الشراكة الأورومتوسطية كدعامة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي، الملتقى الدولي القاني " التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق "، جامعة الأغواط، 19،17 أفريل 2007، ص 429.

–جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لقاء كبار المسؤولين المختصين لمتابعة الأداء وتطبيق الأحكام_للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي، تونس 3–5 مارس 2003، الخرطوم 2003، ص 25.

–لعمى أحمد وعمر زاوي، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي على قطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، مداخلة الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22، 23 أفريل 2003.

–لعمى أحمد، الملتقى الوطني الأول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد جامعة ورقلة، 2003، ص 07.

-لعمى أحمد، الملتقى الوطني الأول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد جامعة ورقلة، 2003، ص 07.